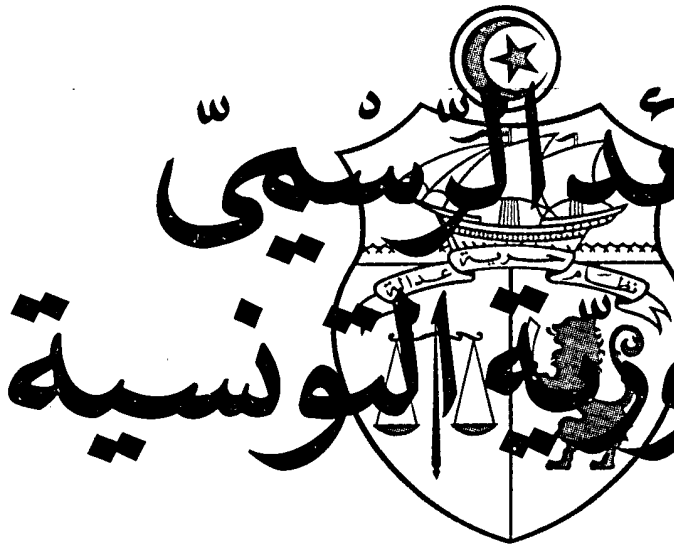

الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلِسُ نوابُ الشّعبُ

المدة النيابية الأولى 2023 .2027
الدورة العادية الر ابعة 2025-2026

الجلسة الواحدة والخمسون | 51 | الثلاثاء 21 أفريل 2026

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 4610
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 4610
3- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالمو افقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 16 أكتوبر 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديديّة لنقل الفسفاط..... 4610
4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون... 4632
5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون... 4647
6- استئناف الجلسة وتوجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط..... 4651
7- استئناف الجلسة وتدخلات السيدة والسادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي..... 4669
8- رفع الجلسة..... 4671
. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 4671

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وعشر دقائق من صباح يوم الثلاثاء 21 أفريل 2026 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع قانون آنف الذكر ثم لتوجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

يسعدني وباسمكم جميعا أن أتوجه في مستهل هذه الجلسة العامة إلى السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له بأحر عبارات التحية والترحيب تحت قبة مجلس نواب الشعب.

وقبل أن ننطلق في أشغالنا، أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور. الحضور، التصويت الإلكتروني 101، التصويت بالأيدي 4، إذن الحضور 105، النصاب متوفر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميلات والزملاء الأفاضل،

يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة الذي تم إقراره في اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 2 أفريل 2026 في نقطة أولى النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 16 أكتوبر 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط عدد 6 لسنة 2026 وفي نقطة ثانية توجيه ثمانية أسئلة شفاهية إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط وذلك عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور وبأحكام الفصل 130 من النظام الداخلي.

هذا ويجدر التذكير بأن نظرنا في مشروع القانون المعروض على أنظارنا اليوم يخضع إلى جميع الترتيبات الجاري بها العمل في جلساتنا العامة التشريعية والمضمنة بالدستور وبالنظام الداخلي للمجلس، كما أنه وفيما يتعلق بتصويت المجلس على مشروع هذا القانون فإنه يقتصر على الموافقة عليه حيث لا يمكن قبول التعديلات بشأن فصول الاتفاقية المعنية وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 من النظام الداخلي.

عرض ومناقشة

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 16 أكتوبر 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء،

قبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة المالية والميزانية لكي تستعرض تقريرها حول مشروع القانون محل النظر، لا يفوتني أن أتوجه إلى كافة أعضائها ومكتبها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول وعلى العمل المنجز للجنة، تفضل السيد رئيس اللجنة.

السيد ماهر الكتاري، رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

أردت تذكير السادة الزملاء أن هذا القرض مخصص لتمويل تحسين السكة الحديدية التي تعمل على نقل فسفاط قفصة ونعرف أنه برنامج مهم للدولة التونسية وبرنامج إن شاء الله سيساعد شركة فسفاط قفصة على تخطي الصعوبات التي تواجهها في هذه الفترة.

أذكر السادة الزملاء أن هذا القرض يدخل في التمويل لتحسين السكة الحديدية وهذا القرض الثالث لأننا أخذنا القرض الأول من الصندوق السعودي للتنمية والقرض الثاني من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية وهذا القرض الأخير من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، هذه القروض الثلاثة تدخل في الخطة المتكاملة لتمويل هذا المشروع، وبهذه المناسبة أتقدم بالشكر للجنة المالية التي صادقت على المشاريع السابقة وعلى رأسهم السيد الرئيس السيد الهاني وأشكر كامل اللجنة وكامل المستشارين على مساعدتهم وبذلهم للمجهودات الكبيرة وإن شاء الله سيعود فسفاط قفصة كما كان، بل أفضل مما كان وسيساعد الدولة وسيساعد ميزانية الدولة مثلما كان يساهم في ميزانية الدولة بثلاثة مليار دينار إن شاء الله في القريب العاجل وبارتفاع أسعار الفسفاط سيساهم في ميزانية الدولة بتسعة وعشرة مليار دينار.

شكرا الكلمة للسيدة المقررة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة مقررة اللجنة تفضل.

السيدة زينة جيب الله، المقررة

شكرا السيد رئيس اللجنة،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بكافة الوفد المرافق لكم،

تقرير لجنة المالية والميزانية حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 16 أكتوبر 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط (عدد 2026/06)

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بواشنطن بتاريخ 16 أكتوبر 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط.

1. أهداف المشروع: يتنزل المشروع في إطار تجديد وتطوير جزء من خطوط السكة الحديدية التي تُستخدم لنقل الفسفاط ومشتقاته فضلا عن زيادة طاقة استيعاب الشركة لنقل كميات أكبر من تلك المواد مما من شأنه أن يساهم في تحسين أداء الاقتصاد التونسي وتحقيق مكاسب مالية للشركات المرتبطة بهذا القطاع. كما سيمكّن المشروع من دعم التنمية الإقليمية والجهوية من خلال خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة وتخفيف الضغط على البنية التحتية للطرقات والحد من الازدحام المروري والحوادث على مستوى التقاطعات مع السكة الحديدية. ويتضمن المشروع الأعمال اللازمة لتجديد وتطوير جزء من خطوط السكة الحديدية المخصصة لنقل الفسفاط ومشتقاته الواقعة بالجنوب التونسي موزعة على ثلاث ولايات هي قابس وقفصة وصفاقس، وإنشاء مصنع للعوارض الخرسانية مسبقة الجهد، بالإضافة إلى توفير الخدمات الفنية والاستشارية الضرورية لتنفيذ المشروع.

2. **موقع المشروع:** سيشمل المشروع جزءا من شبكة نقل الفسفاط الواقعة بالجنوب التونسي موزعا على ولايات صفاقس (الخط 17) وقفصة (الخط 14 و21) وقابس (الخط 5و21).

3 مكونات المشروع:

الأعمال المدنية: يشمل هذا العنصر تنفيذ جميع الأعمال المدنية اللازمة لتجديد وتطوير حوالي 190.5 كم من السكك الحديدية ذات الأولوية للشبكة الجنوبية، وإنشاء مصنع للعوارض الخرسانية مسبقة الجهد، ويتضمن أعمال إعادة تأهيل الطبقة الأرضية تحت حجارة الترصيص بعمق 20 سم وتجديد هذه الحجارة واستخدام عوارض خرسانية مسبقة الجهد وتجديد القضبان الحديدية والمثبتات الرابطة بينها وبين العوارض.

وتشمل الأعمال تجديد وتطوير خطوط السكك الحديدية الآتية:

الخط رقم 5: يقع في ولاية قابس، ويبلغ طوله حوالي 18 كم،

الخط رقم 14: يقع في ولاية قفصة، ويبلغ طوله حوالي 25 كم،

الخط رقم 17: يقع في ولاية صفاقس، ويبلغ طوله حوالي 18.5 كم،

الخط رقم 21: يقع بولايتي قابس وقفصة، ويبلغ طوله حوالي 129 كم، وسيمول الصندوق العربي جزءا منه.

الخدمات الفنية: يشمل هذا العنصر تحديث الدراسات الفنية والتصاميم والمواصفات، وإعداد وثائق مناقصات الأعمال المدنية بالإضافة إلى المساعدة في إجراءات طرح المناقصات وتأهيل المقاولين وتحليل العروض والإشراف على تنفيذ المشروع وإدخال أي تعديلات ضرورية على التصاميم أثناء التنفيذ.

4. كلفة المشروع: قدّرت كلفة المشروع بحوالي 165.5 مليون دولار أي ما يعادل حوالي 500 مليون دينار تونسي وذلك باعتبار الأداءات وسيساهم الصندوق العربي في تمويله عن طريق قرض بقيمة 16 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 153 مليون دينار تونسي وذلك لاستكمال تمويل أشغال الجزء المتبقي من الخط 21 بنسبة 100 %.

5. شروط التمويل: تتمثل فيما يلي:

مبلغ التمويل: 16 مليون دينار كويتي،

نسبة الفائدة: قارة وتبلغ 3.75 % سنويا،

فترة السداد: 30 سنة منها 4 سنوات إمهال.

6. خطة التمويل:

قرض الصندوق السعودي للتنمية: (206.25 مليون ريال سعودي ما يعادل 55 مليون دولار). وقد تم توقيع اتفاقية القرض بتاريخ 22 فيفري 2024 وتمت الموافقة عليها من قبل مجلس نواب الشعب بتاريخ 12 جوان 2024.

قرض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية: (10 مليون دينار كويتي ما يعادل 32.6 مليون دولار). وتم توقيع اتفاقية القرض بتاريخ 20 نوفمبر 2024 وتمت الموافقة عليها من قبل مجلس نواب الشعب بتاريخ 23 جويلية 2025.

قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: (16 مليون دينار كويتي ما يعادل 52 مليون دولار). ويندرج هذا القرض في إطار استكمال خطة التمويل وذلك بتمويل أشغال الجزء المتبقي من الخط 21 الذي يقع بولايتي قابس وقفصة، ويبلغ طوله حوالي 129 كم.

II. أعمال اللجنة:

في إطار دراستها لمشروع القانون المعروض، عقدت لجنة المالية والميزانية سلسلة من الجلسات خصّصتها للاستماع إلى مختلف المتدخلين المعنيين وذلك لمناقشة مضامين المشروع من مختلف جوانبه الفنية والاقتصادية والمالية بالاستناد إلى ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية القرض.

ففي جلسة أولى بتاريخ 09 مارس 2026، استمعت اللجنة إلى السيد وزير النقل والذي كان مرفوقًا بعدد من إطارات الوزارة والرئيس المدير العام للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، حيث تم تقديم عرض مفصل حول خلفيات المشروع وأهدافه الاستراتيجية، إضافة إلى أبرز مكوناته الفنية والتمويلية.

وقد أكد السيد الوزير في مستهل مداخلته على الأهمية الاستراتيجية لقطاع النقل الحديدي، مبرزًا ما يتمتع به من مزايا تفاضلية، من بينها قدرته العالية على استيعاب كميات كبيرة من البضائع، وانخفاض كلفته مقارنة ببقية وسائل النقل، فضلًا عن دوره في الحد من التلوث البيئي وتعزيز السلامة المرورية. كما شدد على أن هذا القطاع يمثل ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني، خاصة في ما يتعلق بنقل المواد المنجمية وعلى رأسها الفسفاط، فضلا عن دوره الاجتماعي الهام.

وبين في ذات السياق أن قطاع نقل الفسفاط عبر السكك الحديدية يواجه جملة من التحديات الهيكلية التي تفاقمت خلال السنوات الأخيرة، نتيجة تقادم البنية التحتية والمعدات، وهو ما أثر سلبًا على نسق النشاط وعلى قدرة القطاع على أداء دوره على الوجه الأمثل حيث لا يعمل حاليا إلا بنسبة تقارب 50 % من طاقته.

وأضاف أن الدولة التونسية، في إطار تبنها توجها استراتيجيا نحو "الدولة الاجتماعية"، وبالنظر إلى الميزات التفاضلية للنقل الحديدي، أولت هذا القطاع أولوية خاصة من خلال وضع خطة تهدف إلى استعادة نسق النشاط تدريجيا عبر تطوير آلية الإنتاج ومعالجة الأوضاع الراهنة بصفة جذرية، وإحداث نقلة نوعية في خدمات النقل الحديدي من خلال تجديد شبكة نقل الفسفاط وتعصيرها بما يدعم قطاع الفسفاط ويساهم في استرجاع قدرته التنافسية على المستوى العالمي، وهو ما سينعكس إيجابا على الميزان التجاري للدولة التونسية، وعلى التوازنات المالية للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، وكذلك على الشركات الناشطة في القطاع. وأوضح أن المشروع يندرج ضمن الرؤية

استراتيجية الرامية إلى إعادة تأهيل الشبكة الحديدية وتطويرها، بما يسمح باسترجاع نسق الإنتاج وتحسين تنافسية القطاع على الصعيد الدولي.

ومن جهته، قدّم رئيس مدير عام الشركة الوطنية للسكك الحديدية عرضا فنيًا مفصلًا حول وضعية الشبكة الحالية لنقل الفسفاط، بيّن من خلاله أن نقل الفسفاط يتم أساسا عبر السكك الحديدية، حيث يمثل هذا النشاط حوالي 40% من مداخيل الشركة، من خلال نقل ما لا يقل عن ثمانية ملايين طن سنويا خلال الفترة السابقة لسنة 2011. غير أن هذا النشاط شهد تراجعًا ملحوظا في السنوات الأخيرة نتيجة تدني نسق الإنتاج واهتراء البنية التحتية والمعدات.

وأوضح أن مستوى نشاط النقل الحديدي يبلغ حاليا حوالي 1.38 مليون طن سنويا، أي ما يمثل قرابة 35% من إنتاج الفسفاط المقدر بحوالي 3.9ملايين طن .وأضاف أن الفسفاط يتم نقله من مناجم الرديف والمتلوي وأم العرائس والمظيلة وصهيب وكاف الدور إلى معامل التحويل التابعة للمجمع الكيميائي التونسي والشركة التونسية الهندية للأسمدة (TIFERT)، قبل تصديره عبر ميناء صفاقس.

كما أفاد بأن الشبكة الحديدية لنقل الفسفاط بالجنوب التونسي تمتد على طول 605 كيلومترات من السكة المترية. ويبلغ طول ما يعرف بمثلث الفسفاط حوالي 435كلم، ويشمل خط رقم 13الغربية – توزر (الجزء بين الغربية وقفصة) بطول 142كلم، وخط 17فوني ـ الحمادة بطول 18.5كلم، والخط 5صفاقس – قابس بطول 145كلم، وخط 21 قفصة ـ العويينات بطول 129 كلم. وأضاف أن شبكة الحوض المنجمي تمتد على نحو 170 كلم من السكة المترية، وتشمل خط رقم 13الغربية – توزر (الجزء بين قفصة وتوزر) بطول 92كلم، وخط 15 المتلوي ـ القصرين (الجزء بين المتلوي وأم العرائس) بطول يقارب 36 كلم، والخط 16 ثالجة ـ الرديف بطول 17كلم، وخط رقم 14العقيلة ـ السهيب بطول 25كلم.

وبخصوص مشروع تجديد وتقوية الشبكة الحديدية لنقل الفسفاط، أفاد أن الجزء الأول من مكونات المشروع يشمل تجديد 190كلم من السكة بشبكة الجنوب. وتبلغ الكلفة التقديرية للمشروع حوالي 138مليون دولار أمريكي دون اعتبار الأداءات. وتتمثل الأشغال المدنية في تجديد 190كلم من السكة بكلفة تقدّر بـ 112.4مليون دولار (تشمل الخطوط 5 و14 و17 و21)، إضافة إلى تركيز وحدة لصنع العوارض الخرسانية بكلفة 9 ملايين دولار. أما الخدمات الاستشارية فتقدر بنحو 4 ملايين دولار، في حين يبلغ الاحتياطي حوالي 12.5مليون دولار.

وتتمثل خطة التمويل في توفير قرض من الصندوق السعودي للتنمية بقيمة 206.250مليون ريال سعودي (ما يعادل حوالي55 مليون دولار وقرض من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بقيمة 10 ملايين دينار كويتي)ما يعادل حوالي 32.8مليون دولار وقرض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة 16 مليون دينار كويتي)ما يعادل حوالي 52.48مليون دولار، إضافة إلى تمويل من الدولة التونسية بقيمة 27.6مليون دولار.

وفيما يتعلق بتقدم إنجاز المشروع، أكد أنه تم الانتهاء من الدراسة الخاصة بإعداد كراس طلب العروض لإنجاز المرحلة الأولى من المشروع، بما يشمل مكونات الأشغال والمعدات وكراس الشروط المتعلقة بمراقبة ومتابعة الأشغال. وفي إطار اتفاقية القرض المبرمة مع الصندوق السعودي للتنمية، تم نشر إعلان عن طلب عروض محدود مسبوق بانتقاء للاستشاري، كما تم فرز الترشحات واستكمال إجراءات إعلام المشاركين بالنتائج ودعوتهم إلى تقديم عروضهم التقنية المفصلة والمالية، وقد تم تحديد 24 مارس 2026 كآخر أجل لقبول العروض.

أما بالنسبة للجزء الثاني من المشروع، فقد أفاد بأن الكلفة الجملية لإنجازه تقدّر بحوالي 546 مليون دولار .وتتمثل الأشغال في تجديد الجزء المتبقي من الشبكة الحديدية لنقل الفسفاط (حوالي 415كلم) وتأهيل البنية التحتية والمنشآت الفنية والأنفاق، والترفيع في طول خطوط التقاطع بمحطات الشبكة بما يسمح باستعمال قطارات أطول وبالتالي نقل كميات أكبر بأقل عدد من القطارات. كما يشمل المشروع اعتماد منظومة للتحكم في سير القطارات (التشوير) بما يوفر شروط السلامة ويعزز مكننة طرق الاستغلال، إلى جانب تهيئة المحطات لتحسين الخدمات الموجهة للمسافرين، وإحداث مركز صيانة جديد للقاطرات والعربات، وتأهيل وتجديد نظام استغلال خطوط نقل الفسفاط، واقتناء معدات للصيانة الميكانيكية للسكة.

وخلال النقاش، عبّر أعضاء اللجنة عن تقديرهم لأهمية المشروع باعتباره استثمارا حيويا من شأنه الإسهام في تنشيط قطاع الفسفاط وتحسين مردوديته، إلا أنهم طرحوا في المقابل جملة من التساؤلات والإشكاليات، تعلّقت أساسًا بمدى قدرة هذا المشروع، في صيغته الحالية، على معالجة الإشكاليات الهيكلية العميقة التي يعاني منها القطاع.

وفي هذا الإطار، شدّد عدد من النواب على ضرورة تقديم رؤية استراتيجية شاملة ومتكاملة لتطوير قطاع الفسفاط، تتجاوز المقاربة الجزئية، وتحدد بوضوح مختلف محاور الإصلاح وأهدافه على المديين المتوسط والبعيد. كما أشاروا إلى التراجع الكبير في كميات الإنتاج والنقل، معتبرين أن هذا المؤشر يطرح تساؤلات جدية حول نجاعة السياسات المعتمدة.

كما تطرّق النقاش إلى مسألة الخيارات الاستراتيجية فيما يتعلق بوسائل نقل الفسفاط، حيث تم طرح موضوع النقل الهيدروليكي كبديل محتمل، مع الدعوة إلى توضيح مدى تكامل هذا الخيار مع النقل الحديدي، وتحديد التوجه الرسمي للدولة في هذا المجال.

وأثار النواب كذلك إشكاليات تتعلق بحوكمة القطاع، مبرزين تعدد المتدخلين وضعف التنسيق بينهم، وهو ما يؤثر سلبًا على النجاعة العامة للمنظومة. كما دعوا إلى ضرورة مراجعة منظومة الحوكمة بما يضمن وضوح المسؤوليات وتحسين التصرف في الموارد.

أكّد النواب أن المشروع يعد استثمارا هاما يحظى بتثمين واسع من قبل أغلب أعضاء اللجنة، بالنظر إلى ما يمكن أن يتيحه من مساهمة في الرفع من إنتاجية شركة فسفاط قفصة وتحسين نسق استغلال الثروة المنجمية، بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني وعلى موارد الدولة. وتساءلوا عما إذا كانت القروض المخصصة لتطوير القطاع كفيلة فعلا بمعالجة الإشكاليات الهيكلية التي يعاني منها قطاع الفسفاط في تونس.

وفي سياق متصل، دعا عدد من النواب إلى تقديم رؤية شاملة حول البرنامج الإصلاحي الكامل لقطاع الفسفاط، مبرزين أن المشروع المعروض لا يمثل سوى جزء من هذا البرنامج، الأمر الذي يقتضي توضيح مختلف محاوره وأهدافه الاستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد. مشيرين إلى التراجع الكبير في كميات نقل الفسفاط مقارنة

بالسنوات السابقة، باعتبار أن الكميات المنقولة سنة 2010 بلغت حوالي ثمانية ملايين طن، في حين لا تتجاوز اليوم مليون طن بقليل، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى نجاعة السياسات المعتمدة لاستعادة نسق الإنتاج والنقل.

كما تطرق النواب إلى مسألة الخيارات المعتمدة في نقل الفسفاط، حيث أثير موضوع وجود لجنة توجيهية تدرس مشروع النقل الهيدروليكي للفسفاط، وهو ما قد يتعارض مع خيار النقل عبر السكك الحديدية. وطالب النواب بتوضيح هذا التداخل في الخيارات، متسائلين عما إذا كان التركيز على النقل الحديدي يندرج ضمن رؤية اقتصادية متكاملة أم يهدف أساسا إلى دعم وضعية الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية. وبيّنوا أن إنتاج تونس من الفسفاط يظل محدودا مقارنة ببعض الدول المجاورة، وذلك رغم تعدد المناجم وجودة الفسفاط التونسي، وهو ما يطرح إشكاليات تتعلق أساسًا بالحوكمة وتعدد المتدخلين في هذا القطاع الحيوي. وتم التأكيد على ضرورة مراجعة منظومة الحوكمة بما يسمح بتحقيق قدر أكبر من التنسيق والنجاعة في إدارة القطاع.

ومن جهة أخرى، أكّدوا ضرورة مواكبة التوجهات العالمية الحديثة في مجال نقل الفسفاط، لا سيما من خلال دراسة إمكانيات نقل الفسفاط المذاب عبر الأنابيب، باعتباره خيارا أثبت نجاعته في بعض التجارب الدولية، مشيرين في هذا السياق إلى التجربة المغربية في هذا المجال. كما طرح النواب مسألة التنسيق مع بلدان الجوار لاعتماد معايير موحدة في نقل الفسفاط.

كما تعرّض بعض النواب إلى مسألة ترشيد مسارات نقل الفسفاط، خاصة بين منطقتي الصخيرة وصفاقس، مع طرح مقترح استغلال ميناء الصخيرة وتوسيعه بدل الاعتماد الحصري على ميناء صفاقس.

وفي جانب آخر من النقاش، أثار النواب مسألة التصرف في أملاك السكك الحديدية، متسائلين عن مآل العربات والتجهيزات التي زال الانتفاع بها، ومدى استغلالها أو التفويت فيها بطريقة تضمن تحقيق قيمة مضافة للمؤسسة. واستفسر عدد من النواب عن الوضعية العامة لشبكة السكك الحديدية في مختلف الجهات، وبرامج صيانتها وتطويرها، فضلا عن الاستراتيجية المعتمدة من قبل الوزارة لتجديد شبكة السكك الحديدية سواء لنقل المسافرين أو البضائع.

ومن جهة أخرى، تطرقوا إلى عدد من المسائل المرتبطة بقطاع النقل، أبرزها ضعف خدمات النقل العمومي في عدد من الجهات وتدهور أسطول الحافلات وتقادم جزء كبير منه وبطء نسق إنجاز مشاريع السكك الحديدية والإشكاليات المتعلقة بالمحطات والبنية التحتية والممهدات الطرقية ومحدودية استغلال المطارات الداخلية. هذا وشدّدوا على أهمية إصلاح القطاع باعتباره من القطاعات الحيوية الداعمة للتنمية، داعيين إلى مزيد تكثيف الجهود وتسريع نسق الإصلاحات، مع تحسين الحوكمة في القطاع مع ضمان العدالة بين الجهات في توزيع الخدمات، بما يضمن تحسين جودة الخدمات والاستجابة لتطلعات المواطنين.

وفي تفاعله مع مداخلات النواب، أوضح السيد الوزير أن المخطط الاستراتيجي للفترة 2026–2030 يندرج ضمن رؤية شاملة لإصلاح منظومة النقل وتطوير خدماتها بما يستجيب لحاجيات المواطنين ومتطلبات التنمية. وأكّد في هذا الصدد الأهمية الاستراتيجية للنقل الحديدي باعتباره أقل كلفة مقارنة بالنقل البري، مبرزا في الآن ذاته ما يواجهه القطاع من صعوبات، من بينها محدودية المداخيل والحاجة إلى موارد إضافية لضمان استمرارية المرفق العام.

وأشار إلى أن تهيئة شبكة السكك الحديدية تتطلب اعتمادات مالية هامة، وهو ما يبرر اللجوء إلى القروض، مع التوجه نحو تعزيز اعتماد الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية على مواردها الذاتية. كما بيّن أنه تم توفير اعتمادات لتهيئة الشبكة وإنجاز مشاريع لربط عدد من الموانئ بها، على غرار بنزرت وصفاقس وسوسة، مع مواصلة العمل على إعادة تأهيل الشبكة تدريجيا.

والآن أحيل الكلمة إلى السيد نائب رئيس اللجنة لاستكمال تلاوة التقرير. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد نائب رئيس اللجنة تفضل.

السيد ظافر الصغيري، نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

وفيما يتعلق باستغلال ميناء الصخيرة، أقرّ بوجود صعوبات تعمل الوزارة على معالجتها على غرار الشروع في اعداد دراسات في هذا الجانب.

وبخصوص النقل الهيدروليكي للفسفاط، أفاد الوزير أنه يقتصر أساسا على النقل الداخلي، وهو ما يفسر مواصلة التعويل على النقل الحديدي في المرحلة الحالية. كما أكد أنه في إطار تكامل أدوار مختلف المتدخلين في القطاع وخاصة شركات التحويل، من شأنه أن يساهم في الترفيع في الكميات المنقولة، مشيرا إلى أن القدرات المتوفرة تتيح نقل ما بين خمسة وستة ملايين طن.

وفيما يتعلق بقطاع النقل العمومي، أفاد الوزير بأنه تم إبرام صفقة لاقتناء حوالي 700 حافلة في إطار برنامج يهدف إلى تجديد الأسطول وتحسين جودة الخدمات، على أن يتم توزيعها على عدد من الولايات وفق الحاجيات المسجلة. كما أشار إلى العمل على تدعيم الموارد البشرية وتحسين جاهزية المرافق، في ظل النقص المسجل في بعض الاختصاصات.

أما بخصوص النقل الدولي البري، فقد أكد الوزير أنه يتم في إطار اتفاقيات ثنائية، خاصة مع ليبيا والجزائر، مع الحرص على احترام الأطر القانونية والتصدي للنقل غير القانوني. وفيما يتعلق بالنقل الجوي الداخلي، بيّن أن الدولة تواصل تخصيص اعتمادات هامة لصيانة واستغلال المطارات الداخلية، مع العمل على تحسين مردوديتها وتعزيز التنسيق مع مختلف المتدخلين.

كما تطرق إلى وضعية المحطات البرية، مشيرا إلى التنسيق مع السلط الجهوية لتحسين ظروف الاستغلال والخدمات المسداة. وبخصوص الشركات الجهوية، أكد اعتماد مقاربة تشاركية تتيح لها استغلال بعض الخطوط بما يضمن توازنا في توزيع الخدمات.

وفيما يتعلق بإحداث الخطوط وإسناد الرخص، أوضح الوزير أن ذلك يتم بناء على تحديد الحاجيات على المستوى الجهوي وبالتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية. كما أشار إلى تسجيل إخلالات في إنجاز بعض الممهّدات الطرقية، مؤكدا انطلاق عملية تقييم شاملة وبرمجة تدخلات لتصحيحها بما يضمن تحسين السلامة المرورية وانسيابية حركة المرور.

وخلال جلستها المنعقدة بتاريخ 26 مارس 2026، استمعت اللجنة إلى السيد المدير العام لشركة فسفاط قفصة والسيد المدير العام للمجمع الكيميائي التونسي حول مشروع هذا القانون.

وخلال هذه الجلسة، تطرق رئيس اللجنة إلى التأخر المسجل في انطلاق إنجاز مشروع تجديد وتطوير خطوط السكك الحديدية لنقل الفسفاط، وذلك رغم تعدد القروض التي تمّ تعبئتها لفائدته خلال السنوات الأخيرة. وأكد في هذا السياق على ضرورة التسريع في استكمال الإجراءات الترتيبية والمالية، بما يتيح المرور إلى مرحلة الإنجاز الفعلي في أقرب الآجال.

كما شدد على أهمية تحسين نجاعة استغلال التمويلات المتاحة، وضمان توظيفها وفق الأهداف المرسومة وفي الآجال المحددة، بما يضمن تحقيق النتائج المنتظرة من هذا المشروع الاستراتيجي، خاصة فيما يتعلق بتحسين نسق نقل الفسفاط وتقليص كلفته. وأبرز الحاجة الملحة لوضع برنامج عاجل وشامل لتأهيل البنية التحتية للسكك الحديدية، بما في ذلك تجديد السكة وأسطول عربات نقل الفسفاط، وذلك بهدف تقليص الفجوة المسجلة بين الحاجيات الفعلية والإمكانيات المتاحة، والتي أدت إلى الاعتماد المكثف على الخواص من خلال النقل عبر الشاحنات.

وفيما يتعلق بوضعية شركة فسفاط قفصة، تطرق إلى تواصل الإشكاليات الهيكلية التي تعيق تطور نشاطها، خاصة بخصوص تقادم معدات الإنتاج وضعف الاستثمار في تجديدها منذ سنوات، مؤكدا في هذا الإطار على ضرورة دعم الاستثمارات الموجهة لتحسين القدرة الإنتاجية والرفع من مردودية الشركة. كما تطرق إلى ضرورة توضيح وضعية شركات البستنة خاصة وأنّ خلاص أجور العاملين في هذه الشركات محمول على شركة فسفاط قفصة.

وفي سياق متصل، شدد على ضرورة تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين في القطاع، خاصة بين الهياكل المكلفة بالإنتاج والنقل والتحويل، بما يضمن تكامل الجهود وتحقيق النجاعة المرجوة. كما أكد على أهمية إرساء منظومة حوكمة ناجعة للقطاع المنجمي، تقوم على وضوح الرؤية وتحديد المسؤوليات وتحسين التصرف في الموارد، وذلك في إطار مقاربة إصلاحية شاملة.

ودعا رئيس اللجنة إلى مزيد توضيح البرامج والاستراتيجيات المستقبلية، وضبط مؤشرات دقيقة لقياس الأداء وتقييم مدى تقدم تنفيذ المشاريع، بما يعزز من شفافية العمل ويكرّس مبدأ المساءلة.

وفي تدخله، تعرض مدير عام شركة فسفاط قفصة إلى وضعية مشروع تجديد خطوط السكك الحديدية، حيث بيّن أنّ المشروع لم يدخل بعد حيّز الإنجاز الفعلي حيث أن انطلاق الأشغال يبقى رهين استكمال تعبئة مختلف التمويلات المبرمجة.

وأفاد أنّ المشروع يهم بالخصوص تجديد الخط الرابط بين قفصة وقابس على طول يقارب 100 كلم، باعتبار أن البنية التحتية الحالية للسكك الحديدية تشكو من تقادم واضح، يتمثل خاصة في اهتراء السكة، مما يؤثر على سلامة النقل ونجاعته.

وأكد أنّ هناك تفاوت بين الحاجيات الفعلية والإمكانيات المتاحة، حيث لا يتجاوز عدد الرحلات اليومية 3 قطارات، في حين تقدّر الحاجيات بحوالي 10 قطارات يوميا، وهو ما أدى إلى اللجوء المكثف إلى النقل عبر الشاحنات.

وبخصوص وضعية شركة فسفاط قفصة، بيّن أنّ إنتاج شركة فسفاط قفصة بلغ سنة 2025 حوالي 3.9 مليون طن، مسجلا تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة. غير أنّ هناك جملة من الإشكاليات الهيكلية، من أبرزها تقادم معدات وآليات الإنتاج، خاصة بالمناجم السطحية، في ظل محدودية الاستثمارات منذ سنة 2014 وضعف منظومة نقل الفسفاط الخام نتيجة اهتراء معدات شركة نقل المواد المنجمية ومحدودية طاقة الغسل، مع خروج عدد من المغاسل عن الخدمة، خاصة بمنطقة المتلوي . وهذا السياق، تطرق إلى مشروع مغسلة "أم الخشب"، الذي يُفترض أن تبلغ طاقته الإنتاجية حوالي 2.4 مليون طن، إلا أنه يشهد تعثرا متواصلا في الإنجاز.

وفيما يتعلق بوضعية المجمع الكيميائي التونسي، أكّد مدير عام المجمع أن نشاطه يرتبط ارتباطا وثيقا بانتظام التزويد بالفسفاط، وأن الاضطرابات المسجلة على مستوى الإنتاج والنقل تنعكس مباشرة على نسق نشاطه. وأفاد أنّه من أبرز الصعوبات التي تم تسجيلها هي محدودية ملاءمة بعض عربات النقل مع التجهيزات الصناعية للمجمع وتسجيل توقف جزئي أو كلي لبعض وحدات الإنتاج وذلك نتيجة إشكاليات بيئية وتقنية، على غرار معامل الحامض الفوسفوري خلال سنة 2025، من بينها معمل الحامض الفسفوري بقابس، ومعمل الفسفاط الرفيع، ومعمل الحامض الفسفوري بالصخيرة، إضافة إلى معمل ثنائي الفسفاط الرفيع بالمظيلة، مبيّنا أنّ نسبة النشاط العامة للمجمع لا تتجاوز حاليا 40 %.

أما على مستوى المؤشرات، فقد أفاد أنّه تم تسجيل استهلاك يناهز 2.4 مليون طن من الفسفاط وإنتاج في حدود 600 ألف طن من الحامض الفوسفوري مع اعتماد مخزون يقدّر بحوالي 600 ألف طن، في حين يناهز استهلاك مادة الكبريت حوالي 600 ألف طن .كما تم تسجيل تحسن نسبي في نسب استغلال الوحدات مقارنة بسنة 2024، رغم بقائها دون الطاقة القصوى.

كما تعرّض مدير عام المجمع إلى وضعية استغلال الوحدات الصناعية والإشكاليات التي تعاني منها، خاصة تلك المرتبطة بالمتطلبات البيئية والانبعاثات الصناعية. وتطرّق كذلك إلى الإشكاليات البيئية خاصة بمنطقة قابس، حيث أفاد بأنّ المجمع أعدّ برنامجا لمعالجة مشكلة التلوث تم اعتماده والمصادقة عليه، ويهدف أساسا إلى الإيقاف الفوري لكل الانبعاثات الملوثة. وأوضح أنّ هذا البرنامج يتضمن عددا من المشاريع والإجراءات، من بينها القيام بأعمال صيانة وإصلاح ببعض الوحدات الصناعية.

وبالنسبة للآفاق والاستراتيجيات المستقبلية، أكّد على التوجه لإعداد رؤية استراتيجية شاملة للقطاع المنجمي في أفق سنة 2035، وذلك في إطار دراسات تشرف عليها وزارة الصناعة، تشمل إصلاح منظومة الحوكمة وتحسين مردودية المؤسسات العمومية الناشطة في القطاع وتعزيز مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني وتحسين وضعية المالية العمومية. كما تم الإعلان عن برامج أولية لإعادة هيكلة المجمع الكيميائي التونسي، بما يضمن استدامة نشاطه وتحسين تنافسيته.

وخلال النقاش، استفسر رئيس اللجنة عن مدى دقة الأرقام المقدّمة بخصوص حجم إنتاج الفسفاط، مبيّنا أنّ المعطيات المتوفرة تشير إلى أنّ الإنتاج الفعلي لا يتجاوز مليون طن، وهو ما يتعارض مع الأرقام المقدمة. كما أشار إلى أنّ محدودية الإنتاج الحالي تطرح تساؤلات حول الجدوى الفعلية من توسيع أسطول عربات السكك الحديدية. كما طرح تساؤلات حول ما إذا كان مستوى الإنتاج الحالي يبرّر فعلا الاستثمار في تحسين السكك الحديدية، داعيا إلى توضيح الإشكال الحقيقي الذي تعاني منه هذه المنظومة.

واعتبر عدد من النواب أن غياب برنامج واضح ومتكامل لتطوير قطاع الفسفاط ومنظومة نقله يجعل من الصعب بلورة قرار سياسي

مبني على رؤية استراتيجية، داعين إلى إعداد دراسات استراتيجية عاجلة وواضحة من شأنها أن تشكّل أرضية لتحديد الخيارات المستقبلية للقطاع وتنبني على عديد الجوانب من بينها اصلاح الوضع الاجتماعي بالجهة.

كما انتقد النواب تواصل اللجوء إلى القروض دون تحقيق النتائج المرجوة على مستوى تطوير إنتاج الفسفاط ومشتقاته، مشيرين إلى أنّ هذه القروض لم تحدث نقلة نوعية لا على مستوى الإنتاج ولا على مستوى تطوير وسائله، كما لاحظوا تفاقم عدد من الإشكاليات، خاصة المتعلقة بالتلوث في منطقة قابس والصخيرة، إضافة إلى الصعوبات التي تعرفها الشركة التونسية الهندية للأسمدة.

وتساءل النواب حول ما تم إنجازه فعليا لتحسين البنية التحتية للسكك الحديدية، وحول الاستراتيجية المعتمدة فيما يتعلق بالسياسة التشغيلية داخل مختلف المؤسسات والمنشآت الناشطة في قطاع الفسفاط خاصة مع ضعف نسبة التأطير المسجلّة.

كما استفسر النواب حول أسباب عدم التوجّه إلى تجديد آليات استخراج الفسفاط التي أصبحت مهترئة، والعمل على تطويرها بما يضمن تحسين مردودية الإنتاج. ودعا عدد من النواب إلى ضرورة إيجاد حلول لهذه الإشكاليات المطروحة على غرار دراسة اعتماد النقل الهيدروليكي للفسفاط، مشيرين الى تجارب دولية ناجحة على غرار تجربة المغرب، لما يوفّره هذا الخيار من تقليص للكلفة مقارنة بالنقل بالشاحنات أو القطارات. وأكّدوا ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية في تنظيم قطاع الفسفاط، من خلال تجميع مختلف حلقاته ضمن مؤسسة موحّدة تتولى مهام البحث والاستكشاف والإنتاج والنقل والتصدير، بما يحدّ من تشتت المسؤوليات ويعزز النجاعة، إلى جانب الانفتاح على شراكات دولية وإبرام عقود تفاضلية بأسعار السوق مع عدد من البلدان المستهلكة للفسفاط مثل البرازيل والهند، دعما لموقع تونس في الأسواق العالمية.

ومن جهة أخرى، استفسر عدد من النواب عن كيفية التصرف في مادة الفوسفوجيبس التي تم تصنيفها خطرة وهي مادة ثانوية تنتج أساسا عند تصنيع حمض الفوسفوريك داخل المجمع الكيميائي التونسي.

وفي تفاعله مع تدخلات النواب، أكد المدير العام للمجمع الكيميائي التونسي وجود رؤية استراتيجية واضحة لتطوير القطاع، مبرزا أن إعداد هذه الاستراتيجية لم يكن ظرفيا، بل تم في إطار عمل مؤسساتي منظم. وأوضح أن اللجان المكلفة بإعداد الاستراتيجية تم إحداثها بمقتضى قرار صادر عن مجلس وزاري، بناء على مقترح من وزارة الصناعة، وقد شرعت فعليا في عملها.

وأفاد أن المجمع الكيميائي التونسي بادر من جهته بإعداد مشروع استراتيجية خاص به، من خلال لجنة داخلية تضم كفاءات وخبرات عليا، اشتغلت لمدة تقارب العشرة أشهر، وتمكنت من بلورة تصور شامل يستند إلى تشخيص دقيق لمختلف الإشكاليات، ويأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة والآفاق المستقبلية.

وبين أن هذه الاستراتيجية لا تزال في طور الاستكمال والمراجعة، باعتبارها تخضع للتنسيق مع مختلف المتدخلين، من وزارات وهياكل عمومية، خاصة فيما يتعلق بالجوانب المرتبطة بالنقل والتزويد والتمويل والتوريد، بما يضمن تكامل الرؤية وتناسقها.

وأوضح في هذا السياق أن من أبرز المبادئ التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية هو إرساء مقاربة تقوم على اندماج قطاع الفسفاط بمختلف مكوناته، من استخراج ونقل وتحويل، بما في ذلك دور القطاع الخاص، وذلك بهدف تجاوز الصعوبات الناتجة عن تشتت المتدخلين وضعف التنسيق بينهم.

كما شدد على أهمية تبسيط الإجراءات وتخفيف الأعباء الإدارية المسلطة على المؤسسات الصناعية، خاصة فيما يتعلق بمنظومة التزود والصفقات، والتي تستأثر بجزء كبير من وقت المسؤولين على حساب المهام الإنتاجية. وفي هذا الإطار، تم اقتراح إحداث هيكل مختص يتولى تأمين عمليات الشراء لفائدة المؤسسات التابعة لقطاع الفسفاط، بما يمكنها من التركيز على نشاطها الأساسي وتحسين مردوديتها.

وأشار كذلك إلى أن من الإشكاليات الأساسية التي تعيق نجاعة الأداء، ثقل الإجراءات وتعقدها مقارنة بالممارسات المعتمدة في بلدان أخرى، مما يؤدي إلى تعطيل المشاريع وتأخير تنفيذها، مؤكدا ضرورة مراجعة الإطار القانوني بما يتلاءم مع خصوصية المؤسسات الصناعية التي تنشط في بيئة تنافسية.

كما تطرق إلى مسألة الحوكمة، مبرزا أن توحيد القواعد المطبقة على المؤسسات الإدارية والمؤسسات الصناعية يمثل عائقا حقيقيا، نظرا لاختلاف طبيعة نشاطها وأهدافها، مما يستوجب اعتماد مقاربة تفاضلية في التسيير.

وفيما يتعلق بالتمويل، أكد أن تطوير القطاع يظل رهين توفير الموارد المالية اللازمة، مبرزا أن المجمع انخرط في مسار تعبئة التمويلات، حيث تم الشروع في التفاوض مع عدد من المؤسسات المالية الدولية، من بينها البنك الإفريقي للتنمية، الذي تم التوصل معه إلى تمويل يناهز 100 مليون دولار، بعد مسار تفاوضي وإجرائي استغرق فترة زمنية هامة.

كما أشار إلى أن المجمع يعمل على تطوير شراكات دولية، إلا أن هذه المساعي تصطدم أحيانا بإكراهات قانونية ومالية، خاصة فيما يتعلق بإحداث فروع أو شركات بالخارج وتحويل الأموال، مستعرضًا في هذا السياق مثال مشروع شراكة مع البرازيل، الذي يواجه صعوبات على المستوى القانوني رغم أهميته الاقتصادية.

كما تم التطرق إلى مشاريع شراكة أخرى، من بينها مشاريع مع الجزائر وبولونيا، في إطار البحث عن توسيع النشاط وتعزيز التموقع في الأسواق الدولية، إضافة إلى دعم القدرات التنافسية للمجمع.

وبخصوص تزويد السوق بالأسمدة، أكّد مدير عام المجمع الكيميائي التونسي أنّ المجمع يعمل على تلبية حاجيات السوق الوطنية من الأسمدة، مشيرا إلى أنّ الطلب على بعض المواد، وخاصة مادة الأمونيتر وثنائي أمونيوم الفسفاط (DAP)، يشهد ارتفاعا متواصلا، حيث يفوق الطلب العرض بحوالي 25%، وهو ما يعكس تزايد الحاجيات في القطاع الفلاحي.

فعلى مستوى السوق العالمية، أكّد المدير العام أن الطلب العالمي على منتجات الفسفاط يفوق العرض، بما يضمن وجود فرص تسويق هامة، مشيرا إلى أن الإشكال لا يكمن في الترويج بل في القدرة على الإنتاج وتلبية الطلب.

وفيما يتعلق بالسوق المحلية، أوضح أن المجمع يضطلع بدور أساسي في تزويد السوق بالأسمدة خاصة خلال المواسم الفلاحية، مبرزا أن عملية التوزيع تتم تحت إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وفق برمجة سنوية تأخذ بعين الاعتبار فترات الذروة.

وبيّن في هذا الإطار أن الكميات الموزعة من مادة الأمونيتر خلال موسم 2025-2026 فاقت الحاجيات المبرمجة، حيث تم توزيع حوالي 150 ألف طن مقابل حاجيات تقدّر بـ 90 ألف طن خلال فترة الذروة، مؤكدا أن المجمع وفّر كميات إضافية لتدارك النقص المسجل في الفترات السابقة نتيجة ضعف الإقبال على التزود خارج مواسم الذروة.

كما أشار إلى أنّ الإشكاليات المسجلة لا تعود إلى نقص في الإنتاج بقدر ما ترتبط بمنظومة التوزيع وفترات الطلب، حيث يتم تسجيل ضعف في سحب الكميات المبرمجة خلال بعض الفترات، مقابل ضغط كبير خلال أشهر محددة.

وفي هذا الإطار، أكد أن المجمع تمكّن، رغم الصعوبات، من تأمين حاجيات السوق المحلية دون اللجوء إلى التوريد، مبرزا أن هذا الخيار مكّن من تفادي كلفة إضافية بالعملة الصعبة، وكذلك تفادي مخاطر تراكم المخزون في حال تراجع الطلب، مشيرا في هذا الصدد إلى أنّ مادة الأمونيتر ليس له علاقة بالفسفاط بل يتم انتاجه من خلال مادة أولية مستوردة.

وبالنسبة للشركة التونسية الهندية للأسمدة TIFERT، أفاد أنّها تمر بإشكاليات مالية وتقنية وأن المجمع يعمل على معالجة الوضعية منذ أكثر من سنة، وسيتم إعداد مشروع علمي واقتصادي وتقني في الغرض.

وبالنسبة للفوسفوجيبس، أكد أنّ استغلال هذه المادة رهين قرار مشترك من وزارة البيئة ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. وأفاد أنّ هناك مشروع يهدف إلى اخراج مادة الفوسفوجيبس من قائمة النفايات المصنّفة خطرة ليتم في مرحلة لاحقة استغلالها.

وفيما يتعلق بنسبة التأطير الموارد البشرية، أفاد أنّها تبلغ حوالي 10 % مشيرا إلى أنه تمت برمجة قرابة 1600 انتداب خلال سنة 2025 من بينهم أعوان تقنيين. كما سيتم انتداب 400 عون من بينهم 80 % إطارات وذلك في إطار البرنامج السنوي للانتدابات المجمع.

وفي ختام الجلسة أكد مدير عام المجمع الكيمائي التونسي أن تحسين أداء المجمع يظل مرتبطا بإصلاحات هيكلية شاملة لمختلف الحلقات، انطلاقا من الإنتاج إلى النقل وصولا إلى التوزيع، بما يضمن استدامة النشاط ونجاعته.

III. قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والميزانية الموافقة على مشروع القانون بإجماع أعضائها الحاضرين.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على هذا العمل القيم والآن ننتقل إلى النقاش العام.

وقبل ذلك السيدات والسادة النواب وباسمكم جميعا أرحب بوفد من طلبة معهد الدراسات العليا بتونس الذين يؤدون زيارة أكاديمية إلى مجلس نواب الشعب ويحضرون معنا جانبا من هذه الجلسة العامة، فمرحبا بهم (تصفيق).

إذن قائمة أولية للسيدات والسادة النواب المحترمين: حسام محجوب، سامي الحاج عمر، نبيل الحامدي، عبد القادر بن زينب، معز الرياحي، بسمة الهمامي، مسعود قريرة، المعز بن يوسف، عبد الحليم بوسمة، عماد الدين السديري.

المصدح للنائب المحترم السيد حسام محجوب عن كتلة الأمانة والعمل، له ست دقائق.

السيد حسام محجوب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

نواصل النظر اليوم في استكمال تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط والمتمثل في جزء التمويل الثالث والمقدر بحوالي 153 مليون دينار، حيث قدرت الكلفة الجملية للمشروع حوالي 500 مليون دينار وقد سبق أن ناقشنا وصادقنا في السنتين الفارطتين على القسطين الأولي والثاني للتمويل وإذ نثمن هذا المشروع لما له من تأثير إيجابي على اقتصادنا الوطني ككل وعلى المؤشرات الاقتصادية للبلاد التونسية، فإننا السيد الوزير مفروض علينا طرح بعض الملاحظات الجوهرية.

أولا، إن مراهنة الدولة منذ أكثر من خمسين سنة إلى حدود اليوم على النقل البري يمثل خطرا استراتيجيا وجب الاعتراف به، فالنقل بمختلف أصنافه صناعي، تجاري، نقل أفراد أو نقل جماعي للأفراد يعد اليوم مكلفا جدا واستنزافا ملحوظا للمال العام، هذا علاوة على أن نكون في تبعية متواصلة لدول أجنبية يمكن أن تؤثر على سيادة القرار الوطني، فالأولى بنا اليوم وبصفتكم عضو حكومة أن تجعلوا من النقل الحديدي أولوية دولة في مجال النقل، والعمل من الآن للبحث عن خطوط تمويل لإحداث شبكات المترو الخفيف بكل المدن الكبرى بالبلاد التونسية ومنها مثلا مشروع مترو الساحل الذي يربط كل معتمديات ولايات سوسة والمنستير والمهدية، إضافة إلى ربط الولايات الغربية بالولايات الشرقية، فالاستثمار في البنية التحتية للنقل الحديدي هو مستقبلنا الوحيد في تونس الذي تأخرنا عنه لأكثر من خمسة عقود.

ثانيا على صعيد آخر نسجل اليوم السيد الوزير وبعد مرور ثلاث سنوات على انطلاق أعمال مجلس نواب الشعب، نسجل مع الأسف عدم احترام الحكومات لتعهداتها وذلك بالرجوع إلى بيان الحكومة وتفاعل أعضاء الحكومة بمناسبة مناقشة ميزانية الدولة لكل من سنوات 24 و25 و26، حيث يقر كل رئيس حكومة وعضو حكومة أن كل مشاريع القوانين والمجلات جاهزة وسيقع تمريرها قريبا أو في غضون أشهر إلى البرلمان وإلى حدود اليوم ومنذ ثلاث سنوات ونحن ننتظر هذه القوانين المصيرية لمستقبل شعبنا وبلادنا، كمجلة الصرف ومجلة أملاك الدولة ومجلة المياه وتطوير النصوص المنظمة للاستثمار والقانون الأساسي للميزانية ولعل أهمهم الإصلاح التربوي والقوانين المنبثقة عنه بما فيها انطلاق المجلس الأعلى للتربية والتعليم في أعماله وممارسة دوره الدستوري وهذا ما يفسر السيد الوزير الحزمة الكبيرة من مقترحات القوانين، أكثر من 140 مقترح قانون تقدم بها السادة أعضاء مجلس نواب الشعب. فالأولى بالحكومة اليوم مصارحة الشعب ومخاطبته عبر ممثليه الشرعيين تحت قبة البرلمان عن مآل هذه القوانين وتوضح أسباب التعطل أو التعطيل وضبط روزنامة واضحة ودقيقة لتمرير هذه القوانين المصيرية.

السيد الوزير، إن مجال التشريع هو مجال مشترك بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية ومشاريع أو مقترحات القوانين ليست ولا يمكن أن تكون ردة فعل عن حادث عرضي في البلاد أو ظاهرة عرضية يمكن أن تحدث، على عكس ذلك فالقانون هو الترجمة الحقيقية لجملة الخيارات السياسية والسياسة العامة للدولة التي نشترك فيها اليوم كمشرع مع رأس الوظيفة التنفيذية وأساسها عدالة اجتماعية وتنمية عادلة. إذن فالشرط الأساسي للثورة التشريعية هو

الإرادة السياسية الصادقة والموحدة بين وظائف الدولة وهي متوفرة الآن، فلماذا كل هذا التعطيل لمشاريع القوانين التي نتطلع أن تغير من واقع المواطن نحو الأفضل وتدفع نمو اقتصادنا الوطني؟

أخيرا السيد الوزير وبصفتكم عضو حكومة، وجب علي أن ألفت انتباهكم إلى أن الثورة التشريعية الحقيقية ليست قوانين ثورية فقط فالنصوص الترتيبية والأوامر والقرارات ومذكرات العمل وكلها اختصاص حصري للوظيفة التنفيذية بإمكانها إيجاد الحلول لعديد الإشكاليات وتلبي بعض مطالب وانتظارات شعبنا المشروعة عوض البحث عن قوانين جديدة لا طائل منها سوى أنها ستسهم في التضخم التشريعي، فالثورة التشريعية الحقيقية التي نأمل على تحقيقها معا بقطع النظر عن القوانين الثورية تنطلق أساسا من ترتيب بيتنا الداخلي للنصوص التشريعية التي إلى حدود اليوم الدولة التونسية لا تعرف عدد نصوصها التشريعية والعديد منها متضارب وتجاوزه الزمن. فإننا ندعوكم سيدي الوزير، وعبركم ندعو الحكومة إلى الانطلاق منذ الآن إلى العمل المشترك مع مجلس نواب الشعب صلب لجان عمل وورشات تحدث للغرض لإرساء الأسس الحقيقية للثورة التشريعية وهي: أولا الإحصاء التشريعي لمختلف النصوص، ثانيا إعادة التصميم التشريعي عبر تجميع النصوص في شكل مجلات حسب الاختصاصات، ثالثا التطهير التشريعي ويكون بالتوازي مع إعادة التصميم التشريعي وذلك بإلغاء النصوص المتضاربة، رابعا رقمنة النصوص التشريعية وإحداث منصة رقمية موحدة تكون المرجع الوحيد لكل وظائف الدولة بما فيها الوظيفة القضائية.

أنهي السيد الوزير بإعادة التذكير بأن الإقلاع الاقتصادي المنشود في ظل التحولات التي يشهدها العالم اليوم لا يمكن تحقيقه إلا بإرساء مناخ اجتماعي آمن ومستقر وبلورة خطاب جاذب ومحفز على مزيد جلب الاستثمارات الداخلية والخارجية...

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا،

صباح الخير للجميع،

أجدد الترحاب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط السيد سمير عبد الحفيظ وكافة الفريق المرافق له اليوم في رحاب مجلس نواب الشعب، الكلمة الموالية للسيد الزميل المحترم سامي الحاج عمر غير منتمي إلى كتل، له ثلاث دقائق.

السيد سامي الحاج عمر

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير،

في البداية نثمن هذا المشروع فكل ما فيه استثمار للدولة التونسية نلبيها ونرحب بها.

في إطار الاستثمار سيدي الوزير، سأحدثك لأن وزارتك مترابطة مع جميع الوزارات، لا أعلم إن كان لديك علم أن في مطار الحبيب بورقيبة بالمنستير توجد ورشة تسمى "Sabena" وهي مختصة في صيانة الطائرات وليس فقط الطائرات التونسية، بل لديها عقود مع دول عربية وأجنبية وتعلم أن مدخول صيانة الطائرات كبير جدا للدولة التونسية ونحن نحارب منذ وقت كبير لكي تنتهي اللزمة مع شركة "TAV" ويصبح مطار الحبيب بورقيبة على ملك الدولة التونسية لما له من أولوية في دفع الاقتصاد والسياحة إلى غير ذلك.

ماذا حدث السيد الرئيس؟ شركة "Sabena" عقد الكراء ينتهي سنة 2030 يعني بعد هذا التاريخ ستصبح المداخيل التي لا تدفعها قرابة 500 مليون سنويا كراء الورشة الأولى فقط تصبح على ملك "OACA"، قمنا بمطلب إعادة تسويغ لمدة عشرين سنة تزامنا مع انتهاء عقد "TAV" سنة 2048، المشروع يتمثل في بعث ورشة ثانية لأن الورشة الأولى لا تلبي الحاجة السيد الوزير في صيانة الطائرات نظرا إلى حجم الطائرات الكبيرة، في المقابل "OACA" تمتنع عن منح الرخصة بتعلة أن هناك ما يسمى "ILS" وهي إشارة في الهبوط الاضطراري عند سوء الأحوال الجوية يحدد مسار الطائرة ومكانه بعيد، إذ من المفروض أن يكون قريب يعني "ILS Droite et ILS gauche" وفي مطار المنستير متوفر في حين صفاقس لا يتوفر فيها والطائرات تمارس عمليات الصعود والهبوط.

من المفروض أن تكون الورشات السيد الوزير بعيدة عن "piste" ووزير النقل سيأخذ الإجابات من الخبراء الفنيين، هناك مغالطات يعني هناك دراسة يمكنني مدك بها وقامت بها شركة معتمدة لدى "OACA" وقالت أن الورشة لا تؤثر على الإشارات.

نفس الشيء بالنسبة إلى شركة "INDRA" نفسها تصنع "ILS" وقالت أنه لا يحتوي على تأثير ولا يؤثر على هبوط الطائرات هذا لا سبيل إليه، كما أن لدينا عقود مع الدولة الإسبانية وفي إطار الاستثمار وأنت وزير اقتصاد وتعرف أننا في أمس الحاجة للاستثمار ولا تعرف أن هذه الشركة في كل سنة تضخ...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم نبيل حامدي عن كتلة صوت الجمهورية وله سبع دقائق، تفضل.

السيد نبيل حامدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرافقيه،

سيدي الوزير في البداية هذا المشروع يعد مشروع تنمية ومشروع استثمار، مشروع من شأنه أن يحقق للجهة ولتونس مداخيل وبالتالي سندعمه من أجل ميزانية الدولة أولا ومن أجل كل الأطراف المتدخلة فيه.

ثانيا، سيدي الوزير وباعتبارك أنت الوزير المخطط للدولة التونسية، مشكلتنا اليوم تتمثل في الأمن الغذائي ويمكن ملاحظته في السوق اليوم حيث أصبح المواطن العادي غير قادر على اقتناء الطماطم والبطاطا والفلفل وبقية الخضر.

لماذا لا نعتبر سيدي الوزير الأمن الغذائي من المشاريع الكبرى مثل غيره من المشاريع الوطنية الكبرى الموجودة؟ ولماذا لا توجد نظرة لديوان الأراضي الدولية في البلاد التونسية واستغلالها واستغلال أراضيها والموارد المائية من أجل تحقيق أمن غذائي لتونس ومن أجل التخفيض في الأسعار الموجودة. ما نراه اليوم السيد الوزير كارثة كبرى تمر بالبلاد التونسية في تونس في غلاء الأسعار هذا دون الحديث عن سعر الخروف السيد الوزير.

سيدي الوزير، لو كانت هناك نظرة في الأمن الغذائي لكان بالإمكان استغلال الدواوين في تربية الماشية وزراعة الخضر بمختلف أنواعها بما يسمح بتحقيق أمن غذائي في ظرف سنة أو سنتين، بدل الاعتماد على توريد الطماطم والبطاطا وبقية المنتوجات من الدول المجاورة.

ثانيا سيدي الوزير، فيما يخص المشاريع المحلية فقد قمنا أمس بزيارة رفقة والي القيروان إلى طريق الحمارنية حول التنمية المندمجة وظل معطلا منذ عشر سنوات واليوم يرى النور وبلغت الأشغال فيه قرابة 70 بالمائة، أحدثك عن هذا لأن 5000 بيت مكيفة دائرة بالطريق في زراعة الطماطم والفلفل وقد لاحظنا أمس رفقة السيد والي القيروان أن أسعار الفلفل والطماطم في السوق تتراوح بين 5000 و4800 واليوم عندما وصل الطريق للفلاح الذي كان يصعب عليه الوصول إلى السوق واليوم وصله الطريق في بيت مكيفة ثمن الكيلوغرام من الطماطم والفلفل وصل إلى 1500 مليم بفضل ماذا السيد الوزير؟ بفضل هذا الطريق الذي هيأ الإنتعاشة لهذه المناطق. لماذا السيد الوزير بدأت لك بهذا الطريق لأنه طريق فتح عزلة كبيرة عن منطقة الحمارنية والعزايزية وبهذا الطريق تم الاتفاق على بناء مدرسة، لماذا السيد الوزير؟ لأن هناك من خطط له حتى يتم تفعيله والهدف منه تمكين الفلاح من إيصال الخضر.

اليوم منطقة سيسب السيد الوزير فيها أكثر من 20 معصرة وأكثر من 5000 بيت مكيفة واسأل مسؤولي التنمية الذين جاؤوا في زيارة واطلعوا على الواقع الموجود، لو يتم هذا الطريق السيد الوزير الرابط بين السبيخة والعلم وسيسب وسيدي سعيدان فإنه سيحقق انتعاشة كبرى وأمن غذائي لتونس بفضل تخطيطكم وبفضل إنجاز هذا الطريق.

لماذا أردت اليوم الحديث في هذه المواضيع؟ لأنها مواضيع مهمة، لأن لديكم استراتيجية في تحديد الطرقات الموجودة وفي المخطط الموجود من أجل ماذا؟ من أجل تحقيق الأمن الغذائي ومن أجل إيصال وفك العزلة عن المواطنين.

اليوم الرسالة وصلت السيد الوزير بخصوص هذه المنطقة وقلت لك أن المديرين الذين زاروا المنطقة اطلعوا على الواقع وقاموا بحل إشكالية كبيرة في المنتوجات الفلاحية التي ستجز في منطقة ريفية هي الرومانة ولولا وصولهم وصدقهم مع المواطنين لما تبرع المواطن لماذا؟ لأن المواطن اقتنع أنه لو تحقق هذا ستفك العزلة عن هذه المناطق.

السيد الوزير، مسألة أخرى، المناطق التي أمثلها وهي الوسلاتية والسبيخة وعين جلولة الخيرات الموجودة فيها تحت الأرض ربما تكون خيرا من الفسفاط لو أن الدولة التونسية اعتمدت استراتيجية واضحة في تمويل وكيفية استعمال هذه المواد، في تونس نتحدث عن الفسفاط والجبس الموجود في الجنوب والرمل والسيليس الموجود في الرمل، لما لا تكون لدى وزارة التخطيط نظرة تمكن من جلب العملة الصعبة إلى جانب الفسفاط ونحل مشاكل الفسفاط وفي نفس الوقت نحل مشاكل المستثمرين في هذه المناطق النائية؟

وأخيرا السيد الوزير، وزارتكم مشكورة والنظرة صحيحة في تحديد المشاريع ونأمل أن تكونوا قد استمعتم إلى ما طرحناه في الطرقات لما لها من دور في تحقيق الأمن الغذائي، كما نود أن نعرف رؤيتكم للإصلاح الجذري لدواوين الأراضي الدولية وخاصة منهم ديوان الأراضي الدولية بالعلم التي أنتمي إليها.

كما وردتنا السيد الوزير رسالة من مهندسي ديوان التنمية بالوسط الغربي بالقصرين، السيد الوزير المهندسين موجودين في وزارتكم لما لا يتم حل مشاكلهم المتخلفة والمادية فالموظف بصفة عامة يعاني وإذا تم حل مشكلته فسيفكر ويتصور أما إذا لم أدفع له الأجر فهذا سيؤثر على مردوديته نظرا إلى الظروف العائلية والاقتصادية الموجودة.

نأمل أن تصل هذه الرسالة من خلالنا وتحل الإشكالية وشكرا ونعتذر عن الإطالة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، له عشر دقائق تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير للجميع،

أود الترحيب بالسيد الوزير والوفد المرافق وبالسادة الزملاء،

اليوم على ما يبدو أننا في مفترق طريق وبعد قرابة أربع سنوات من التجربة تحت قبة البرلمان ما زلنا لم نحسن تشخيص الوضع ولم نحسن التقييم ولم نحدد لكل مسؤول بالدولة ما له وما عليه.

وبمناسبة عيد تونسة قوات الأمن الوطني التونسي أتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى قواتنا الأمنية بجميع أسلاكها وعلى رأسها السيد خالد النوري وزير الداخلية وكلمة حق تقال في حق هذا الرجل الذي أثبت خبرته ونجاعته وعدله على جميع المستويات ومحاربة الجريمة بجميع أنواعها واليوم لاحظنا استقرارا سلميا على جميع الأصعدة ورأينا التصدي لغلاء الأسعار وللجريمة وتعاطي المخدرات أمام المؤسسات التربوية.

مثلا أتحدث عن معتمدية سليمان ودون رمي ورود وهذا كلام للسادة الزملاء ففي بعض الأحيان أتصل بالسيد وزير الداخلية ويعاود الاتصال بي على الساعة الحادية عشرة أو منتصف الليل ويستفسر ويواكب كل ما يتعلق برفع الفضلات على مستوى ولاية نابل ومعتمدية سليمان، خاصة سأتحدث كنائب على مستوى معتمدية سليمان وفي هذه المناسبة مناسبة عيد قوات الأمن الوطني لا يمكننا إلا أن نتوجه بالشكر، السيدة والية نابل بعد المذكرة الشهيرة التي تم بمقتضاها إقصاءنا وإقصاء جميع المنتخبين لكي لا يقبلوا بنا في الولاية وهذه المرة دون الولايات الأخرى يتم إقصاء 14 نائبا، منهم 11 من مجلس نواب الشعب و3 من مجلس الجهات والأقاليم من مواكبة الاحتفالات الخاصة بقواتنا الأمنية. أود أن أتساءل هنا إلى متى ستستمر هذه التفرقة والى متى سيبقى عضو مجلس نواب الشعب مجرد ممسحة لليدين؟

اليوم السيد رئيس الجمهورية أريد أن أتساءل هل في دستور الجمهورية التونسية وعند تعيين الولاة، هل يقع إعطاء أوامر بعدم التعامل مع السادة النواب وتغييبنا وإظهار للمجتمع المدني وللجميع أن مجلس نواب الشعب لا قيمة له في ولايته وفي معتمديته؟

عندما نرى غلاء الأسعار وقد تحدثنا عنه مرارا وتحدثنا كثيرا عن الأسباب السيد الوزير، اليوم فقدان الأسمدة والأمونيتر و45 والبوتاس وهي مواد ننتجها، فكيف نطالب بأن تكون أسعار الطماطم والفلفل والبطاطا والفاصوليا والبصل منخفضة؟ فهذه من المواد الأساسية التي تنتج الخضروات.

نحن على وشك دخول فصل الصيف ووزارة الفلاحة رغم امتلاء السدود إلى حد الآن لم تصدر الأوامر لمنظوريها في المندوبيات الفلاحية للاجتماع بالمجامع واعطائهم الأمر لكي يتصلوا بمنظوريهم ويطمئنوا المواطنين لكي يستعدوا للحرث. لماذا كل هذا؟ القطيع موجود، ولكن هناك سوء تصرف من وزارة الفلاحة حال دون هذا.

اليوم السيد رئيس الجمهورية، هذه سابقة لم تحدث من قبل حيث تحدثت سابقا وقلت كيف يمكن للسيدة والية نابل أن تشتري "RAV 4" بأكثر من 180 ألف دينار في وقت حرب على إيران وفي وقت التقشف وتتصل بي على الساعة الحادية عشرة ليلا لكي تشتمني أنا وأطفالي رغم أنه لا علاقة لذلك بالموضوع، فقط لأنني قلت أن لدينا ثلاث سيارات في الولاية لا يوجد داعي لشراء سيارة أخرى ولهذا السبب لم تتم دعوتنا واتصل بي وزير الداخلية وطمأنني مشكور بارك الله فيه.

اليوم وصلنا إلى هذه الدرجة السيد رئيس الجمهورية؟ أصبح نائب الشعب لا قيمة له، وصلنا إلى هذا الحد السيد رئيس الجمهورية والية تدعو عليّ وعلى أبنائي، لماذا؟ ألسنا وطنيين؟ ألم نصل عبر صناديق الاقتراع مثلكم السيد الرئيس، هل أثبتم تعاملنا مع سفارات أجنبية ونبيع دولتنا؟ أم قضايا، تثبتوا من القائمة وكل شخص فاسد يتحمل مسؤوليته لماذا نبقى نعاني؟

ما هذا ماذا سنقول لمنظورينا؟ وزير الشؤون الاجتماعية أصدر قرارات بخصوص دفتر العلاج الأبيض وهناك مشكلة في البلاد واليوم لم يعد أحد يسمعنا وعندما نتكلم نقول يا سيادة رئيس الجمهورية نحن نخاف عليك وعلى أنفسنا وعلى بلدنا، هناك من يصطاد في الماء العكر لكن تونس اليوم تحتاج أن نكون يدا واحدة وقال لي السيد وزير الداخلية هذا الكلام وهو مشكور وقال لي السيد النائب تونس اليوم بحاجة إلى كل فرد من أفرادها، نائب شعب ومواطن وجمعيات ومنظمات ونحن معكم، هكذا يتحدث وزير الداخلية ووالية تشتمك على الساعة الحادية عشرة ليلا وزوجتي تجلس بجانبي وكانت تبكي السيد الرئيس وطلبت مني الاستقالة من البرلمان.

كل من يتعامل معي مهدد بالعزل لولا صمام الأمان وزير الداخلية، ما هذا؟ هل هناك تنمية؟ المنزل الذي زاره رئيس الجمهورية في حي هلال لم يعودوا لها ولو حتى جبرا بخواطر السيد رئيس الجمهورية، وصلنا إلى هذه الدرجة وهذا لم يحدث منذ الاستقلال إلى الآن.

أنا أمثل معتمدية انتخبتني بـ 5000 صوت يتم التعامل معي بهذه الطريقة؟ لم نطلب منكم شيئا سوى أن تسمعوننا السيد رئيس الجمهورية وكل هذا أقوله على رأس الملأ السيد المعتمد الأول هو الذي يسير الولاية منذ 14 سنة وهذا هو سبب توقف الأمور في ولاية نابل، قم بزيارة السيد الرئيس واستمع إلى النواب لا المندسين لأن النواب لديهم حد أدنى من المصداقية.

لما كل هذا؟ بداية تفكيك الدولة وهناك من يطلب منك زيارة الوالية لكي تلتقط الصور فقط، هناك بروتوكول والشعب الذي انتخبك عندما يراك حاضرا يطمئن ويعرف أن صوته يصل.

تحدثت مع السيد رئيس الجمهورية حول مسألة الماء في حي القواسم بسليمان وفي حي بالمحضي وقال لي السيد الوزير سأتدخل بنفسي واليوم نرى أن رئيس الجمهورية يتحرك لكن الوزراء لا يقومون بواجبهم مع كامل الاحترام للبقية، ردود السيد وزير النقل بالأمس كانت مخجلة فيما يتعلق بمطار تونس قرطاج الدولي، لأن عبد الحليم نزل بالمطار نتركه على حاله؟ هل الرسول نزل فيه؟ ما هذا؟ المواطنون يستمعون إليك، هل وصلنا إلى هذه الدرجة السيد رئيس الجمهورية؟

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إلى السيد الزميل المحترم معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بكم سيدي الوزير والطاقم المرافق لسيادتكم،

نثمن هذه الاتفاقية التي من شأنها تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكك الحديدية لنقل الفسفاط ونثمن مجهوداتكم على رأس هذه الوزارة المحورية والسيادية بامتياز وندعوكم سيدي الوزير إلى التركيز على القطاع الفلاحي وهو مقوم من المقومات الأساسية للاقتصاد الوطني وصياغة مشروع أو إستراتيجية مع وزارة الفلاحة للنهوض بالقطاع الفلاحي للحد من غلاء الأسعار وتأمين توفير الأمن الغذائي للمواطن والخروج به من إشكالية غلاء الأسعار خاصة.

ثانيا، أريد أن أتحدث عن الإسراع في إيجاد المنصة الإلكترونية الخاصة بأصحاب الشهائد العليا المعطلين والذين طالت بطالتهم وكذلك الأوامر الترتيبية ونطالب بحقهم في الإسراع في إنجاز هذه الأشياء حتى يقع إيقاف الظلم المسلط عليهم خاصة ونحن اليوم في دولة القانون والحق.

ثالثا، أريد أن أتحدث عن رخص الماء والكهرباء وأدعو السيد والي باجة إلى تفعيل مكتوب السيد وزير الداخلية في هذا الأمر خاصة مع بعض المواطنين من الفئة الهشة مثل المواطن بلال الهمامي بالمنارة بمجاز الباب وكذلك المواطنة نادية القوماني بخصوص رخصة البناء الذين طال انتظارهم لعشر سنوات وأكثر.

كذلك أريد أن أتحدث عن الرخص فيما يتعلق بالتاكسي الفردي بمجاز الباب إذ أنهم ينتظرون منذ حوالي 13 و14 سنة، كذلك ثلاث رخص نقل جماعي تخص منطقة أولاد سلامة من معتمدية تستور المنقطعين والمعزولين تماما على محيطهم ويجدون صعوبات كبيرة جدا خاصة في الحالات الخاصة وفي المرض ولا يجدون وسيلة نقل تقلهم إذ أن كلفتها لا تقل عن 30 دينار وهم ضعاف الحال يعني يجب أن نوليهم نظرة خاصة ونساعدهم على تجاوز هذه الإشكالات ونتمنى لكم التوفيق السيد الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي عن كتلة لينتصر الشعب، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيسة،

صباح الخير جميعا،

أرحب بالسيد الوزير وكل الإطارات المرافقة في رحاب مجلس النواب الشعب،

اليوم نلتقي من أجل اتفاقية قرض للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكك الحديدية لنقل الفسفاط.

بالنظر إلى أهداف هذا المشروع الذي سيتم من ورائه تحسين أداء الاقتصاد التونسي، تحقيق مكاسب مالية للشركات المرتبطة بهذا القطاع، دعم التنمية الإقليمية والجهوية، خلق فرص عمل ونحن في أمس الحاجة إلى خلق فرص العمل في هذه المرحلة والضرورة إلى الاستثمار المدر للثروة للفرد والمجموعات وللدولة.

على أهمية هذا القرض الاستثماري إلا أنه وجب التطرق إلى بعض المسائل الجوهرية بالأساس ألا وهي السيادة الوطنية، عندما نقول السيادة الوطنية نربطها مباشرة بالثروات الطبيعية، 24 ولاية لكل

ولاية ثرواتها الطبيعية الغنية لأن الثروات الطبيعية هي محدد جوهري لسياسات البلدان ومدى تطورها الاقتصادي وتحقيق السيادة الوطنية.

لا سيادة وطنية لدولة لا تملك ثرواتها، لا تستثمر ثرواتها ولا تربح من ثرواتها، الفسفاط وما أدراك ما الفسفاط ثروة وطنية طبيعية لها قيمة أساسية في تحكم الدول في مصيرها في ظل المتغيرات الجيوسياسية وبناء التحالفات الدولية، يعني في الحرب الفسفاط محدد لمسار الحروب وفي السلم هو محدد لطبيعة العلاقات الدولية ونحن في تونس نعاني من تبعات الثروات الطبيعية في حالات الحرب والسلم.

الفسفاط ثروة طبيعية من المفروض أن يكون المجال الفلاحي له ازدهار مرتبط بالفسفاط لكن المجال الفلاحي اليوم يعاني.

لم نصل بعد إلى مرحلة سيطرة الدولة على ثرواتها وهذا راجع إلى عدة عوامل، راجع إلى طبيعة الاتفاقيات المبرمة سابقا والتي لازالت تستنزف الثروات دون تحقيق ثروة حقيقية وطنية، يعود ثانيا إلى المجموعات التي وضعت يدها على إدارة الثروات والعبث بمقدرات الدولة والشعب وعندما نقول المجموعات يعني جميعها معلومة لدى الناس ولدى العامة ولدى الإدارة ولدى الوزارات.

إن الوضع اليوم في علاقة بالثروات الطبيعية يستدعي طلب من السيد رئيس الجمهورية، الدعوة ملحة إلى تأميم الثروات الطبيعية سيدي الرئيس ولا خلاص لنا إلا بتأميم الثروات الطبيعية وإلا فإننا سيدي الرئيس اليوم سنعيش إنتاج نفس المشهد ونفس المنظومة ونفس الاستنزاف، بل ونفس العبث وهذا سيؤدي إلى نفس النتائج وهو خلق نوع آخر من الفقر، نوع جديد من التهميش، نوع جديد من العبث بمقدرات الشعب، ثروات طبيعية من المفروض تكون مدرة للدخل، مدرة للثروة أصبحت عبئا ثقيلا على الدولة، شكرا سيدي الرئيس.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي، له أربع دقائق تفضل.

السيد مسعود قريرة

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق وكافة الحضور بالقاعة،

أما بعد، مساندتي لهذا القرض لسببين، استثماري ويدعم مخزوننا من العملة الصعبة أو العملة الأجنبية التي نحتاج إليها في هذا الزمن الصعب.

سيدي الوزير في 2026 برمجنا 28 ألف مليار من التداين وسنرجع 18 ألف مليار أي بزيادة 10 آلاف مليار من الديون ونعرف وطأة الديون على الميزانيات وعلى الاستثمار، فهل سيفرح الشعب التونسي ببلوغ يوم نسدد فيه جميع ديوننا ونستثمر بأموالنا الخاصة مثل عديد شعوب العالم خاصة أن الدين وصل 80% من الناتج الداخلي الخام في هذه الفترة؟

سيدي الوزير، هذا القرض هو قرض الفسفاط والفسفاط قطاع مركب، إنتاج ونقل وتحويل وتصدير، فهو جسم واحد إذا اشتكى منه عضو تداعى سائر الجسم بالسهر والحمى، يمكن أن نعاني من النقل وإذا انعدم الانتاج لن ننجز شيئا ولنا عبرة فيما وقع في سنوات 2008 و2009 بالحوض المنجمي، فلا بد من معالجة هذه المسائل هذه مجتمعة، كل حلقات الفسفاط ننتج، ننقل، نحول، نصدر، إذا لم نعالج هذه المشاكل مع بعضها فهذا غير ممكن.

سأعطيكم عبرة أخرى، أنتجنا زيت الزيتون، قمنا بمجهود وأجدادنا والدولة وبقي زيت الزيتون يراوح مكانه وبقيت الأرياف تعاني من مشكلة.

أنتجنا دقلة النور والمشكل ليس في نقل دقلة النور ولا في نقل الزيت، بل المشكل في التصدير، بالتالي لا بد من وضع خطة متكاملة لكي تكون موافقتنا موافقة مدروسة ومعقولة ومطمئنة ويمكن أن نبلغ 9 ملايين طن من الإنتاج التي كنا ننتجها سنة 2010، ما عدا ذلك تناول عناصر الإنتاج أو عناصر الفسفاط مجزأة لا يعطينا نتيجة، فلا بد من نظرة شمولية، وعلى شركة فسفاط قفصة أن تضع خطة لا تزويدها بالمال لإصلاح السكة والاعتناء بالنقل ونهمل الإنتاج أو أن سفارتي في الهند لا تبحث لي عن سوق مغاير...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم معز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل، له ست دقائق تفضل.

السيد معز بن يوسف

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق لكم،

السيد الوزير، اليوم لو كنا قد استثمرنا في قطاع الفسفاط كما ينبغي لكانت ميزانية الدولة تنتعش الآن من مداخيله وتتدفق إليها الأموال لكننا، للأسف، نعود إلى المربع نفسه فالشركة التي كانت تعد من أنجح الشركات في وقت مضى نراها اليوم مكبلة بالقروض.

السيد وزير الاقتصاد، بصفتك مسؤولا عن الملف الاقتصادي والحكومة برمتها معك بما في ذلك رئيس الحكومة وبقية الوزراء، عندما يخرج وزير النقل ليعلن أن الناس يحبون مطار تونس قرطاج الدولي لأنه استقبل ذات يوم في القرن الماضي أم كلثوم وعبد الحليم حافظ، فإنني أشعر صراحة أن هؤلاء المسؤولين ليسوا في مستوى الأمانة المنوطة بعهدتهم، شبابنا وأبناء هذا الوطن عندما يستمعون إلى وزير يتحدث بهذا الشكل، فبالله عليكم ماذا تنتظرون منهم أن يأملوا؟

اليوم، لا أريد أن أقول إنه أتعس مطار فنحن نريده أن يكون أفضل مطار، ولكن عندما نسافر ونرى مطارات العالم نجد أن مطارنا أصبح للأسف، يثير الشفقة ولا يشرف تاريخ بلادنا المجيد.

هذا الوزير نفسه أقام الدنيا ولم يقعدها من أجل أربع حافلات وقام بإزالة مخفضات السرعة من مسارات الحافلات حتى تلك التي وضعت أمام المدارس لحماية الأطفال والتلاميذ من حوادث سير قاتلة قام بإزالتها.

السيد الوزير، هل يعقل أن يصل العقل السياسي التونسي اليوم إلى هذا المستوى؟ نشعر اليوم وكأنه لا يوجد تسيير حقيقي للدولة وأن الشأن العام متعطل على المستويات كافة وحتى فيما يتعلق بالعمل الحكومي مرت أربعة أشهر ولم تقدموا مشروع قانون واحد بما في ذلك مجلة الاستثمار أو مجلة الصرف وغيرها من القوانين المنتظرة، ما معنى هذا؟ هل هنالك مشكلة بينكم وبيننا؟ هل ترفض الحكومة ككل التعاون مع البرلمان؟ أم أن هذا البرلمان لم يعد يعجبكم وتريدون تهميشه؟ هذا بالتأكيد أمر غير مقبول، أين تكمن المشكلة تحديدا؟ ومن المسؤول عنها؟ نحن النواب نمثل الشعب ولسنا السلطة التنفيذية كما أننا لا نملك سلطة التوقيع مكانكم الملفات الكبرى والتمويل كلها بيدكم أنتم.

السيد الوزير، المواطنون اليوم يعانون، وعندما أقول أنهم يعانون فليس دافعي دافعا انتخابيا أو رغبة في العودة إلى هذا البرلمان مجددا ما قيمة أن يكون المرء نائبا عن ولاية مثل سوسة اليوم؟ لا قيمة تذكر إن كنا سنكتفي بالكلام لعشر سنوات دون جدوى لقد تواصلنا معكم ثلاث أو أربع مرات على الأقل بخصوص هذه الولاية التي تعيش اليوم وضعا اقتصاديا وتنمويا صعبا للغاية وأنا هنا لا أتحدث عن القصرين أو سليانة أو باجة، بل أتحدث عن سوسة نتحدث عن مشاريع معطلة منذ سنوات وعن مؤسسات دولة مغلقة، ما معنى هذا؟

ولنأخذ مثالا على ذلك مقر إدارة التجهيز في مدينة القلعة الكبرى مغلق منذ ثلاث سنوات وهو يقع في الحي الذي أسكن فيه ويرتفع فوقه علم البلاد هذا يحدث في مدينة تضم مليون شجرة زيتون وتمثل الشريان النابض لولاية سوسة أضف إلى ذلك مبنى البلدية المغلق منذ أكثر من عشرين عاما والمستشفى المحلي الممتد على مساحة خمسة هكتارات وسط أشجار الزيتون والذي يفتقر إلى كل شيء فلا طب اختصاص ولا أي مقوم صحي، لما لا تحويله إلى مركب رياضي، ما معنى هذا؟ وزارة التجهيز تملك عقارا ومقرا وبدلا من استغلاله يتذرعون بوضعه في المخزون العقاري أو ما شابه رغم أنه يمكننا تخصيصه ليكون مقرا لمركز بريد يحتاجه الأهالي.

السيد الوزير، أنا لا أستهدفك شخصيا ولا أستهدف الوزارة وحدها، بل أتحدث اليوم عن الوضع العام وعن العقل السياسي التونسي إلى أين وصلنا اليوم كنواب ووزراء وحكومة؟ ألا نرى مدى تأثير هذا التقصير على الشعب؟ في نهاية المطاف واجبنا الأساسي هو خدمة هذا الشعب.

اليوم وبعيدا عن معضلة غلاء الأسعار وأزمة البطالة وتدني الأجور، ومشاكل قطاعي الصحة والتعليم، لمن تترك هذه البلاد إذن؟ ومن عساه يقدر على العيش فيها تحت هذه الظروف؟ نحن اليوم نساير الوضع ونأتي إلى هنا مرتدين بدلاتنا الرسمية وربطات أعناقنا، لكن الحقيقة هي أن البلاد تعاني ونحن جميعا نعاني.

اذهب إلى كورنيش سوسة سيدي الوزير وانظر إلى وضع سوسة الجنوبية ومنطقة القنطاوي السياحية وانظر أيضا إلى مصنع الحليب في سيدي بوعلي الذي سميناه "حليب بلادي"، متى سيعود إلى العمل؟ إن مناطقنا في ولاية سوسة تشهد اليوم نوعا من الانهيار في كل المجالات والحافز الوحيد المتبقي للناس هو استيقاظهم صباحا للعمل لمجرد سد رمقهم وتجنب الجوع وشكرا لكم وبالتوفيق في بقية مهامكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد الحليم بوسمة غير منتمي إلى كتل، له ست دقائق، تفضل.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا السيدة الرئيسة.

تحية طيبة السيد الوزير،

تحية لكم ولكل الوفد المرافق،

نناقش اليوم مشروع اتفاقية قرض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكك الحديدية لنقل الفسفاط، تبلغ الكلفة الجملية للمشروع 500 مليون دينار وقد تم تمويل أجزائه الأولى بقرضين سابقين صادق عليهم البرلمان بقيمة 87 مليون دولار واليوم نناقش وسنصادق مكرهين على القرض الثالث بقيمة 153 مليون دينار لاستكمال تمويل ذات المشروع، غير أن الإشكال سيدي الوزير، لا يكمن فقط في القرض في حد ذاته، بل في تكرار نفس المنهج تمويل البنية التحتية دون ضمانات استعادة الإنتاج وهو ما يحول هذه الاستثمارات إلى كلفة إضافية بدل أن تكون رافعة اقتصادية، لن نخوض في شروط القرض وتفاصيله وإكراهاته، ولكن سيدي الوزير، اسمحوا لنا بالتركيز على ضرورة تقديم رؤية متكاملة تضمن أن كل دين جديد يقابله نمو فعلي في الإنتاج والعائدات لا مجرد استمرارية في العجز.

قطاع الفسفاط يحتاج اليوم إلى مخطط إنقاذ شامل يهدف إلى تعصير وحدات الإنتاج ليس فقط عبر تحديث المعدات، بل عبر إدخال الحوكمة الصناعية الحديثة وربط الأداء بالإنتاجية الفعلية ووضع أهداف موضوعية وقابلة للقياس لاستعادة نسق الإنتاج والتصدير مع رزنامة زمنية واضحة ومؤشرات متابعة دقيقة ويجب التذكير بأن تونس كانت تنتج 8 مليون طن سنويا، بينما لم يتجاوز الإنتاج حاليا 3 مليون طن وهو تراجع لا يمكن تفسيره فقط بالعوامل الاجتماعية، بل يعكس أزمة هيكلية في التسيير والاستثمار والقرار.

الأخطر من ذل، أن كلفة عدم الإنتاج أصبحت اليوم أعلى بكثير من كلفة الإصلاح، حيث تخسر الدولة سنويا موارد من العملة الصعبة وفرص نمو وتشغيل وعليه يجب معالجة أزمة القطاع بطرح مخطط إنقاذ يهدف إلى تأهيل وتطوير البنية التحتية واللوجستية مع ضمان استغلالها بكامل طاقتها لأن الاستثمار في النقل دون إنتاج كاف يمثل هدرا في الموارد، كذلك رفع الإنتاج بشكل تدريجي ومدروس مع ربطه بقدرة السوق العالمية واستراتيجية تسويق واضحة وتوجيه جزء من عائدات الفسفاط لتنمية مدن الحوض المنجمي في إطار مقاربة تنموية تضمن الاستقرار الاجتماعي باعتبار أن الاستقرار شرط أساسي لاستمرارية الإنتاج.

ولا يفوتنا السيد الوزير، التذكير بالدور الذي كان يلعبه الفسفاط في صادرات البلاد بحوالي 10% سنة 2010 ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4%، اليوم نحن لا نخسر فقط هذه النسب، بل نخسر موقعا استراتيجيا في سوق عالمية ما زالت واعدة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والتقلبات العالمية في أسعار الطاقة والموارد الأولية والغذائية وحاجة خزينة الدولة إلى موارد مالية إضافية التي قد نضطر إلى تمويلها بقروض داخلية أو خارجية ومكرهين أيضا.

سيدي الوزير، يجب اتخاذ جملة من القرارات العاجلة وفي مقدمتها تسريع نسق تنفيذ كل المشاريع الطاقية المعطلة لأن كل تأخير في هذا المجال يكلف الدولة مزيدا من التعبئة ومزيدا من العجز خاصة وأن العجز الطاقي اليوم يمثل حوالي 65% من مجمل العجز التجاري، الاستثمار في الطاقة ليس خيارا، بل ضرورة سيادية، إرساء إستراتيجية سريعة لتسويق مناخ الاستثمار يقوم على الوضوح والاستقرار التشريعي لأن المستثمر اليوم لا يبحث فقط عن امتيازات، بل عن قابلية التموقع والثقة فتونس تمتلك موقعا وفرصا، لكنها تحتاج إلى خطاب اقتصادي واضح ومقنع.

إن إطلاق مبادرة مصالحة وطنية شاملة كخيار اقتصادي قبل أن يكون سياسي أصبح ضرورة لتمكين الدولة من تعبئة موارد إضافية خارج منطق الاقتراض وذلك عبر إبرام صلح مع رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات في التجاوزات الجبائية والديوانية والمصرفية مع جدولة وفرض تسبقة أولى لا تقل عن 30% بما يضمن سيولة فورية للدولة ومن المنتظر أن توفر هذه المصالحة ما لا يقل عن 3 مليون

دينار وهو رقم يمكن أن يخفض الضغط على المالية العمومية بشكل مباشر إضافة إلى إدماج الأموال المعطلة في الدورة الاقتصادية بما يخلق أثرا مضاعفا على الاستثمار والنمو.

إعادة إدماج المعنيين بقضايا الشيكات باعتبارهم جزءا من النسيج الاقتصادي من خلال آليات صلح وجدولة تضمن حقوق الدائنين وتعيد الثقة في المعاملات هذا الإجراء يمكن أن يعيد إدماج ما لا يقل عن 40,000 فاعل اقتصادي وهو ما يمثل دفعة مباشرة للنشاط الاقتصادي.

سيدي الوزير، آن الأوان للخروج من منطق الاقتراض إلى منطق خلق الثروة واسترجاعها فالقروض مهما كانت ضرورية لا يمكن أن تكون سياسية اقتصادية في حد...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عماد الدين السديري عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق تفضل.

السيد عماد الدين السديري

شكرا السيد الرئيس.

زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس نواب الشعب.

مرحبا بك السيد الوزير ومرحبا بالوفد المرافق لكم.

طبعا هذا القرض يأتي في إطار تجديد وتطوير خطوط السكك الحديدية لنقل الفسفاط ومن خلال عنوانه نستشف أن أغلب التمويلات حاليا موجهة للصيانة وللتجديد باعتبار أن مشاريعنا كافة أصبحت متقادمة ونظرا للتداخل بين شركة فسفاط قفصة والشركة الوطنية للسكك الحديدية، فإنه من الضروري تطوير هذا القطاع وبالتالي فنحن ندعم التجديد والتطوير ونطالب أيضا بتوسيع خطوط شبكة السكك الحديدية لتشمل مناطق الشمال الغربي نظرا إلى وجود أقطاب تنموية يمكن الاستثمار فيها وهناك طبعا مطلب دائما نكرره باستمرار سيدي الوزير وأنت تتذكره جيدا وهو التفكير في إنشاء مرفأ جاف في ولاية الكاف وخاصة في جنوب الولاية أو في مدينة الكاف وذلك لاستثمار واستغلال كل الإنتاج المتعلق بالفسفاط أو الحديد أو غيرهما فالمرفأ الجاف من شأنه أن يقرب الخدمات للتجار سواء في المناطق الحدودية مثل قلعة سنان وساقية سيدي يوسف أو في مناطق الجوار مع الشقيقة الجزائر.

سيدي الوزير، جاء في التقرير أنه تمت الاستجابة لحاجيات الفلاحين وأن الكميات تجاوزت ما كان مقررا، ولكنني أود الإشارة إلى أمر أعرفه جيدا وهو أن مادة "الأمونيتر" المتواجدة في جهة "قبلاط" منذ العام الماضي قد أصابها التيبس ولم يقبل الفلاحون تسلمها وحتى الذين أخذوها عانوا الأمرين في زراعتها فإذا كنا سنتحدث عن قيام شركة فسفاط قفصة بتوفير هذه المادة وجب القول أنها مخزون قديم رغم أن مادة "DAP " الأكثر طلبا في بداية الموسم الفلاحي كما أنها لا تمثل أي خطر أمني إلا أن إجراءات نقل "الأمونيتر" تقتضي الحصول على شهادة مسلك توزيع وهو الأمر الذي تسبب في معاناة الفلاحين للحصول على هذه المادة بناء على ذلك، فإن شركة فسفاط قفصة مطالبة بالرفع من نسق التزويد والتوزيع فإذا كان الفسفاط يمنحنا بعض المتسع من الوقت في عملية الزراعة فإن استخدام "الأمونيتر" مرتبط بتوقيت محدد وله ارتباط وثيق بتهاطل الأمطار.نتمنى أن يتم التعاطي مع هذه المعطيات بإيجابية لتكون تونس قادرة على الإنتاج وقادرة على توفير سبل الراحة للفلاحين.

لقد قدمنا لك هذا الطلب سابقا السيد الوزير، خلال زيارتك في يوم الاستثمار الجهوي بولاية الكاف حيث زرت مقر مصنع "SACMO" في ساقية سيدي يوسف هذا الفضاء تتوفر فيه المواصفات كافة، لكننا في ولاية الكاف لم نلمس أي نتيجة تذكر من مخرجات ذلك اليوم وبصراحة نود تذكيرك بهذا الأمر.

عندما استنجدنا بك كنا نريد من وزارة التخطيط والتنمية أن تتدخل وتساهم معنا في استقطاب مستثمرين من الحجم الكبير لأن مشروعا مثل ذلك الفضاء الموجود في ساقية سيدي يوسف يمكن أن يكون مشروعا رائدا وقادرا على خلق فرص عمل كثيرة إن ولاية الكاف تستحق مشروعا ضخما ينقذ أبنائها من البطالة من كلا الجنسين سواء من الفتيات أو الشبان.

أؤكد للمرة الألف السيد الوزير، أن على وزارة التخطيط والتنمية أن تسعى جاهدة إلى استقطاب مستثمر من الحجم الكبير ينشط الحياة التجارية والاقتصادية في المناطق الحدودية وفي ولاية الكاف بصفة عامة.

هذا ما أردت قوله السيد الوزير، مع الشكر الجزيل على المتابعة والرجاء أن يرى هذا المشروع النور قريبا وأن نشهد معكم تحقيق حلم أبناء جهة الشمال الغربي وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم وليد حاجي عن كتلة الأحرار، له خمسة عشر دقيقة، تفضل.

السيد وليد حاجي

شكرا السيدة الرئيسة.

صباح الخير للجميع.

مرحبا بالسيد الوزير وبالإطارات المرافق له.

في البداية أقول أنه من المهم جدا إعادة إصلاح البنية التحتية المتعلقة بإنتاج الفسفاط من سكك حديدية وقطارات وقاطرات نظرا لما يمثله هذا القطاع من أهمية كبرى في الاقتصاد الوطني ونأمل أن يعود إنتاج الفسفاط إلى سالف عهده، كما نأمل، السيد الوزير، أن يتم إعادة إنجاز وتفعيل الخط الحديدي عدد 11 الرابط بين سوسة والقصرين والمار على القيروان وحاجب العيون والذي من شأنه أن يعزز التنمية الاقتصادية في المناطق الداخلية وهو ضرورة اقتصادية قصوى للجهة خاصة وأن هذا الخط الحديدي كان يلعب دورا هاما في السابق في علاقة بالاقتصاد وفي علاقة بنقل مسافرين وندرك جيدا سيدي الوزير، المشاكل التي يعانيها المواطنون في علاقة بوسائل النقل رغم أن الدولة بصدد تحسين وسائل النقل العمومية أو الخاصة.

في إطار الحديث عن الوضع الاقتصادي للبلاد أذكر سيادتكم أن ولاية القيروان ومعتمدياتها ما زالت خارج الدورة الاقتصادية الحقيقية، فالبطالة دفعت الشباب نحو اليأس والهجرة والمخدرات والفلاحة مهمشة رغم إمكانياتها الهائلة وهنا أذكر سيادتكم أن ولاية القيروان في السنوات الأخيرة الأربع والخمس تحتل المرتبة الأولى في إنتاج الزراعات الكبرى وخاصة المروية والبنية التحتية تعيق التنمية بدل أن تدعمها.

وهنا لا يمكن الحديث عن التمييز الإيجابي الذي نص عليه الدستور فالقيروان هي اختبار حقيقي لمدى جدية الدولة في تحقيق العدالة بين الجهات؟ ما يحدث اليوم هو تراكم لسنوات من سوء التخطيط أو التهميش والتنمية في القيروان معطبة، أين برامج تشغيل الشباب؟

وهنا السيد الوزير، أذكر بوجود منطقة صناعية بحاجب العيون منذ سنة 2002، لكنها خاوية من الاستثمار، فما هو برنامجكم لدفع المستثمرين للتوجه نحو مدينة حاجب العيون؟ هذه المدينة التي كثرت فيها البطالة، هذه المدينة التي يحس فيها شبابها باليأس ولا يجد منفذا إلا استهلاك المخدرات والإجرام لأنه يعيش حالة فراغ قصوى.

السيد الوزير، الميزانية المخصصة لدعم البرنامج الجهوي للتنمية بالقيروان في حدود 12 مليارا هذا المبلغ لا يكفي كان ما بين 20 مليارا و22 مليارا سابقا ثم تقلص إلى 12 مليارا وهذا المبلغ لا يكفي، السيد الوزير، هذا المبلغ لا يكفي لإنجاز الطرقات والمسالك الفلاحية الممتدة في 13 معتمدية، لا يكفي لدعم مشاريع التطهير، لا يكفي لدعم مشاريع الماء الصالح للشراب وفيها عديد المشاريع المعطلة إلى غير ذلك، وهنا وجب الإشارة إلى أنه يجب تخصيص مبلغ لا يقل عن 20 أو 22 مليون دينار لفائدة طبعا ولاية القيروان لدعم البرنامج الجهوي للتنمية.

السيد الوزير، في إطار حكومتكم رفعتم شعار التحدي والبناء والتشييد لتجاوز الأزمات الاقتصادية وهنا أذكر سيادتكم ببعض المشاريع المعطلة لعلكم تضيفونها إلى شعاراتكم وهذا يدخل أساسا في إطار دوركم دور وزارة الاقتصاد والتخطيط المتمثل في متابعة المشاريع وعندما نتحدث عن الفلاحة في ولاية القيروان أذكر بوجود مناطق سقوية معطبة أو معطلة هنا نتحدث عن إضافات جديدة لدينا المنطقة السقوية رحيمة 2 وقد تحدثت عنها سابقا السيد الوزير في حضرتكم وفي حضرة السيد وزير الفلاحة، ولكن للأسف، عندما نتحدث عن التنمية الاقتصادية ونجد بمنطقة صناعية بئرا عمقها 600 مترا مكهربة ومجهزة بالملايين ومع ذلك فهي معطلة منذ سنة 2012، أي أننا اليوم نتحدث عن 14 سنة من التعطيل كان من المفترض أن تدخل هذه المنطقة حيز الإنتاج لو تم استكمال إنجازها وهي ممتدة على مساحة 65 هكتارا. السيد الوزير، أنا أعني ما أقول فهي أراضي خصبة وصالحة للزراعة والإنتاج وتوجد في رحيمة 2 بعمادة رحيمة التابعة لمعتمدية حاجب العيون من ولاية القيروان.

كما أذكر سيادتكم بالمنطقة السقوية في منطقة السودان من عمادة السرجة بمعتمدية حاجب العيون، هذه المنطقة مجهزة جزئيا وهي موضعية وتشتغل بالوقود، ولكن لم يتم ربطها بشبكة الكهرباء حتى الآن ولم يتم مد القنوات بها، إن الأصل في الأشياء هو إحداث منطقة سقوية لدعم التشغيل ودفع عجلة التنمية في هذه الجهة المنكوبة منطقة السودان، ولكن للأسف، أصبح القادر على توفير مستلزمات الري السقوي اليوم هو من يملك المال فقط في حين نترك الشباب العاجز في عجزهم.

أنتقل أيضا إلى المنطقة السقوية بعين ساسي، هذه المنطقة المنتجة للمشمش والزيتون والخضروات، ولكن للأسف نضبت مياه البئر وبرغم أنه تم برمجة بئر تعويضية لها إلا أنه لم يتم إلى يومنا هذا إعادة المنطقة السقوية في عين ساسي إلى سالف نشاطها هناك كذلك العديد من المناطق الأخرى التي تنتظر إحداث مناطق سقوية لدعم الإنتاج الفلاحي وفتح آفاق التشغيل في حاجب العيون.

وأذكر سيادتكم بعدم وجود أي منطقة سقوية في معتمدية العلاء وفي حديث سابق لي مع السيد وزير الفلاحة، يقول بأن كل معتمدية العلا تصنف كمنطقة حمراء يمنع فيها حفر الآبار وبالتالي لا يمكن إحداث مناطق سقوية بها فهل يعقل هذا في معتمدية كاملة؟

إن المواطن اليوم يضطر لحفر الآبار العشوائية بطرق غير قانونية ونحن إذ نؤكد أنه لابد من الحفاظ على الثروة المائية للأجيال القادمة وبالتالي وجب تنظيم هذا القطاع، قطاع التصرف في المياه والقطاع الفلاحي عبر بعث المناطق الصناعية للحد من الحفر العشوائي للآبار.

السيد الوزير، هنالك العديد من الطرقات التي تنتظر الصيانة أو الإنجاز في معتمديتي العلا وحاجب العيون ومنها طريق أولاد جمال وهو الطريق الرابط بين حاجب العيون ومنطقة جلمة من ولاية سيدي بوزيد وهو طريق حيوي وممتد على مسافة 8 كيلومترات تقريبا وكنت قد توجهت لسيادتكم بسؤال كتابي سابقا وتمت برمجته ضمن الطرقات ذات الأولوية، ولكننا إلى يومنا هذا ما زلنا ننتظر الإنجاز.

كذلك طريق الشعابنية الحمر في معتمدية حاجب العيون وهي طريق مبرمجة ضمن الـ 65 كيلومترا ذات الأولوية، ولكن للأسف إلى يومنا هذا لم يتم برمجة هذا الطريق في التنفيذ وما زال ينتظر التمويل، وليس لدينا أي معلومة جديدة بشأن هذا الطريق بالإضافة إلى العديد من المسالك الأخرى مثل مسلك طرزة بمعتمدية العلا وهو مسلك حيوي وأذكر سيادتكم السيد الوزير، بأن وزارة التجهيز تخصص مبالغ مالية لصيانة 10 كيلومترات في ولاية القيروان سنويا، فهل يعقل أن يتم تخصيص ما من شأنه لصيانة 10 كيلومترات في ولاية بحجم القيروان؟ هذا أمر غير معقول وغير مقبول.

إن ولاية القيروان تتميز بامتداد جغرافي شاسع فمسافة 10 كيلومترات قد تكون موجودة في معتمدية حاجب العيون فقط أو في معتمدية العلا فقط، ونذكر سيادتكم السيد الوزير، بأن الآلة الماسحة غير متوفرة مثلا في معتمدية العلا لأن إدارة التجهيز هناك مغلقة منذ سنوات رغم تعهد السيد وزير التجهيز بإعادة فتحها أو أن الآلة المتوفرة حاليا معطبة وحتى في حال تشغيلها يتم تخصيص حصة وقود بقيمة ألف دينار شهريا فقط وهذا مبلغ لا يكفي بتاتا، لقد قلنا يجب أن نراعي إمكانيات الدولة وظروفها الصعبة وعدم قدرتها على إنجاز جميع الطرقات، ولكن يجب على الأقل توفير البديل وهي الآلات الماسحة لتقوم بمسح الطرقات خاصة بعد نزول الأمطار لأن الوضع الجغرافي في تلك الربوع قاسي جدا وينتشر فيها الأودية والجبال إلى غير ذلك.

إن المسلك الرابط بين الطريق الوطنية عدد 3 وعمادة السرجة يمر عبر وادي زرود وهذا الوادي يقطع المسلك عند الفيضانات، هل تعلم ما الذي يتعطل هنا السيد الوزير؟ وقد ذكرت ذلك سابقا لسيادتكم وللسيد وزير التجهيز، تتعطل ست مؤسسات تربوية خمس مدارس ابتدائية ومدرسة إعدادية وتتعطل ثلاث مؤسسات صحية وتتعطل البلدية حيث يوجد هناك مقر بلدية محدث منذ سنة 2019 ومبرمج فيه مركز بريد ومركز حرس وطني وصيدلية إلى غير ذلك إلى جانب تعطل حياة المواطنين بناء على ذلك وجب إحداث جسر، السيد الوزير، في هذا المسلك على مستوى وادي زرود.

أنتقل الآن إلى الطريق الوطنية عدد 3 المؤدية إلى حاجب العيون وهي الطريق الرابطة بين القيروان والشبيكة ثم تمتد من الشبيكة إلى حاجب العيون وصولا إلى القصرين، السيد الوزير، لو اطلعتم على إحصائيات حوادث المرور التي تقع في "GP3" لوجدتموها مهولة نحن منذ أن تم فصل الطريق الرابطة بين سوسة والقيروان لم نعد نسمع بحوادث المرور القاتلة والمروعة إلا في حالات نادرة اذا انقلبت سيارة بمفردها أما اليوم فالمشكلة تكمن في الاصطدام والمواجهة المباشرة بين السيارات لذا، وجب فصل هذا الطريق بحواجز وسطية لتجنب

الحوادث المباشرة، نحن نعلم أن هذا المشروع سيكون مكلفا لامتداده على مسافة 65 أو 70 كيلومترا، ولكن أرواح الناس لا تقارن بالأموال فالأموال جعلت لخدمة الناس وإنقاذ أرواحهم وتسهيل حياتهم اليومية.

في معتمدية العلا، السيد الوزير، المواطنون ينتظرون إنجاز القسطين الثاني والثالث من برنامج حماية مدينة العلا من الفيضانات، هذا البرنامج يتكون من ثلاثة أقساط أنجز القسط الأول منه منذ سنوات ونحن بصدد انتظار انطلاق الأشغال الخاصة بالقسطين المتبقيين. إذا كنا عاجزين عن توفير أبسط هذه الأشياء لمعتمدية العلا هذه المعتمدية المفقرة جدا والتي تفتقر إلى العديد من الخدمات الإدارية ونحن بصدد رفع مطالبها في كل مناسبة وأمام جميع أعضاء الحكومة، ولكن للأسف فإننا ما زلنا ننتظر.

السيد الوزير، في إطار رفع شعار تشغيل الشباب وانتشاله لدينا العديد من الشبان في حاجب العيون وفي العلا وفي كل معتمديات القيروان يتوجهون نحو استغلال أراضيهم لبعث المشاريع وأول خطوة يقومون بها هي التوجه إلى المحكمة العقارية لتسجيل أراضيهم وترسيمها وبالفعل يتحصلون على أحكام قضائية لصالحهم ولكن للأسف، بمجرد إرسال الملفات إلى ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري يتعطل الملف بين الرفوف لقد وصلتني ثلاثة أنواع من الملفات المتعطلة منذ خمس وست وعشر سنوات هل يعقل أن شابا ينتظر سنوات فقط ليتحرك ملفه من أجل تحديد الحدود ورسم الخريطة حتى يمكن لهذا الشاب الحصول على قرض تمويلي؟

نحن ندرك جيدا أن البنوك اليوم تطلب من الشاب إثبات التسجيل العقاري، ولكن للأسف السيد الوزير، الشاب لا يملك حتى شهادة ملكية لأرضه أنا أرفع لسيادتكم هذه المواضيع وحتى تلك التي لا تعنيكم فإننا نحملكم المسؤولية لطرحها في مجالسكم الوزارية مع السيدة رئيسة الحكومة ومع بقية الوزراء فهذه أمانة نتحملها جميعا.

اليوم، الشاب لا يطلب المستحيل، بل يريد تسجيل أرضه فقط وسيتحمل مسؤوليته سيقصد البنك التونسي للتضامن أو البنك الوطني الفلاحي أو غيرهما لأخذ قرض واستصلاح هذه الأراضي المهملة والبيضاء وهي أراضٍ قادرة على إنتاج الذهب، ولكن للأسف، نحن أمام مسؤولين تغيب عنهم الجدية ويعانون من ضعف التخطيط وتهميش الشباب وبعد كل هذا، عندما يلقي شبابنا بأنفسهم قسرا في البحر مهاجرين وراء البحار، نتساءل لماذا؟ هذه هي العواقب التي لا نريدها والعديد من الشباب أصبح يفضل العيش خارج إطار الواقع فيغيب نفسه عن الوعي ويستهلك المخدرات للهروب من واقع مرير أفرزه غياب الحوكمة وغياب البرمجة الصحيحة.

وفيما يتعلق بملف عمال الحضائر، السيد الوزير، لقد تعهدتم سابقا...

أرجو منحي دقيقة، السيدة الرئيسة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

آسفة جدا، لأنه لم نمكن أي زميل من الإضافة.

شكرا جزيلا، إذن أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ظافر الصغيري غير منتمي إلى كتل وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد ظافر الصغيري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا السيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة،

قرض اليوم مخصص لتجديد وتطوير خطوط السكة لنقل الفسفاط ومشكلتنا أعمق في قطاع استراتيجي من أعمدة الاقتصاد الوطني للأسف كان طوال سنوات وسنوات عنوانا للتعطيل وسوء الحوكمة وغياب القرار في بلاد لديها واحد من أكبر احتياطات الفسفاط في العالم، الشعار هو العجز فقد عجزنا لسنوات وسنوات طويلة رغم أننا يمكن أن نرى بلدانا أخرى وتجارب أخرى مثل الأردن والمغرب نجحت كثيرا في النقل الهيدروليكي ويجدون فيه حلولا ويوفر لهم اليوم كثيرا من المال وكما تعرفون المغرب مسيطرة تقريبا على سوق الفسفاط اليوم في العالم ونحن في تونس نتحرك بنفس الأدوات ونفس المنطق والأكيد لا يمكن أن ننتظر نتائج مختلفة.

سيدي الوزير، سؤال مباشر أين منوال التنمية؟ وما هو منوال التنمية الحالي في البلاد؟ في الحقيقة لا نعرف كما أريد أن أسألك على مخطط التنمية 2026-2030 لأننا سنناصف قريبا سنة 2026 فمتى يأتينا مخطط التنمية؟ ومتى سنصادق عليه؟ والأهم من هذا حقا هو المنوال وخلال الخمس سنوات هل هي فقط ورقة كمجموعة من المشاريع لها اعتمادات معينة وستنفذ لكن هل أن هذا في إطار استراتيجية واضحة؟ ويمكن أن نضع استراتيجية في الحقيقة أبعد قليلا من خمس سنوات، أبعد من المخطط ونضعها الى 2050 ونعرف أن عدة بلدان في العالم تقوم بهذا وحين تضع استراتيجية فهي بعشرين سنة ويحاول العمل عليها.

كذلك أولوياتنا الاقتصادية ويمكن أن تقول لنا مثلا ما هي القطاعات التي سنقود بها النمو اليوم وإن كانت هناك مسألة مرقمة حقا لأن كل الملفات كما ترى مجزأة وقرض هنا وقرض هناك ومشروع هنا فما هو الإطار الجامع بينها جميعا هذا كله لا يمكن أن يكون إلا في إطار استراتيجي نعرف أن لدينا جميعا اليوم أزمة ثقة وأزمة أمل هاتان الكلمتان الكبيرتان ويعتبر شبابنا أن مستقبله خارج البلاد ونظن أن هذا أخطر مؤشر اقتصادي واجتماعي فهل يمكن أن نعطيهم الأمل ونعطيهم استراتيجيتنا؟ لو تعطينا في إجابتك السيد الوزير مقاربة للمسألة على مستوى "macro" وتعطينا حلما للمستقبل يمكننا أن نحلم بها مع بعضنا. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد السلام حمروني عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد عبد السلام حمروني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة الوفد المرافق،

لمحدودية التوقيت المسموح به سأوجز ولن أدخل في أكثر تفاصيل ولن أخوض في تفاصيل هذا القرض الخاص بصيانة وتهيئة شبكة السكك الحديدية الخاصة بنقل الفسفاط وكما سبق وأن صادقنا على قروض أخرى إما لصيانة أو تمديد شبكة السكك الحديدية سواء للفسفاط أو لنقل المسافرين ولن أتحدث أيضا عن التمديد المعطل للسكة الحديدية قابس مدنين رغم الوعود ولن أتحدث عن الاعتمادات التي رصدت لتمديد أو صيانة الطرقات السيارة لأني وبكل بساطة ورغم إيماني بأن هذه مشاريع وطنية وكل إضافة أينما كانت على كل شبر من هذا الوطن تساهم في الدورة الاقتصادية للدولة ككل.

لكن حين أجد نفسي ممثلا عن جهة تحت قبة البرلمان وفي نظام برلماني يقوم في جوهره على تمثيل كل الجهات وإبلاغ صوتها عكس ما

كان سائدا سيدي الوزير، نتحدث عن جهة وتحديدا معتمدية بني خداش حتى المشروع الذي يكاد يكون الوحيد في علاقة بوزارتكم عجزت أو بالأحرى تعاجزت عن توفير الاعتمادات أو التمويل لتعبيد الطريق الجهوية 113 مدنين بني خداش بالخرسانة الإسفلتية خاصة حين أتحدث عن وعد كتابي من السيدة رئيسة الحكومة حينما كانت على رأس وزارة التجهيز ولم تطرح حينها مسألة البحث عن اعتمادات أو تمويل والإجابة كانت واضحة ولا تحتمل أي قراءة أخرى أو تأويل التعبيد بالخرسانة الإسفلتية على قسطين أو مرحلتين قسط في 2025 والقسط الثاني في 2026 وهنا تطرح مسألة المصداقية وللأسف أصبحت مهزوزة بل في الحضيض بمثل هكذا وعود يتم التراجع عنها.

سيدي الوزير، حصة أو نصيب الجهة من المشاريع في علاقة بالتنمية المندمجة أو أيضا المشاريع التي يفترض أن تدرج ضمن أولوياتكم كوزارة اقتصاد وتخطيط في إيجاد الاعتمادات والتمويل على سبيل التنوير العمومي، تعبيد بعض الطرقات ومشاريع أخرى.

للأسف يتم التعاطي السلبي حيث توجد اعتمادات ويتوفر التمويل في جهات أخرى عدا هذه الجهة وهذا يحيلنا على التمشي أو بالأحرى طريقة العمل التي تنتهجها وزارة الاقتصاد والتخطيط والتي لم تختلف عن سابقاتها للأسف وهو الاعتماد على مؤشرات أو نسب يصدرها المعهد الوطني للإحصاء وهذا ليس تشكيكا فيها بقدر ما هو طريقة التعامل معها في علاقة بمخطط التنمية من قبيل تراجع عدد السكان والنمو الطبيعي وعدة مؤشرات أخرى وهنا عاقبنا هذه الجهات مرتين، مرة أولى أنها كانت خارج مخططات التنمية لسنوات ومرة ثانية عند الاعتماد على هذه المؤشرات والإحصائيات في توزيع المشاريع وتوفير الاعتمادات عوض البحث عن موطن الداء ومعالجته وحث المواطن على الاستقرار والاستثمار في هذه الجهات للأسف بهكذا سياسة متبعة ساهمنا وتساهمون في مزيد التفقير وتهجير المواطنين من هذه الأماكن...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، إذن أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم صالح الصيادي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد صالح الصيادي

شكرا سيدي الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

لسائل أن يسأل لماذا لم تترجم عديد القروض التي تم الحصول عليها خلال السنوات الماضية إلى إنجازات ملموسة؟ والجواب واضح لأن الشركة تواجه صعوبات هيكلية على مستوى منظومة الإنتاج والنقل وعدم وجود برنامج واضح ومتكامل فلا بد من برنامج إصلاحي يتعلق بإرساء منظومة حوكمة جديدة لاستغلال القطاع وذلك نظرا لأهميته الاستراتيجية ودوره في دعم نمو الاقتصاد الوطني وتحسين الوضعية المالية وذلك بتجديد آليات استخراج الفسفاط التي أصبحت مهترئة، والعمل على تطويرها بما يضمن تحسين مردودية الإنتاج واعتماد النقل الهيدروليكي للفسفاط. لما يوفره هذا الخيار من تقليص للكلفة مقارنة بالنقل بالشاحنات أو القطارات.

سيدي الوزير، بحكم أن المنستير مدينة جامعية وسياحية وإدارية فهي تعيش اختناقا مروريا طوال السنة، وهي الولاية الوحيدة بالجمهورية التي ليس لها منفذ دخول وخروج للطريق السيارة وهو مبرمج ومصادق عليه من طرف وزارة التجهيز والذي يمتد من طريق سوسة إلى مساكن عبر مطار الحبيب بورقيبة الدولي متى سيقع فتح الطريق الحزامية من حي العمران إلى طريق خنيس عبر سيدي نصر كذلك مبرمج ومصادق عليه؟

وقعت برمجة المحطة النموذجية للنقل البري والمصادقة عليها ووضع حجرها الأساسي الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي وبقيت إلى حد الآن لغزا.

حتى لا أعيد ما قاله زميلي حول الترخيص لشركة سابينا في كراء مستودع ثان له تفسير واحد وهو تهميش الجهة لماذا رفضت وزارة النقل تجديد الاتفاقية مع وكالة أسفار ألمانية للتعامل مع مطار الحبيب بورقيبة الدولي بالمنستير ومطار النفيضة؟

وقع هدم محطة نقل الحافلات وسط المدينة منذ سنة وبقيت أرضا بيضاء إلى حد اليوم. مازالت الأشغال لم تنطلق في القسط الثاني من الطريق الحزامية خنيس. متى سيصبح طريق الموت خنيس قصيبة ذا اتجاهين؟

وفي الختام ما قاله السيد وزير النقل بالأمس تحت قبة البرلمان أن أغلب الوافدين على تونس يحبذون النزول بمطار تونس قرطاج لأن عبد الحليم وأم كلثوم نزلا به فقد أثار استغراب أغلب المواطنين وفي المطارات الداخلية سنأتي "ببوسعدية".

سيدي الرئيس، ينتظر الشعب التحوير الوزاري وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق تفضل.

السيد نجيب عكرمي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له من إطارات الوزارة وإطارات الإدارة العامة للسكك الحديدية،

سيدي الوزير، هذا القرض هو مهم جدا لتطوير الشبكة الحديدية لنقل الفسفاط في منطقة قفصة وصفاقس وقابس، صحيح أنه لا بد من تطوير خطوط السكك الحديدية وتحسينها لتتلاءم مع الإمكانيات الموجودة على المستوى العالمي لكن الإشكالية ليس فقط في تطوير السكك الحديدية طالما أن الشركات المنتجة وشركات التحويل وهي شركة فسفاط قفصة يجب أن تتلاءم أو أن تتوافق أو أن تواكب عملية تجديد أولا أسطول نقل الفسفاط عن طريق السكك الحديدية في نفس الوقت بمعنى أنه لا بد من تطوير القاطرات والأجهزة والمعدات في مستوى النقل.

أيضا لا بد من شركة فسفاط أن تطور من تجهيزاتها ومن معداتها وتوفير الموارد البشرية الضرورية لأنه ليس فقط تطوير السكك وتحسينها وما الفائدة إن لم تواكب السكك الحديدية التطوير المتعلق بالقاطرات وخاصة العربات التي تحمل الفسفاط.

أيضا لا بد من أن تكون شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيمائي شركاء في عملية هذا التطوير للسكك الحديدية خاصة أن شركة السكك الحديدية لها بعض النقائص اليوم خاصة في علاقة بالديون المتراكمة، لا بد أن تتدخل الدولة لمعالجة هذه المديونية وفي نفس الوقت تساعد شركة السكك الحديدية على تطوير آلاتها وإمكانياتها ومعداتها.

سيدي الوزير، صحيح أننا نتحدث عن مشروع وطني وهو ليس فقط مشروعا جهويا لكن في نفس الوقت إن كنا نريد تنمية حقيقية في جهة قفصة سيدي الوزير، تعلمون أن وزارة الاقتصاد والتخطيط هي وزارة مهمة جدا وتتطلب كما كنت طرحت عدة مرات خطة كاتب دولة لوزارة الاقتصاد والتخطيط حتى تواكب كل الجهات وتساعد على إدراج رؤية واستراتيجية وطنية لمعالجة الإشكاليات المتعلقة بالجهات.

سيدي الوزير، اليوم في المعتمديات الناشئة مثل معتمدية زانوش، نحن نتحدث على تطوير شبكة السكك الحديدية ومعتمدية زانوش 10,000 ساكن دون ماء صالح للشراب هل يعقل هذا؟

سيدي الوزير، حينما نريد تنمية عادلة ومتوازنة في الجهات فمعتمدية زانوش فيها أكثر من 800 عائلة وقد قام السيد فوزي غراب كاتب الوزارة مشكور بزيارة للمناطق المعطشة ونريد أن تتم معالجة إشكالية العطش القاسي في معتمدية زانوش.

سيدي الوزير، نتحدث عن 18,000 ساكن، اليوم 10,000 دون تغطية بالماء الصالح للشراب وأتحدث عن أرقام حقيقية وهذه تعتبر معضلة إذا كانت عندك 800 عائلة في باطن زانوش و600 عائلة بمعنى تقريبا 6000 أو 7000 ساكن دون ماء صالح للشراب نضيف لهم أكثر من 5000 في هنشير الأفراح فهي كارثة بأتم معنى الكلمة فهذه معتمدية فلاحية ناشئة لا بد من برامج خصوصية، هنالك 270 عائلة وكنت تحدثت عن هذا الموضوع، أكثر من مرة 270 عائلة في داخل معتمدين زانوش لا تتم تغطيتها اليوم بشبكة "SONEDE" هل يتطلب الموضوع أكثر من 400 ألف دينار حتى نحله؟ سيدي الوزير، حقا هناك مسألة غير طبيعية

أيضا معتمدية سيدي عيش هي معتمدية تعاني العطش وقفصة الشمالية. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حمادي العشاري غيلاني غير منتمي إلى الكتل، له أربع دقائق. تفضل.

السيد حمادي العشاري غيلاني

شكرا السيدة الرئيسة،

سيدي الوزير، كل التقدير والاحترام لكم ولسامي إطارات الوزارة،

نثمن كل قرض يكون في اتجاه الاستثمار وخاصة في علاقة بنقل الفسفاط وسنوافق عليه، ولكن في نفس الإطار أريد أن أذكر ببعض النقاط التي ذكرتها عديد المرات:

النقطة الأولى، فيما يتعلق بالخط رقم 11 ونعرف أهمية هذا الخط لأنه يربط جهة الساحل والشمال بجهة الجنوب نسمع عنه الكثير من الحديث ولا توجد معطيات واضحة ودقيقة وهذا يجعل المتلقي والمواطن يطرح في كل مرة مسألة ويؤول تأويلا ويقود حتى الى انعدام الثقة خاصة هذا الخط وكأن هناك نوعا من الإهمال فهي تكتري وعملية كراء كبيرة جدا في أرض الملك العمومي للسكك ولكنها لا تراقب، بناءات لا تخضع للمواصفات، إهمال تام لهذه المنطقة وهناك عربات موجودة هناك وأصبح مقر المحطة سيدي الوزير وكرا للفساد رغم المجهودات الأمنية ونحييهم بالمناسبة ومشكورين عليها ولكن العربات الموجودة هناك عتيقة جدا والمحطة مخربة كثيرا وغياب الاهتمام جعل المسألة تتجاوز ذلك إلى مسائل أمنية.

النقطة الثانية سيدي الوزير، فيما يخص الغاز الطبيعي وهو مشروع استراتيجي ومهم جدا وقع تركيز محطة الضخ في سبيطلة ودخل أنبوب الغاز الطبيعي الى سبيطلة، ولكنه معطل منذ مدة ولا نفهم كيف سيقع الربط داخل هذه المدينة، كذلك هناك منطقتان صناعيتان ولا نعرف كيف سيتم التعامل مع هذا الأمر ونذكر خاصة بالمنطقة الصناعية الجديدة السيد الوزير وقد وضعت فيها الدولة إمكانيات كبيرة ويتحدث الناس عن لزمة تشجيعات للاستثمار وإلى غير ذلك، ولكن المنطقة غير وظيفية وقلناها عديد المرات ولم يسمعنا الناس المعنيون في علاقة بهذا الأمر إلى درجة أن يقع إتلاف مكوناتها وعوض أن نتحدث عن الاستثمار وتصبح وظيفية وينتصب الناس وهناك أناس عندهم رغبة في الانتصاب، ولكنها غير وظيفية، بل بالعكس فإن مكوناتها التي خسرنا المال لأجلها تدمر.

النقطة الأخيرة هي مسألة جنوب الولاية رغم تركيز رئيس لوحدة التصرف لكنه بطيء جدا على مستوى المنجز.

في الأخير سيدي الوزير، أستسمحكم في طرح وضعية خاصة وهو عامل الحظيرة صفوان العارمي وقع فصله لأسباب مرضية وتحدثنا عن وضعيته منذ ثلاث سنوات رغم موافقة السلط الجهوية ولم نجد أي إجابة نلتمس منكم بكل ود النظر في هذه الوضعية وخاصة أن ظروفه الاجتماعية قاسية وقد تجاوز المنصة الخاصة 45 - 55 التي نبارك انطلاقها الرجاء النظر في وضعيته وإذا كانت هناك إمكانية أن نعيد إدماج هذا الشخص في قاعدة البيانات ونوفر له على الأقل ظروفا جيدة في العمل وإذا لم يكن لديه حق...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عصام شوشان عن كتلة الأحرار، له ست دقائق. تفضل.

السيد عصام شوشان

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد الوزير وكافة الإطارات الحاضرة معنا اليوم،

سيدي الوزير، نتحدث عن قرض يتناول تطوير شبكة السكة الحديدية لنقل فسفاط قفصة، لنأخذ مثالا صغيرا حين يقدم الطالب "projet de fin d'étude" أو "plan d'affaire" لا نوافق عليه حين يكون فيه خطأ ولا نمنحه "validation"، هذا بالنسبة إلى "projet de fin d'étude" التي تعد مسألة "virtuelle" فما بالك بمشاريع بهذا الحجم وبهذه الكيفية ونعرف أن من أهم الحاجيات التي بني عليها الميزان الاقتصادي هي فسفاط قفصة وعرضت علينا هذه المشاريع الثلاثة في لجنة المالية وتم الاستماع إلى مختلف الوزارات المتداخلة ويمكن أن أعطيك حقائق استمعنا لها في لجنة المالية وهذا الكلام موجه إلى الحكومة وليس لشخصكم أنتم فقط أو لوزارتكم الموقرة فقط، للحكومة بأكملها.

قمنا في لجنة المالية في نفس المشروع بدعوة وزارتين وأعطت كل وزارة اليوم أرقاما وفي الغد قدمت أرقاما أخرى ونتحدث عن مشروع وعن استراتيجية وعن الفسفاط وتأثيره على تونس وعلى العالم.

هذا القرض الثالث يعني أننا كبرلمان نقوم بالتصويت والمصادقة على القروض لمصلحة البلاد فأعطونا استراتيجية واضحة في الوظيفة التنفيذية وقد صادقنا على القروض في 2024 ونسبة تقدم الأشغال 2 و3% فهذا المشروع منذ سنتين ومازال الى الآن في طلب العروض فكيف سنبني استراتيجية؟ ونتحدث عن فسفاط قفصة وبعدما قمنا بكل هذه الاستراتيجية والقروض وأعرف كيف تتم المصادقة على القروض وكيف تناقشون هذه القروض وحسب الوضعية التي تعيشها تونس

الآن فليس من السهل أن نخرج للسوق ونتحصل على القروض وهذه حقيقة وماذا بعد أن فعلنا كل هذا؟ لم نجد كيف نشغل عملة فسفاط قفصة كما عجزنا عن خلاص الموظفين ولم نفكر في تحسين الإنتاج والمردودية والتصدير وحين نرى استراتيجية الدول المجاورة حقا نقر بأنها استراتيجية علمية صحيحة.

سيدي الوزير، لقد تعمقنا كثيرا في النقاشات فانظر الى أين يسير العالم ونحن نتحدث عن فسفاط قفصة ونقول كل سنة سنحقق 3.5 مليون طن تصدير ونحقق 1.9 وسنحقق 6 مليون طن وفي كل سنة توجد أرقام ها قد أخذنا القروض وصادقنا عليها كبرلمان وتمت تسميتنا برلمان القروض لكن الإنسان الوطني يعرف حقيقة الوضع وليست مشكلتي أن أصادق على القروض لمصلحة البلاد ولكن قدموا لنا استراتيجية واضحة.

السيد الوزير، أنت أستاذ تعليم عال وتعرف أننا حين نتحدث عن استراتيجية فنحن نتحدث عن وقت وليست استراتيجية في 2026 و2025 و2030 وسنحقق 3.4 ليس هذا سيدي الوزير، فحين نعطي أرقاما ونرى "les plans d'affaires" التي تحققها الدول المتقدمة حقا يكون أمامها "tableau de bord" فأين نذهب من هذا كله؟ نصادق على القروض وفي الأخير نقع في عجز عند خلاص الموظفين بشركة الفسفاط ولا نعلم إن تمكنا من خلاصهم في الشهر القادم أم لا وهل سنقوم بخلاص المزودين أم لا وكل مرة نجد أرقاما ودائما أقول لستم أنتم المسؤولين الوحيدين وهناك حكومة كاملة تضع استراتيجية، هل أن فسفاط قفصة من أولوياتنا الملحة الآن أم لا؟ وهل أن فسفاط قفصة من الموارد الأساسية لخزينة الدولة أم لا؟ هل أن فسفاط قفصة في الوقت الراهن يسير بالتوازي مع البترول أم لا؟ وهل ينطبق مع استراتيجية الفسفوجيبس التي تقدمها الجزائر؟ أحيانا حين تقرأ مقالا نتساءل ما الذي تقوم به هذه الدول وأين نحن من كل هذا؟ نحن نصادق على القروض ونسبة التقدم الى الآن هي 2 و3% فأين نذهب سيدي الوزير؟

نمر الى بسطة على الشأن المحلي في معتمدية الحنشة، التنمية الفلاحية المندمجة والقروض ونحن مشكورين ومجتهدين وتمكنا على الأقل من تنفيذ بعض المشاريع، سيدي الوزير، هناك مشاريع تعبيد طرقات منذ 2019 الى 2026 فانظر كم صبر المواطن على الدولة فحين نقول طريق لا يمكنك المرور فيه حين ينزل المطر ولا يمكنك الخروج وهناك آلاف السكان طريق ستفك عزلة عمادة كاملة منذ 2019 وتم الغاء طريقين من التنمية الفلاحية المندمجة ومتى سيكون القسط الثاني؟ 2027 أو2028؟

أتحدث دائما عن الاستراتيجية فنصادق على القروض منذ 2019 ولا يزال المواطن في 2026 يعاني فهو لا يرحمني لأنني عضو مجلس النواب ولا يرحم الوظيفة التنفيذية ومن حقه النقل وتعبيد الطرقات ومن حق معتمدية الحنشة تعبيد الطرقات، ولكن إذا بقينا هكذا سيدي الوزير فلن نتقدم وأعرف المسؤولية التي على عاتقكم وكيف تخرجون الآن في الظرف الحالي لتتحصلوا على القروض لكن حين نأخذ القروض على الأقل نفعلها في أقرب وقت ولا نبقى بين الإدارات ومختلف المشاكل ويفشل المشروع...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم فخر الدين فضلون عن كتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وبكافة الفريق المرافق له،

سيدي الوزير، بان اليوم بالكاشف أنه لا بد من أن نغير منوال التعويل على مواردنا الأولية ولا يمكن أن نواصل اعتمادنا على الفسفاط ونحن عندنا إمكانيات أخرى يمكن أن نوفر بها موارد للدولة على غرار الاستثمار في الطاقات المتجددة على سبيل الذكر لا الحصر فإن جهة تطاوين للأسف الشديد مصنفة الأكثر بطالة والأقل تنمية فيها أكبر مخزون من الرخام ومن الجبس يعني عندنا الإمكانيات اليوم لننطلق بمجالات أخرى جديدة حتى نوفر للدولة الموارد اللازمة.

سيدي الوزير، لاحظنا اليوم كذلك أن الأزمات التي نعيشها في بلادنا متعلقة بندرة الإنتاج وبارتفاع الأسعار وترجع المسألة بالأساس إلى كراس الشروط هذا واحتكار وحصر مجالات معينة بأيدي رجال أعمال معينين وآن الأوان اليوم سيدي الوزير أن نتخلى عن نظام الرخص هذا الذي يتسبب لنا في إشكاليات كبيرة ولا بد اليوم أن نذهب في كراس الشروط بأقصى سرعة حتى نفتح المجال للمنافسة النزيهة وهذا من شأنه أن ينعكس على وفرة الإنتاج التي نحتاجها اليوم في الحقيقة أكثر من أي وقت كان ونرى اليوم اللحوم والعلف والدواجن وتقريبا كل المواد الأولية التي نعول عليها ويعول عليها المواطن في استهلاكه اليومي نجدها مرتبطة بجهات معينة تفعل ما تشاء وتخلق الأزمة وقتما تشاء وهذا واقع نقوله بكل موضوعية.

سيدي الوزير، كذلك آن الأوان اليوم أن نلتزم بتبسيط الإجراءات فيما يتعلق بالاستثمار، فمن غير المعقول أن من يرغب في الاستثمار يجد نفسه يتنقل من إدارة لإدارة ومن وثيقة الى وثيقة ومن ترخيص لترخيص مدة ستة وسبعة أشهر الى أن يتراجع ويستغني عن الملف ويتخلى عن الاستثمار اليوم في الدول المجاورة يتحصل على موافقة مبدئية على بعث مشروع خلال أربع أو خمس ساعات.

اليوم وقد تطرقت إلى هذا في عديد المرات وسأتطرق له دوما سيدي الوزير ألا وهو الانتقال بأقصى سرعة ممكنة إلى رقمنة الإدارة فيما يتعلق بالخدمات الإدارية في بعث المشاريع وفي الحوكمة والتصدي للفساد وفي تقييم أداء الموظف العمومي اليوم ولا يمكن أن نقوم بهذا إلا بالرقمنة وكما تعرف السيد الوزير بعد هذه الرقمنة يجب علينا اليوم أيضا أن نفكر في كيفية أن ندمج وزاراتنا في أقطاب، فإذا أردنا أن نضمن التنسيق المجدي الذي يمكن أن يعطي نتائج ويعطينا رؤى استشرافية على المدى القريب المتوسط والبعيد لا بد اليوم من التفكير في أن يقع جمع الوزارات إذ نجد اليوم المالية وحدها والصناعة وحدها وكذلك التجارة والتجهيز والعقارية والتربية والتكوين المهني على حدة والتعليم العالي، فلماذا لا نسعى في هذا بأقصى سرعة بطبيعة الحال وهذا موكول للوظيفة التنفيذية؟

سيدي الوزير، سأفتح قوسا بسرعة ونحن على أبواب عيد الإضحى وما لاحظناه أن سعر الخروف يمكن أن نقيمه من 800 الى 2500 دينار والمواطن الذي يريد اليوم أن يفرح عائلته ويشتري أضحيته سيجد نفسه عاجزا تقريبا في حين أن الله قد رزقنا الأمطار طيلة السنة والعشب ما شاء الله وإذا تعللنا بتكلفة علف القطيع فكيس العلف بـ 50 دينار ولنقل أن الخروف يستهلك كغ من العلف يوميا بقيمة دينار يعني إذا كان في السنة 365 يوما فأقصى تكلفة بالنسبة إلى الفلاح الذي عليه أن يتقي الله في عباده حتى يتمكنوا من

شراء أضاحيهم ونفرحهم فلا تفوق كلفة الخروف 360 دينار في حين أنه بلغ الآن 2.500 دينار إلا إذا كان يأكل "granola" ويشرب ماء معدنيا ويسكن في المشتل، هذا غير معقول يجب على الفلاح أن يخاف الله فالخروف الذي تريد بيعه اليوم ب2.500 لا يتجاوز 600 أو 700 دينار.

سيدي الوزير، يجب علينا كدولة أن نحدد السقف الأقصى فقد بدأ المواطنون تقريبا يلاحظون هذا الشيء فإذا رزقنا الله الخير والعلف موجود على مدار السنة وهذه شهادة من الفلاحين سيدي الوزير، فهناك من الفلاحين من هم أصحاب ضمير يلاحظون زملاءهم يبيعون بأسعار مشطة رغم أن التكلفة ليست كبيرة فيجب أن نوقف هذا عند حده حتى لا يرتفع سعره قبل العيد بأسبوع ليصبح ثلاثة آلاف دينار أغلى من forza ويتطلب بطاقة رمادية هذا غير معقول اليوم يا فلاح اتق الله في خلقه من حقك الربح ولكن ليس بهذه الطريقة المشطة. وفق الله الجميع وشكرا لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمود العامري غير منتمي إلى الكتل، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد محمود العامري

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وبالوفد المرافق له،

حين نناقش اليوم مشروع هذا القانون فنحن لا نتعامل معه فقط باعتباره اتفاقية قرض، بل ونتوقف أيضا عند وضعية قطاع استراتيجي مثل لسنوات طويلة قطاع إنتاج الفسفاط الذي يعتبر إحدى ركائز الاقتصاد الوطني قبل أن يعرف تراجعا واضحا أثر سلبا في مردوديته وفي دوره الاقتصادي.

سيدي الوزير، الرهان اليوم لا يقف عند حدود توفير التمويل فقط، بل في ضمان حسن توظيفه حتى يتحول إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع تعيد لقطاع نقل الفسفاط نجاعته وتؤكد قدرة الدولة على حسن إدارة مرافقها الحيوية ونقول بكل صراحة أن أهمية هذا المشروع لا تعود فقط إلى طبيعته التمويلية، بل إلى ارتباطه بمنظومة نقل لم تعد تؤدي الدور المطلوب منها بالنجاعة المطلوبة ويكفي أن نشير إلى أن نقل الفسفاط عبر السكة الحديدية تراجع من حوالي 8 مليون طن في سنوات سابقة إلى قرابة مليون و300 ألف طن فقط، وهو تراجع لا يمكن تفسيره بنقص الموارد المالية والتمويلات، بل يكشف لنا أيضا عن غياب الحوكمة في هذا المجال.

رغم ذلك، فإننا نساند اليوم مشروع هذا القانون ونعتبر أن تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية خيار ضروري واستراتيجي للدولة لتخفيض كلفة النقل ودعم استرجاع نسق الإنتاج، غير أن دعمنا لهذا المشروع لا يحول دون طرح تساؤل حول ضمان أن هذا القرض سيترجم فعلا إلى إنجاز على أرض الواقع وليس مجرد التزام مالي جديد دون أثر ملموس.

من جانب آخر، وعلى نطاق جهوي، ألفت انتباهكم السيد الوزير إلى وضعية شبكة السكة الحديدية بمعتمدية القلعة الصغرى من ولاية سوسة وتحديدا منطقة حي أولاد بن عون، المسألة اليوم لم تعد فقط مجرد طلب لتهيئة تقاطع على مستوى السكة الحديدية، بل أصبح موضوع يتصل مباشرة بسلامة المواطنين في ظل الحوادث المتكررة التي شهدتها هذه المنطقة وما خلفته من خسائر بشرية وأضرار بالممتلكات العامة والخاصة، فهل ننتظر، سيدي الوزير، وقوع حوادث أخرى حتى نتدخل ونوفر لآلاف المواطنين مدخل مهيئ يستجيب لطلبهم؟

في الحقيقة الوضعية اليوم لم تعد تحتمل مزيد من الانتظار ونؤكد لكم مرة أخرى على ضرورة التدخل وإنجاز جسر يضمن تنقل المتساكنين في ظروف آمنة.

في نقطة أخرى، أطرح عليكم، سيدي الوزير، ضرورة توسعة محطة القطار بالقلعة الصغرى ومزيد العناية بها تزامنا مع أحياء مشروع الخط الحديدي عدد 11 الرابط بين ولاية سوسة والقيروان وبالنظر أيضا إلى أهمية هذه المحطة في نقل المسافرين والبضائع باعتبارها المحطة الرئيسية بولاية سوسة، كما نطلب اليوم من وزارة الاقتصاد والتخطيط توضيح بخصوص مشروع مترو الساحل بسوسة وخاصة فيما يتعلق بجوانب التمويل ومختلف المراحل التي بلغها هذا المشروع وشكرا

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، إذن أحيل الكلمة إلى السيد الزميل محترم ياسر قراري عن كتلة الخط الوطني السيادي، له أربع دقائق تفضل.

السيد ياسر قراري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في الحقيقة بقدر ما نثمن كل توجه نحو تطوير البنية التحتية لنقل الفسفاط باعتباره أحد أبرز القطاعات الإستراتيجية بقدر ما نطرح عمق أزمة القطاع وغياب الرؤية والتصورات الإصلاحية الشاملة، إن قطاع الفسفاط، السيد الوزير، وأنتم تعلمون ذلك قد شهد تراجعا فبعد أن كان إنتاجنا في حدود 8 ملايين طن سنة 2010، أصبح اليوم أقل من 3 ملايين طن وباتت تلك الأرقام مجرد حلم نسعى إليه.

كما تراجع ترتيب تونس عالميا بعد أن كانت ضمن المنتجين الخمسة الأوائل في العالم، إن طفرة أسعار الفسفاط في السنوات الفارطة مرت دون أن نستفيد منها ولم نواكب تزايد الطلب العالمي في المقابل، هناك دول لم تكن مصنفة ضمن كبار المنتجين ولا تملك شركات عريقة تمكنت اليوم من الالتحاق بالركب والاستحواذ على الأسواق العالمية، مثل الصين والهند والسعودية والبرازيل وكندا وغيرها، ورغم استقرار الأسعار في السنوات الأخيرة عند مستويات مقبولة، إلا أن الإنتاج لدينا ما زال متدنيا ولم نستغل هذا الارتفاع في الأسعار بالشكل المطلوب، فما هو السبب في هذا الوضع؟

كما أسلفت ذكره، يكمن المشكل في غياب الرؤى الإستراتيجية وعدم توفر منظومة متكاملة للفسفاط منظومة تبدأ بالإنتاج ثم النقل عبر السكك الحديدية ثم التصنيع بالمجمع الكيميائي وصولا إلى التسويق يضاف إليها التخطيط والدراسات والاستشراف ولهذا السبب فإن الخلل اليوم يكمن في الإنتاج والنقل والسكة والمجمع الكيميائي تهرمت بأكملها وتقادمت ونحن نكتفي بالمشاهدة واليوم باتت الأزمة تضرب كل مفصل من مفاصل هذه المنظومة المفككة للفسفاط وهذا يقودني إلى استشراف مستقبل القطاع الذي سيكون في الحوض المنجمي الشمالي وتحديدا في ولاية الكاف وتعلمون أن وزارة الصناعة قد منحت في الفترة الأخيرة ثلاث رخص في ظروف نفضل عدم الخوض فيها الآن، رخصة لشركة الماجد وأخرى لشركة فسفاط قفصة والثالثة

الخاصة بمشروع القصيعات المشترك بين ثلاث ولايات والممنوحة لشركة كندية "Himilco Resources" إن وجود ثلاث رخص في ولاية الكاف اليوم يؤكد الأهمية المستقبلية للقطاع في هذه الجهة ولكن رغم هذه الأهمية لا نرى أي توجه استثماري أو عمل على إعداد البنية التحتية، بل على العكس تماما هناك سياسة إقصاء كلي للجهة عن مراكز القرار ونحن لا نعلم حتى كيف اتخذت هذه القرارات الخاصة بجهتنا.

أيضا، فإن إعداد وتأهيل شبكة السكة الحديدية في الجهة ما زال يشهد تأخيرا حيث يعاني أكثر من 140 كيلومترا من السكك الحديدية في الكاف من وضعية صعبة وتهرم، لقد تحدثنا كثيرا عن مشروع تأهيل وعصرنة الخط رقم 6 واليوم ورغم رصد الاعتمادات المالية له وصححوا لي إن كنت مخطئا لم ير هذا المشروع النور بعد، لماذا تحولت السكة الحديدية في الكاف اليوم إلى عنوان للموت؟ إننا نسمع دوريا بحوادث أليمة منها وفاة عون الأمن، رحمه الله، في شهر رمضان بمنطقة بومفتاح ومنذ أسبوع فقط شهدنا حادث اصطدام شاحنة بقطار على مستوى معتمدية السرس وكل هذا يحدث في ظل غياب أدنى معايير السلامة.

اليوم في ولاية الكاف تعطل نقل إنتاج الحديد بالجريصة والإسمنت عبر السكة الحديدية وكذلك الأمر بالنسبة لمحاصيلنا من القمح والشعير لا تنقل عبر السكة. بل حتى مواطنينا يضطرون للنزول في منتصف الطريق لأن القطار لم يعد يكمل مساره إلى الجردة أو الجريصة، ألا يعد هذا خسارة فادحة للدولة السيد الوزير أضف إلى ذلك معضلة نقل فواضل الفسفاط في القلعة الخصبة، كم عقدنا من جلسة عمل؟ وكم أجرينا من زيارة ميدانية؟ وكم من تعهد قدم لإخراج الفواضل عن هذه المدينة التي تختنق؟ ومع ذلك لا يزال سكانها يحلمون إلى اليوم من تنفيذ تعهد يعود إلى عشر سنوات مضت وبقيمة 5 مليارات ليكون ركيزة للتنمية بديلا عن التلوث الذي عاشوه طيلة عقود.

لا بد اليوم من مقاربة وطنية شاملة لقطاعي الفسفاط والسكك الحديدية ليكونوا قاطرة للنمو الاقتصادي في البلاد وللتنموية في الجهات الداخلية المحرومة مثل ولاية الكاف، هذه الجهات المحرومة حتى من الحد الأدنى من التنمية.

وأنت تذكر جيدا السيد الوزير، حين كنت معنا في يوم الاستثمار وعاينت بنفسك حجم المعاناة والغياب التام لمرتكزات التنمية والتشغيل. شكرا السيدة الرئيسة، شكرا السيد الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة نور الهدى السبائطي عن كتلة الأمانة والعمل، لها سبع دقائق تفضلي.

السيدة نورالهدى السبائطي

شكرا.

السيد الوزير والوفد المرافق لكم أهلا وسهلا بكم في هذه الجلسة العامة بمجلس نواب الشعب والمخصصة لمناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 16 أكتوبر 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط عدد 6 لسنة 2026.

وبعد تثمين مجهودات وزارة الاقتصاد والتخطيط وكل الأطراف المتداخلة الرامية إلى إيجاد حلول والنهوض بخطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط وتجديدها وتطويرها وبالتالي النهوض بقطاع الفسفاط ككل، أنتقل إلى طرح ومناقشة ما يلي:

قرض لتجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط من شركة فسفاط قفصة نحو حريفها الإستراتيجي المجمع الكيميائي التونسي، شركة فسفاط قفصة غير القادرة أصلا على إنتاج الفسفاط وبالكميات المطلوبة في الوقت الراهن، شركة فسفاط قفصة التي لم يتجاوز إنتاج الفسفاط بها 3,000,000 طن لسنة 2025، شركة فسفاط قفصة التي تعيش أزمة مالية متراكمة انتهت بها إلى العجز عن سداد أجور أعوانها لشهر مارس 2026.

قرض لتجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط إلى المجمع الكيميائي التونسي الحريف الإستراتيجي لشركة فسفاط قفصة والذي لم يتجاوز تزويده 2.5,000,000 طن فسفاط سنة 2025 والذي يعيش بدوره أزمة مالية متراكمة ومتفاقمة انتهت به إلى إيقاف الإنتاج وبكافة معامل قابس لمدة تزيد عن الشهرين والنتيجة عجز عن الإيفاء بمستحقات الأعوان المالية من أجور ومنح وكل الالتزامات الأخرى حتى مع المزودين مما أدى إلى احتقان اجتماعي كبير بالجهة.

قرض لتجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط نحو معامل المجمع الكيميائي التونسي الذي يصارع بدوره من أجل الاستمرار بخسائر مالية متراكمة فاقت 2500,000,000 دينار سنة 2025، خسائر مالية متراكمة تجعله عاجزا عن الإيفاء بالتزاماته المالية تجاه شركة فسفاط قفصة وفي الآجال المحددة لها.

قرض لتجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط نحو المجمع الكيميائي التونسي الذي تعلمون سيدي الوزير وكافة أعضاء الحكومة وعلى رأسهم وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة، أن العمر الافتراضي لمعامل المجمع الكيميائي التونسي المختصة في تحويل الفسفاط انتهى بل، وتعلمون أيضا أن ديون المجمع الكيميائي التونسي لشركة فسفاط قفصة ناهزت 500,000,000 دينار سنة 2025.

سأكتفي بهذا، سيدي الوزير، في علاقة بموضوع جلسة اليوم وأختم بطرح السؤال التالي:

ألم يكن من الأجدر بالتزامن مع إيجاد طرق لتمويل وتطوير وتجديد خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط والعمل على إيجاد طرق لتمويل المجمع الكيميائي التونسي والنسج على منوال ما قامت به الدولة التونسية سنة 1993 وعندما واجه المجمع الكيميائي التونسي أزمة مالية متراكمة أصبحت تشكل خطرا على استمراريته قررت الدولة ونفذت القرار مباشرة على أرض الواقع والذي قضى حينها بضخ ألف مليون دينار للمجمع الكيميائي التونسي في خطوة جريئة تترجم مسؤولية الدولة إزاء مؤسساتها ومواطنيها، خطوة كانت نتيجتها إيجابية وسريعة، حيث تمكن المجمع الكيميائي التونسي وخلال ثلاث سنوات فقط من استرجاع الألف مليون دينار وتجاوز الأزمة المالية وعاد إلى سالف نشاطه وإشعاعه.

أنتقل إلى الشأن الجهوي والمحلي سيدي الوزير، وبعد أن تم إدراج معتمدية وذرف وبقرار وزاري بتاريخ 11ديسمبر 2020 النقطة عدد 11 كمعتمدية ذات أولوية تنموية ولأن معتمدية وذرف التي تم إحداثها في جوان 2020 تفتقر وإلى اليوم أي بعد ما يناهز الست سنوات إلى وجود كل المرافق الإدارية العمومية الضرورية على أراضيها وبعد التوسع العمراني الذي شهدته معتمدية وذرف وارتفاع عدد سكانها إلى ما يناهز

18 ألف نسمة ولأن معتمدية وذرف تفوق مساحتها 266 كم^2، 65% منها تم تصنيفها كمناطق ريفية حسب دراسة ديوان تنمية الجنوب الأخيرة، وبعد أن راسلت الوزارة في الغرض وفي أكثر من مناسبة ومنذ باشرت مهامي النيابية وآخرها مراسلة بتاريخ 29أفريل 2025.

سيدي الوزير، متى يقع تفعيل قرار إدراج وذرف كمعتمدية ذات أولوية تنموية؟

سيدي الوزير، متى تقوم وزارة الاقتصاد والتخطيط بتسوية وضعية عدد من منظوريها من عملة الحظائر الاستثنائية بولاية قابس عامة ومعتمدية غنوش خاصة حيث تواصل معي عدد منهم وأبلغوني بأنه وقع إيقاف جراياتهم منذ أكتوبر 2024، بتعلة الانتفاع بمنحة الأمان الاجتماعي رغم أن الأمر الحكومي عدد 317 بتاريخ 19ماي2020 يخول لهم الانتفاع بمنحة الأمان الاجتماعي التي أيضا وقع سحبها منهم وإيقاف تمتيعهم بها بقرار من اللجنة الجهوية بتاريخ 9أكتوبر2024 ما أفرز عدد من منظوريكم عاطلين عن العمل وغير متمتعين بمنحة الأمان الاجتماعي أي وضعيات اجتماعية هشة تتناقض تماما مع مساعي الدولة وكل مؤسساتها التي تهدف جديا إلى تحسين الوضع الاجتماعي لكل مواطن تونسي في كل أنحاء البلاد.

ختاما سيدي الوزير، الرجاء إيلاء ولاية قابس عامة والدائرة الانتخابية غنوش، المطوية، وذرف ومنزل الحبيب خاصة الأهمية القصوى صلبة مخططات الوزارة للنهوض بها وإيفائها حقها الذي حرمت منه لعقود متتالية اقتصاديا وتنمويا. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا السيدة الرئيسة.

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له.

فيما يخص القرض المخصص لتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط، هل يكفي هذا القرض للخروج من الأزمة الهيكلية التي يعاني منها قطاع السكة الحديدية وقطاع الفسفاط؟ لا يجب أن يكون هذا القرض الشجرة التي تغطي الصعوبات التي تعاني منها شركة فسفاط قفصة مثلا والتي وصلت إلى حد العجز عن خلاص مستحقات منظورها والشركات التي تتعامل معها، إلى متى يتواصل التعامل مع المشاكل الهيكلية بمنطق إطفاء الحريق والنار تحت الرماد الذي تصم الحكومات المتعاقبة آذانها عنه؟ وهي التي لم تمتلك رؤية ولا تصورا ولا تخطيطا ولا استشرافا، أن الحل في الحوض المنجمي هو اجتماعي بالأساس، فعندما تتوفر الظروف الاجتماعية اللائقة لأهالينا هناك سوف يتحسن الإنتاج وعندما توفر الدولة التجهيزات اللازمة سوف يتضاعف الإنتاج وعندما تصحو الدبلوماسية الاقتصادية النائمة سوف تنفتح الآفاق التسويقية.

هذه الحكومات جميعها يدفعها وعي الضرورة وترهقها الاجتماعات والندوات والبروتوكولات والصور والعروض الوهمية وكي نتأكد من عجزها وفشلها وقصورها، نسأل ونحن نقترب من منتصف سنة 2026، أين مخطط التنمية 2026-2030؟ وإن كان جاهزا وسالما وغانما لما لم يعرض بعد على مجلس النواب؟ وإن عرض على المجلس وصادق عليه، أين الاعتمادات المالية التي ستحققه وهو المخطط الطموح الآمن الذي وضعت المجالس المحلية والجهوية كل آمالها التنموية فيه وقضت فيه أشهرا من النقاشات والمقترحات؟ هل يعقل أن تتوافق العقول التخطيطية للدولة التونسية على مخطط لا تقدر أعتى اقتصاديات العالم على تنفيذه؟ مخطط لا تقدر ألمانيا التي أنقذت اليونان من الإفلاس على تنفيذه؟

وقبل هذا أين ما التزمت به الدولة في مخطط الدولة 2023-2025 والذي لم تنجز منه كلمة، بل لم ير فيه مشروع واحد النور؟ أنتم عاجزون عن مصارحة هذا الشعب المغدور في أبسط حقوقه كالماء والشغل والنقل والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات وبعض المشاريع التي نفذت في الآونة الأخيرة تعود إلى ما أسميتموه بالعشرية السوداء، بل تعود إلى ما قبل الثورة، حبل الكذب قصير والمستجير به كالمستجير من الرمضاء بالنار وكلما طال حبل الكذب والمماطلة والتسويف كلما استفحلت الأزمة، هذه الأزمة التي باتت إن شئنا جلية في الأسعار الخيالية وفي البطالة وفي تدهور مقدرة المواطن الشرائية وفي غياب أبسط الخدمات الصحية.

للأسف الشديد، منوالكم الاقتصادي استنساخ رديء لمنوال قديم قد على مقاس العائلات وعلى مقاس الاقتصاد الموازي الذي أصبح متحكما في مصائر العباد عندما يغرق الخطاب السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الدغمائية وذر الرماد على العيون، وعندما يغرق جميع الفاعلين في المشهد السياسي في الشعبوية، يكون الإفلاس وتكون السقطة بعيدة المهوى هذا ما تنتهون إليه وتقفون عاجزين عن إيجاد حلول له فلا تتحكمون في مسالك التوزيع وتخافون من مراجعة منظومة الدعم وتسكتون عن نظام رخص، بل يصل بكم الأمر إلى تعطيل التشريع بمجلاتكم التي لم تأت بعد.

ملاحظة محلية في الأخير للسيدة وزيرة المالية، فتح اعتمادات إنجاز مشروع تطهير مدينة السند والذي وافقتم عليه في مراسلة رسمية يجب أن لا يتجاوز شهر جوان ويجب أن يكون كاملا لا يغطي تكلفة المشروع بما تراه تقارير....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق تفضل.

السيد حاتم لباوي

مرحبا بالجميع.

القصرين، هل ما زلنا نتحدث عن تنمية أم عن فجوة صارخة مع تونس الأخرى؟ الولاية تصنف من أضعف الولايات تنمويا في تونس منذ عهد الصادق باي وبورقيبة وبن علي والعشرية وحتى هذا المسار الذي كان عندي فيه أمل، المسار لم ينصفنا طيلة ثلاث سنوات ونحن من هذا المجلس ننادي ونطالب ونصرخ ولم نر من وزارتكم إستراتيجية أو خطة واضحة لدعم التنمية والاستثمار في القصرين وهذه حقيقة.

القصرين الثورة، القصرين التي قدمت الدم، القصرين التي قدمت الشهداء والشباب، القصرين التي أتت بالجميع إلى السلطة وأعيدها للمرة الألف، لولا القصرين لما كنتم ولما كنا هنا.

القصرين تعاني ضعفا في خدمات الصحة والنقل والتعليم ومعدلات البطالة والفقر هي الأعلى وطنيا وجلهم من أصحاب الشهائد العليا علاوة على نقص في الاستثمار والبنية التحتية والمناطق الصناعية مغلقة من المفروض أن تكون القصرين منطقة ذات أولوية.

السيد رئيس الجمهورية،

يا سيدي الرئيس،

يا فخامة الرئيس،

القصرين من أكثر الولايات التي دعمتكم سنة 2024 وحوالي 95% من الأصوات كانت موجهة لكم يا فخامة الرئيس، القصرين تعبت يا سيدي الرئيس وازدادت تعبا والحال كما هو عليه.

السيد رئيس الجمهورية،

جئتمونا إلى الشركة الوطنية للورق وعجين الحلفاء ونحن في القصرين نسميه "معمل الحلفاء" واعتقدنا عندما جئتم السيد الرئيس، أن أبواب العرش قد فتحت لنا وستتم إعادة هيكلة المعمل، للأسف سيدي الرئيس، سيدي الوزير، ربما هذه المعلومة مهمة جدا الشركة اليوم تضع عقاراتها للبيع وتضع منازل وعقارات على ملكها للبيع وهذه خسارة كبيرة لا فائدة منها كم ستبيع هذه الشركة؟ إذا كانت تحتاج مئتي مليار أو أكثر للنهوض بها، فبكم ستبيع؟ هل ستبيع بعشرين مليارا أو ثلاثين مليارا ستذهب كلها في الأجور؟ وهنا من هذا المكان أنا ضد التفويت في عقارات الشركة وضد التفويت في الشركة نفسها.

اليوم نحن أمام قرض لدعم نقل الفسفاط عبر السكة الحديدية، ونحن مع ذلك ومع الفسفاط ومع السكة الحديدية ولن نكون ضد ذلك، لكن السيد الوزير، جزيرة القصرين معزولة جغرافيا يربطها خطان الخط رقم 6 والخط رقم 11 وخاصة الخط 11 لأنه يربط القصرين بالساحل. متى سنلتفت إلى هذه الخطوط؟ متى نرى الرواق الاقتصادي الرابط بين القصرين وصفاقس؟ متى نرى منطقة التبادل الحر؟ متى نرى مدرسة علوم التمريض؟ وغير ذلك.

أمر آخر يخص وزارتكم السيد الوزير، هنالك احتقان كبير واحتجاجات صلب "ODCO" وأنتم تعرفون السبب لأن هذه الفتنة التي بثت داخل إدارتكم فتنة التفاوت في الأجور خلقت إشكالا تسبب في تعطيل ديوانكم وتعطيل إدارتكم وسينعكس ذلك سلبا على التنمية المعطلة بطبعها.

سيدي الوزير، راجعوا أنفسكم وأنصفوا الجميع في الأجور وسوّوا الأجور وإلا فإن الأمور ستتأزم وتسد الحلول في هذه القضية، نحن لسنا ضد الترفيع في أجور المهندسين، لكن من المفروض أيضا أن يكون الأشخاص الذين يعملون في مقر واحد سواسية حتى ننهي هذا الأمر لأنها فتنة صراحة عطلت الديوان وعطلت إدارتكم تعطيلا كبيرا وما نخشاه أنها تنعكس سلبا على القصرين وعلى التنمية المعطلة بها.

وبدوري ندعوكم السيد الوزير إلى إنصاف الجميع على قدم المساواة ومرحبا بكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، إذن أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم هشام حسني، له خمس دقائق، تفضل.

السيد هشام حسني

شكرا السيدة الرئيسة.

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

في البداية نترحم على السيدة أم كلثوم والسيد عبد الحليم حافظ ورزق الله الشعب التونسي جميل الصبر والسلوان على ما أصابه.

اليوم نحن مرة أخرى أمام قرض جديد لتعصير نقل الفسفاط، ولكن عن أي فسفاط نتحدث اليوم؟ المغاسل متوقفة لا تعمل ووسائل الإنتاج متوقفة لا تعمل ونحن نبحث عن سبل لنقله فأيهما أولى، أن نأخذ قرضا لنحسن أدوات الإنتاج والمغاسل أم نأخذ قرضا لنحسن السكة الحديدية في ظل غياب إنتاج الفسفاط؟

في سنتي 2010 و2011 كان سعر 1طن من الفسفاط بـ 80 دولارا وكانت الشركة رابحة وفي سنة 2025 أصبح سعر طن الفسفاط بـ 300 دولار والشركة خاسرة نود أن نعرف الأرقام سيدي الوزير، وأنتم طبعا بصفتكم وزيرا للاقتصاد والتخطيط لديكم جميع الأرقام أعطونا الوضعية المالية لشركة فسفاط قفصة، هذه الشركة التي كانت رائدة وكانت دائما رابحة والتي كانت تقرض الدولة، أصبحت اليوم مدانة لعديد الشركات وأصبحت مهددة بالإفلاس وأصبحت البقرة الحلوب والجميع يحلبها.

إن شركة الغراسة والبستنة التي أحدثت في ظروف معينة وفي ظل ضعف الدولة أصبحت اليوم تستنزفها وكل مؤسسة في الحوض المنجمي تستنزف شركة فسفاط قفصة تحت شعار: "إما أن تمنحني مالا أو أوقف الإنتاج"، وإلى متى سيستمر هذا الوضع؟ وهل هذه هي الإستراتيجية التي سنخطو بها إلى الأمام اليوم؟ لقد ابتعدنا تماما عن المنافسة العالمية إذ كنا ننتج 8 ملايين طن والآن ننتج ما يقارب 3 ملايين طن أو أكثر بقليل وأن طموحنا الأعلى هو الوصول إلى 4 ملايين طن، فهل 4 ملايين طن سنتمكن من إنقاذ هذه الشركة على غرار بقية الشركات العمومية؟

أنا لا أفهم، فكل الشركات الخاصة رابحة وعندما نأتي إلى شركاتنا العمومية نجدها مفلسة، أليس التونسيون هم من يديرون هذه وتلك؟ فلماذا شركاتنا العمومية كلها خاسرة ومفلسة؟ دعونا نجرِ تشخيصا حقيقيا للسبب لنرى أين يكمن الإشكال، المشكل يكمن أساسا في الحوكمة لدينا، إن هذه الحكومة بوزاراتها كافة لم تقدم أي منوال جديد، بل ظلت تتبع نمط العمل القديم نفسه باستثناء مبادرات محدودة لبعض الوزارات كوزارة الصحة التي طورت المستشفيات لتصبح لها مداخيلها الخاصة أو وزارة التعليم العالي التي ربطت التكوين الأكاديمي بسوق الشغل وهي نتائج سنراها قريبا، ولكن أعطوني بقية الوزارات ما الذي أنجزته؟ وما هي المبادرات التي اتخذتها؟

لديهم ملفات تتطلب المتابعة واليوم ماذا لديهم؟ لديهم سكة حديدية تتطلب التعصير، فهل يعقل أن يقتصر تطويرهم للسكة على التقاط الصور وتدشين المشاريع فحسب؟ قطعا لا، بل كان من المفروض أن يوجه هذا القرض إلى تعصير وسائل الإنتاج داخل المناجم.

في سنة 2012 تحدثت مع وزير التنمية آنذاك السيد ياسين إبراهيم، عن منجم توزر الذي يحتوي على فسفاط رفيع ورفيع جدا، فقال لي حينها: "لا، كلفته باهظة ولن ننجزه" وإلى اليوم منجم توزر لا يعمل في المقابل، نحن نبحث عن قروض للواجهة فقط، تماما كمن يبني أقساما دراسية ولا يوجد مدرسون أو يبني مستشفيات ولا نملك أطباء أو يبني محاكم ولا يوجد قضاة، إلى متى سيستمر هذا الوضع؟ بهذه الطريقة مستحيل أن نتقدم أو ننقذ البلاد، إن الوضع كما قال الشيخ إمام: "يا تجهزوا جيش الخلاص يا تقولوا على العالم خلاص". فإما أن تكون لدينا حكومة خلاص وإما أن نقول على تونس خلاص، فبمثل هذا الوضع لا يمكن الاستمرار. وفقكم الله وسدد خطاكم، اللهم اشهد أني قد بلغت.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، إذا نأذن برفع الجلسة لمدة ساعة مؤقتا على أن نستأنفها إثر ذلك لاستكمال تقديم مداخلات السادة الزملاء.

(كانت الساعة الواحدة بعد الظهر)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الثانية والنصف بعد الظهر)

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب الأفاضل، نستأنف الجلسة.

السيد الوزير، مرحبا بكم مرة أخرى ومرحبا بالطاقم المرافق لكم،

السيد الوزير، سأعطي الكلمة للنائبة المحترمة ريم الصغير وبعد ذلك لدي مداخلة قصيرة جدا معكم بعد إذنكم، تبدو مغايرة للموضوع المطروح، لكنها في الحقيقة تصب في صلبه من زاوية أخرى وبطريقتي الخاصة وإن شاء الله سأعود إليكم، الكلمة للنائبة المحترمة ريم الصغير غير منتمية، لها ست دقائق، تفضلي وأرجو إعادة التوقيت للنائبة المحترمة.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

سلاما على قلوب ضيوفنا الكرام، وسلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد.

قرض لتجديد وتطوير السكك الحديدية، وكذلك لتطوير إنتاج الفسفاط، لا يسعنا إلا أن نباركه، لكننا نتمنى السيد الوزير، ألا يلقى المصير نفسه الذي آل إليه مشروع الطريق المرقمة "MC 43" الذي ما يزال معطلا إلى اليوم والذي يثير تذمر الأهالي، لا لشيء إلا لعدم توفير المواد المقطعية اللازمة ولا لشيء إلا لكون مصالح الدولة لم تمنح التراخيص المتعلقة بالمقاطع. في المقابل نلاحظ أن وكالة التصرف في النفايات بنابل تستغل بالتحديد يوم أمس مقطعا على ملك الدولة فقط لتغطية النفايات بمصب الرحمة وهنا نجد أنفسنا أمام مسألة الاعتداء على شيء اسمه استراتيجية وتنمية الموارد البشرية وهنا ساهمنا في قتل الموارد البشرية وهنا خرجنا سيدي الوزير عن السياسة العامة للدولة وفكر السيد الرئيس الذي يقول " أول شيء الاستثمار في المورد البشري".

تطوير الأروقة الاقتصادية لا تكون بعيدة عن تنمية الموارد البشرية، الرؤية التي وجدتها منقوصة في وزارة مثل وزارة التنمية والتخطيط وفي هذا السياق أود أن أتساءل عن مدى مساهمة وزارتكم في مراجعة اتفاقيات الاستثمار الخارجي في تونس خاصة فيما يتعلق بالضمانات الممنوحة للعمال وأذكر في هذا الإطار مثال مصنع "ناني" ببني خلاد الذي يمتد نشاطه بين بني خلاد وسيدي تومي ومنزل بوزلفة، حيث تسبب المستثمر في عزل 60 عاملا وهذه الوضعية تعكس عدم احترام الاتفاقيات، تطوير آليات الاتفاقيات المبرمة مع المستثمر الأجنبي الألماني. هذا العزل يساهم في عدم الاستقرار الاجتماعي وارتفاع نسبة البطالة الشيء الذي يؤثر على إحصائيات وزارتكم في مؤشر التنمية.

أتساءل أيضا أين دور وزارة التنمية فيما يتعلق بالموارد البشرية التي تم الاستغناء عنها في الخطوط التونسية؟ هؤلاء أشخاص فقدوا مواطن شغلهم بعد سنوات من العمل في مجالات الشحن والاستقبال، أي مورد بشري ضعيف جدا في نطاق سياسة عامة للدولة.

التدقيق في الشهائد العليا الذي لا يمكن تعويضها بالشهائد العليا، بل بالعكس عمقنا سيدي الوزير، نسبة البطالة، كذلك الإحصائيات المرتبطة بالأشخاص الذين اشتغلوا داخل مؤسساتنا العمومية.

وهنا أتحدث عن سياسة الدولة في الوقوف على المؤسسات العمومية وأتحدث أيضا عن الأشخاص الذين عملوا في إطار الخدمة المدنية وعن هؤلاء الذين لا يتجاوز عددهم 250 شخصا فقط ومن المفترض أن تكون لديكم، بصفتكم وزارة التنمية والتخطيط، إحصائيات تقدم إلى الحكومة في إطار ما يسمى بتنمية الموارد البشرية وكذلك في إطار دعم استقرار هؤلاء الأشخاص وتسوية أوضاعهم. لذلك فإننا اليوم نتحدث عن العلاقة بين وزارة التنمية والتخطيط وأولى أولويات استراتيجية الدولة هي تنمية المورد البشري، قبل تنمية المورد الاقتصادي، كذلك رؤيتي لوزارة التخطيط تتمثل في أن تكون وزارة مرافقة لمؤسساتنا العمومية.

السيد الوزير، ماذا قدمتم للديوان الوطني للتطهير؟ لماذا أتحدث عن الديوان الوطني للتطهير؟ لأن المعدات منعدمة ولأن التمويلات المخصصة لهذه المؤسسة العمومية والتي من المفترض أن تحافظ على المورد البشري وهو العنصر الأساسي الذي يساهم في خلق أروقة اقتصادية إلى غير ذلك.

اليوم نلاحظ أن هذه المؤسسة تتعثر، بل إننا نلاحظ حتى خلال الزيارات الميدانية أن السادة الوزراء يتحدثون عن محدودية إمكانياتها وحدود تدخلاتها، لذلك أتساءل ما هي الرؤية التي قدمتموها، بصفتكم وزارة للتنمية والتخطيط، في مجال تنمية الموارد البشرية والوقوف مع المؤسسات الوطنية وخاصة الديوان الوطني للتطهير؟

نحن نتحدث هنا عن "processus" التنمية والصحة وبعث الأروقة الاقتصادية. شكرا سيدي الرئيس ودام عزكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة الدكتورة هالة جاب الله عن كتلة الأحرار، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة هالة جاب الله

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة،

نثمن مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض وإن شاء الله تمكن هذه الاتفاقية شركة فسفاط قفصة حقا من استعادة نسق عملها وتحقيق المرابيح المالية المرجوة، لكن السيد الوزير، وأنتم على رأس وزارة الاقتصاد والتخطيط نتساءل:ماذا قدمتم لدعم مناخ الأعمال في الجهات؟ وماذا فعلتم لدعم الاقتصاد؟

نلاحظ اليوم أن المستثمرين الذين يأتون إلى تونس يصطدمون بعراقيل عديدة عند محاولة بعث شركة، فمجلة الاستثمار ما زالت تطرح إشكالات ومجلة الصرف ما تزال محل نقاش داخل لجنة المالية، بل إن وزارة المالية صرحت أمس فقط بأن مشروع الحكومة سيأتي لاحقا، في حين أننا لا نرى إجراءات ملموسة على أرض الواقع، فما المطلوب منا نحن كنواب ونحن نرى الاقتصاد الوطني في انهيار؟ ألا يفترض أن نعمل على تشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار في تونس وأن نتيح كذلك للتونسيين فرص الاستثمار داخل بلادهم؟

كذلك توجد مناطق صناعية بولاية سوسة "saturé" خاصة تلك القريبة من الميناء والمناطق العمرانية والطريق السيارة ولدينا منطقة صناعية مدرجة ضمن مخطط بمعتمدية سوسة الرياض التابعة لبلدية الزهور، لكن إلى حد الآن لم نر أي جهة توجهت إليها ولم نر أي طرف نظر في كيفية دعم هذه المنطقة رغم أنها تبعد خمس كيلومترات فقط عن وسط المدينة وعن الميناء و5 كيلومترات عن الطريق السيارة وهي منطقة استراتيجية بامتياز، فأين التخطيط هنا؟ لا نرى شيئا على أرض الواقع.

إن أغلب الاستراتيجيات الوطنية في كل الوزارات ونعلم أنكم أنتم تمثلون الـ "les postes clés" في الوزارات وأنتم أيضا القاطرة للتخطيط ومع ذلك نلاحظ أن المخططات الوظيفية في الوزارات كلها متوقفة، فنحن نتحدث عن "plan directeur" ونتحدث عن "les planifications urbaines" ونتحدث عن "les planifications industrielles"، ولكن في الواقع كل شيء لا يسير كما ينبغي وقد وصلنا إلى مرحلة أصبحت فيها العديد من المشاريع تتعطل بسبب سوء التقدير وبسبب الإحصائيات التي لا تبدو منسجمة مع الواقع.

ففي آخر إحصاء وحتى عدد السكان الذي نعلم به والذي هو موجود أصبحنا نلاحظ أن بعض المؤسسات الاقتصادية تمتلك أحيانا أرقاما أدق من تلك المتوفرة لدى الوزارة، يوجد "La sous-estimation" ولا أفهم لماذا لا تتم دراسة "mobilité" الطلبة والموظفين خاصة في الجهات التي تتميز بخصوصيات معينة مثل ولاية سوسة التي تعرف حركية كبيرة، في حين لم تؤخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار وبالتالي تنقص الموارد المخصصة لها في جميع الوزارات والإدارات سواء المتعلقة بـ "les plans" أو بالإصلاح أو بالتنمية وإلى غير ذلك. كما نتساءل متى سيصدر مخطط التنمية؟ فالجميع ينتظر هذا المخطط حتى نعرف ما الذي تمت الموافقة عليه، وما الذي تمت المصادقة عليه، وماذا سيحدث.

اليوم لدي مراسلات أمامي وهذا سؤال موجه إليكم السيد الوزير وموجه أيضا إلى السيدة رئيسة الحكومة وإلى السيد رئيس الجمهورية: ألسنا بمقتضى الدستور نتمتع بحق توجيه الأسئلة الكتابية والشفاهية في إطار عملنا الرقابي ومساءلة الحكومة؟ فعندما أتلقى إجابة عن سؤال بعد سنة كاملة من توجيهه سواء من السيد وزير الصحة أو من السيد وزير التكوين والتشغيل أو من غيرهم من الوزراء، بل إن بعض الوزارات مثل وزارة الفلاحة لم تجبني إلى اليوم بعد مرور سنة ونصف على سؤال يتعلق بوضعية موانئ الصيد البحري بولاية سوسة، فما هي الرسالة التي تصلني كنائب؟ وكيف يمكنني أن أقوم بعملي على الوجه المطلوب؟ وما هي الرسالة التي تصل إلى المواطنين الذين لديهم مشاكل وملفات حملونا مسؤولية متابعتها؟

اليوم أطرح سؤالا ولا أتلقى الجواب إلا بعد عام، ثم تأتيني إجابة مقتضبة تنقصها ثلاث نقاط وتتحدثون عن التوجه الاجتماعي للدولة وأصبحت كل إجابة في كثير من الأحيان تبدو وكأنها صيغ فنية جاهزة تنتهي دائما بعبارة "ونظرا للتوجه الاجتماعي للدولة، أدرجنا فصلا في قانون المالية ينص على منحة لفائدة أطفال القمر" غير أن هناك أمراضا أخرى تستوجب الاهتمام بها وعندما نوجه سؤالا نرجو أن نتلقى إجابات عن جميع الأسئلة المطروحة وأتوجه إلى السيد رئيس الحكومة بالقول: راسلوا السادة الوزراء التابعين لكم حتى يجيبونا بطريقة رسمية وجدية لأننا لا نطرح الأسئلة من باب إضاعة الوقت، بل نقوم بدورنا الرقابي، كل وزارة تجيب على سؤال.

لدينا مشروع مركب رياضي والأرض المخصصة له موجودة ومبرمجة في "plan AFH" منذ التسعينيات أي "planification" من وزارة التجهيز والإسكان لكن إلى اليوم ما زلنا لا نعرف من الجهة التي ستتولى تسوية وضعية قطعة الأرض، فالبلدية تقول إن الملف من اختصاص الوزارة والوزارة تقول إنه من اختصاص البلدية ولم يتمكن أحد إلى حد الآن من الفصل في الموضوع. فأيهما سبق الآخر البيضة أم الدجاجة؟ لقد بحثنا عن حل ولم نجد أي حل وعندما تضعوا مخططات عمرانية أو مخططات تنموية ينبغي أن نعمل على استكمالها وتنفيذها، هنا كذلك لم نجد أي حل.

كما أتوجه إلى السيدة رئيسة الحكومة بسؤال يتعلق بوضعية المباني التي تم إنجازها في أواخر الثمانينيات خاصة أن هناك رأيا فنيا يفيد بأن المواد التي استعملت في تشييد هذه المباني هي السبب في المشاكل التي ظهرت بها لاحقا. لقد ظهرت على هذه المباني جملة من التصدعات من ذلك على سبيل المثال القاعة الأولمبية بسوسة وهناك آراء فنية تفيد بأن سبب هذه الإشكاليات يعود إلى المواد التي استعملت في إنجازها وقد وجهت سؤالا إلى رئاسة الحكومة، باعتبار أنها تسهر على جميع المباني العمومية، متسائلة عما تم القيام به في هذا الملف: هل أنجزت دراسة فنية؟ هل تم إجراء بحث فني بخصوص هذه الوضعيات؟ لكن ما يصلني في المقابل هو جواب من وزارة التجهيز والإسكان يتحدث عن الجسور، في حين أن سؤالي يتعلق بالمباني العمومية وهنا أقول أن لدي عدة أسئلة ولم أتحصل عن إجابة شافية فيما يخصها. لذلك فإننا نطالب السيدة رئيسة الحكومة بمراسلة جميع الوزراء وحثهم على الإجابة عن أسئلتنا بطريقة واقعية وجدية حتى نتمكن من معالجة هذه الإشكاليات وإيجاد الحلول المناسبة لها.

كما نطالب وزارة التخطيط والاقتصاد بمراجعة جملة مخططاتها حتى تتمكن هذه البلاد من الوقوف على قدميها من جديد وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير، ومرحبا بالطاقم المرافق لكم،

السيد الوزير، أول نقطة لفتت انتباهي في هذا المشروع هي الحديث عن المساعدة على إجراء طرح مناقصة، أصبحنا اليوم في حاجة إلى من يساعدنا على طرح مناقصة ومن هنا نفهم أن المناقصة ستطرح على المستوى العالمي وليس على المستوى الوطني وأن الجهة التي ستتولى إنجاز المشروع ستكون من خارج البلاد.

ثم ألاحظ ضمن هذا المشروع اعتماد العوارض مسبقة الجهد وربما أكون الوحيد الذي سيتحدث معكم من الناحية التقنية، هذه العوارض مسبقة الجهد تبلغ كلفتها حوالي مليارين ونصف للكيلومتر الواحد، إضافة إلى أننا سنقوم بإنشاء مصنع على امتداد 190 كيلومترا وأتساءل هنا لماذا لا نعتمد تقنية "Bi-bloc" الموجودة حاليا ونعمل على تطويرها كما هو معمول به في الجزائر بحيث تتحمل الثقل التي نحتاجه اليوم؟ كان من الممكن إنجاز دراستين ونقارن الاختلاف الموجود بينهما وقد نجد أنفسنا نوفر ما يقارب 500 مليون من الكلفة.

كان من الممكن أن نجد بالدراسات الأولية "Bi-bloc" لو عدنا قليلا إلى الوراء، صحيح أن أغلب الدول أصبحت تعتمد هذه العوارض

الجديدة، لكن أعملكم سيدي الوزير، أن هذه التقنية تعتمد أساسا عند إنجاز سكة حديدية جديدة بالكامل وفي مسار جديد مع حوزة عقارية جديدة.

تقنية "Bi-bloc" تتحمل الأوزان المطلوبة ولدينا في تونس مصنعان مختصان فيها، أحدهما أغلق والآخر ما زال يشتغل وبالتالي لسنا مضطرين إلى إنشاء مصنع جديد، بما يترتب عن ذلك من مصاريف إضافية واستثمارات جديدة، ما هذا؟ وبهذه الطريقة أصبحت أشك في المواصفات الفنية المعتمدة، كما أشك في اللجنة التي أعدت هذا المشروع وأطالب بأن تكون هذه اللجنة تحت إشراف الوزارة ونعيد النظر في هذا الاختيار ونطلب إنجاز دراستين وفق طريقتين مختلفتين، ثم نقارن بين النتائج، فربما نكون قد حققنا وفرة مالية وأتساءل في هذا السياق أين شركة "SOTRAFER"؟

أليست لدينا شركة أشغال للسكك الحديدية؟ ألم تنجز مشاريع بنظام" précontrainte" في المملكة العربية السعودية؟ ألم تنفذ مشاريع في إفريقيا؟

لا نجد لها مكانا هنا في هذا المشروع، اليوم تم إقصاء الشركة العمومية التونسية من إنجاز هذا المشروع، لماذا؟ السبب أنها لا تمتلك آلة لتركيب " mono-bloc" الذي تم اختياره في إطار المشروع، في حين أنها تمتلك آلة خاصة بـ "Bi-bloc" ولدينا أيضا مصنع مختص في إنتاجه، فلماذا لم نعتمد هذه التقنية؟ أم أننا نريد أن نترك هذه المؤسسة تواجه الإفلاس؟

إن شركة "SOTRAFER" في حاجة اليوم إلى رؤية استصلاحية حتى نتمكن من إصلاح شبكتنا الحديدية، كما أن أسطولها بأكمله يحتاج إلى التجديد، لماذا لا تكون لنا في إطار هذا القرض نظرة شاملة ومتكاملة تجاه الشركات العمومية؟ فالإشكال اليوم هو بالأساس إشكال حوكمة وليس إشكالا يتعلق بالفسفاط، لذلك يجب أن نعيد النظر في هذا الملف برمته وأن نعود إلى اعتماد العوارض "Bi-bloc" وأن نعمل على إصلاح شركة "SOTRAFER" وإعادة تشغيل المصنع الموجود لدينا وإنجاز السكة الحديدية مع الضغط على الكلفة.

فنحن اليوم لسنا في حاجة إلى إنجاز عوارض تتحمل قطارا بـ 1.40 مترا ونحن لا نحتاجه الآن وهو بصفة استثنائية أو أنني لا أحتاج إلى 1.40 مترا بل إلى 1 مترا، فأقوم بإنجاز كليهما.

إن الوضعية الحالية تستوجب مزيدا من التثبت، خاصة أن كلفة الكيلومتر الواحد تبلغ مليارين ونصف، ونحن لا نريد أن نعهد بهذه الأشغال إلى الأجانب، بل نريد أن نشغل التونسيين وأن نعمل على إصلاح الشركات العمومية التونسية لأن السيادة الوطنية اليوم تستحق حوكمة رشيدة.

كما أن الصرف في القروض التي تحصلنا عليها كلها لا تتجاوز 2 أو 3 %، صحيح أنه يطلق علينا اسم "برلمان القروض" وبقينا نحمل حملا على أكتافنا جميعا، لكن اليوم نسب الصرف يجب مراجعتها سيدي الوزير، فنحن نلجأ إلى الاقتراض في حين أن الأموال لا يتم صرفها والوزارات لا تصرف شيئا، لذلك أتساءل متى سينطلق هذا المشروع فعليا؟ ومتى سنراه متجسدا على أرض الواقع؟ وهل هو مواكب للتصورات؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب محترم الأستاذ علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له ست دقائق، تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق لكم مرحبا بكم،

السيدات والسادة النواب، ننظر اليوم في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية قرض مؤرخة في 16 أكتوبر 2025 موجهة إلى تمويل تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط وقبل الخوض في التفاصيل يفرض علينا واجب الصراحة أن نطرح سؤالا جوهريا هل يعقل اليوم أن تتحول ثرواتنا الطبيعية من مصدر تمويل الاقتصاد إلى مبرر جديد للاستدانة؟

نحن لا نعارض تطوير البنية التحتية، بل نعتبره ضرورة، لكننا نرفض أن يتم ذلك في غياب رؤية إصلاحية شاملة تعيد لهذا القطاع نجاعته ومردوديته.

سيدي الوزير، يأتي هذا المشروع في سياق مالي بالغ الدقة حيث قدرت ميزانية الدولة لسنة 2026 بـ 79.6 مليار دينار على فرضية نمو في حدود 3.3% وعلى سعر نفط في حدود 63.3 دولارا، غير أن المعطيات الراهنة تفيد بغير ذلك، إذ إن نسبة النمو لا تتجاوز 2.1% في أفضل الحالات، في حين تبدو أسعار النفط مرشحة لبلوغ أو تجاوز 100 دولار وبذلك نكون أمام اختلال مزدوج يتمثل في تراجع الموارد من جهة وارتفاع النفقات من جهة أخرى، مما يجعل التوازنات المعلنة أقرب إلى التقديرات النظرية منها إلى الواقع الفعلي.

وقد تمت أيضا برمجة موارد جبائية في حدود 47.8 مليار دينار وهي محل شك كبير في ما يتعلق بإمكانية تحقيقها، في مقابل نفقات قد تتجاوز 80 مليار دينار علاوة على المستجدات العالمية الأخيرة وهنا السيد الوزير، لا نتحدث عن أرقام مجردة، بل عن واقع اجتماعي ضاغط يتمثل في الارتفاع المتواصل للأسعار، تآكل ملحوظ للقدرة الشرائية، الصعوبات المتزايدة التي يواجهها المواطن في تأمين حاجياته الأساسية، انقطاعات متكررة ومستمرة في المياه والكهرباء بما يمس أبسط مقومات العيش الكريم وفي هذا السياق يصبح السؤال أعمق من مجرد الحديث عن التوازنات المالية، كيف نحافظ على توازنات الدولة إذا كانت التوازنات الاجتماعية نفسها مهددة؟

سيدي الوزير، إذا كان القرض المعروض اليوم يهدف إلى دعم نقل الفسفاط فإن الإشكال الحقيقي لا يكمن في النقل فقط، بل في المنظومة بأكملها: فأين الإنتاج أولا؟ ثم أين الحوكمة؟ أين المردودية؟ أين رؤية الحكومة لهذا القطاع؟ ثم نصل إلى لب المسألة،وهو واقع الثروات الطبيعية في تونس، فنحن أمام بلد غني وتتوفر فيه الموارد: فسفاط، نفط، غاز، ملح، رخام، رمال، غير أن إدارة هذه الثروات لا تزال تفتقر إلى الحد الأدنى من الوضوح المطلوب. ما طبيعة العقود المبرمة مع الشركات المستغلة؟ ما هو النصيب الحقيقي للدولة التونسية من هذه الثروات؟ كيف توظف عائداتها؟

إن غياب الإجابة الدقيقة عن هذه الأسئلة يجعل أي نقاش حول القروض نقاشا ناقصا، كما يجعل أي دعوة إلى التضحية من قبل الشعب دعوة غير مقنعة.

سيدي الوزير، الثروات الطبيعية ليست ملفا تقنيا فحسب، بل هي عنوان للسيادة الوطنية.

سيدي الوزير، إن الموافقة على هذا القرض يجب أن تكون جزءا من رؤية أشمل تقوم أولا على إصلاح عميق لقطاع الفسفاط واستعادة نسق إنتاجه، فلا يعقل أن يبلغ الإنتاج سنة 2010 نحو 8

ملايين طن، ثم نجد أنفسنا اليوم في سنة 2025، نأمل إلى تحقيق 3 ملايين طن، دون أن نبلغ هذا الهدف بعد واليوم في سنة 2026 ما زلنا نتحدث عن بلوغ 3 ملايين طن، إن شاء الله نصل إليها، لا يعقل أن يستمر نسق الإنتاج بهذه الطريقة.

كما تقتضي المرحلة مراجعة شفافة للعقود والاتفاقيات وتكريس الحوكمة الرشيدة في إدارة الموارد الطبيعية، وربط كل تمويل خارجي بنتائج واضحة وقابلة للقياس وفي موازاة ذلك لا يمكن تجاهل الحاجة الملحة إلى قانون مالية تكميلي يعيد ضبط الفرضيات المعتمدة وإلى قانون طوارئ مالية يستجيب لظرف دولي متقلب.

سيدي الوزير، إن المرحلة تقتضي الوضوح لا التطمين والقرار لا التردد ولذلك نسألكم بكل مسؤولية ما الجدوى الاقتصادية الدقيقة لهذا القرض؟ ما مدى تأثيره الفعلي على الإنتاج؟ ما هي خطة الحكومة لإصلاح قطاع الفسفاط؟ متى سيتم تقديم صورة شفافة وكاملة حول عقود استغلال الثروات الطبيعية في تونس؟

السيدات والسادة النواب، إن تونس اليوم لا تعاني من فقر في الموارد، بل من حاجة ملحة إلى حسن إدارتها وعليه فإن موقفنا واضح: نحن مع كل استثمار يعزز الاقتصاد الوطني ومع كل إصلاح يحقق الشفافية والنجاعة وضد كل اقتراض لا يواكبه إصلاح وضد كل غموض يمس ثروات الشعب التونسي.

نريد دولة تحسن استثمار مواردها وتواجه التحديات بشجاعة وتجعل من ثرواتها الطبيعية رافعة للسيادة، لا عبئا على الأجيال القادمة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، الكلمة الآن للنائب محترم الأستاذ ثامر مزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ست دقائق، تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكر السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير، أتوجه إليكم اليوم بصفتكم عضوا في الحكومة، بل أتوجه إلى كامل الحكومة وإلى سيادة رئيس الجمهورية لأن الموضوع بالنسبة إلي ليس موضوع قرض وليس موضوع قسط ثالث أو رابع من هذا القرض أو قروض سبقتها قروض أخرى لتطوير منظومة الفسفاط سواء نقلا أو تحويلا والترفيع في الإنتاج والتصدير ومداخيل الدولة. فهذا كله أعدت له الحكومة خطة واستراتيجية ومقاربة متكاملة من أجل الوصول إلى أرقام في أفق سنة 2030 تقارب 10 ملايين طن، لكن ما لم تخطط له الحكومة سيدي الوزير، ولم تتحصل على قروض له ولم تضع له برنامج بالنسبة إلي هو المزيد من إنتاج الفسفاط وتحويله، فمن وجهة نظرنا في قابس هو مزيد من التلوث ومزيد من الأمراض ومزيد من سكب مادة الفوسفوجيبس في البحر ومزيد من التلوث الهوائي ومزيد من الكوارث والمعاناة التي يعاني منها المواطنون منذ خمسين سنة وكل ذلك يتم تحت أنظار الحكومات المتعاقبة لمدة نصف قرن، ما لم تستثمر فيه الحكومة أو تحصل على قرض من أجل أن تستثمر لحماية الإنسان والارتقاء بحياة الإنسان والحد مما يتعرض لها من جرائم بيئية مختلفة على امتداد نصف قرن.

وما لم تضعه الحكومة في الحسبان، أنها لم تحصل على قرض لتطوير منظومة النقل الحديدي المخصصة للمسافرين وللمواطنين الذين عانوا لسنوات من التنقل بين قابس وتونس في قطار متهرئ وخدمات متردية وسفرات قد تستغرق 12 و13 ساعة وما لم تفكر فيه الحكومة وما لم تخصص له أي برنامج هو المسؤولية المجتمعية ونصيب الجهة من التنمية بالنظر إلى حجم انتصاب المركب الكيميائي بقابس وحجم قيمته وأهميته الاقتصادية.

كما لم تخطط الحكومة هو كيفية تفعيل المسؤولية المجتمعية في مجالات الصحة والتعليم والنقل والفلاحة وغيرها من المرافق التي تعاني من نقائص كبيرة والتي يعاني المواطنون بسببها معاناة حقيقية وما لم تخطط له الحكومة سيدي الوزير، هو تفعيل المسؤولية المجتمعية في مجال البنية التحتية المهترئة والمتدهورة في كامل ولاية قابس وأتحدث هنا تحديدا عن الدائرة الانتخابية قابس الجنوبية حيث أصبحت أغلب الطرقات في حالة رديئة جدا وبعد سنوات من الإهمال أصبحت غير قابلة للاستعمال وهذه حقيقة يمكن للجميع معاينتها.

ليت الحكومة كما فكرت وخططت وأعدت استراتيجية واقترضت من أجل تطوير منظومة الفسفاط ونقله، كان من المفترض أن تقدم لنا تصورا واضحا حول كيفية الحد من التلوث وكيفية إيقاف إلقاء مادة الفوسفوجيبس في البحر وكيفية تفعيل المسؤولية المجتمعية حتى تنعكس إيجابا على حياة المواطنين وتحسن ظروف عيشهم، هذا من المفترض أن تقوم به الحكومة.

أين مطار قابس الذي لا يشهد حاليا سوى رحلة وحيدة مخصصة للحجيج وأيضا ميناء قابس الذي رغم أهمية غاطسه المائي يشهد حالة من الإهمال واقتصر نشاطه على استقبال بعض البواخر المحملة بالمواد الصناعية؟ أين استكمال مشروع السكة الحديدية؟ أين المنطقة اللوجستية؟ أين تفعيل خط نقل الحاويات؟ وهي مشاريع ما زلنا ننتظرها لأن بها مقاربة كاملة من أجل أن تنهض بهذه الجهة سيدي الوزير، أين تقرير اللجنة التي تم إحداثها؟ أين تقرير الفريق الحكومي الذي تحدث عن حلول عاجلة وآجلة للقضاء على التلوث وفق رؤية محددة وخارطة طريق معينة؟ لماذا لا يتم الكشف عن هذا التقرير للناس؟ ولماذا لا يتم نشر مضمونه؟ وما هي القرارات التي سيتم اتخاذها آجلة وعاجلة من أجل معالجة هذه الأزمة، وهذه الكارثة، وهذه الجريمة البيئية، بتوصيف كل الناس؟

هذا ما كنا ننتظره من الحكومة وهذا ما كانت قابس تنتظره، وما تزال تنتظره، من سيادة رئيس الجمهورية وهو الإعلان عن خارطة طريق تمتد على فترة زمنية معينة للقضاء على التلوث بصفة نهائية وجذرية في قابس، حتى تستعيد الجهة خيراتها وتتحسن ظروف عيش سكانها ويقع الحد من الأمراض وتستعيد موقعها الطبيعي باعتبارها جهة فلاحية وواحية بامتياز ونحد من التلوث الذي دمرها.

أين استكمال تصنيف مادة الفوسفوجيبس كمادة غير خطرة، بما يسمح بتثمينها والاستفادة منها وإيقاف سكبها في خليج قابس الذي تعرض للتدمير والتصحر.

هذا ما كنا ننتظره السيد الوزير، وهذه تكون مقاربة كاملة للفسفاط من نقله إلى تحويله، فكما نحرص على تحسين نقله وكما نحرص على تحويله وتصنيعه، في ظروف بيئية سليمة، لا تسبب تلوثا ولا تمس بحياة الناس وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للأستاذ عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

سلاما على تونس وعلى شعبها،

مرحبا بكم السيد وزير الاقتصاد والتخطيط والسادة المرافقين،

السيد الوزير، نحن اليوم بصدد مناقشة مشروع قانون يخص الموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 16 أكتوبر 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكك الحديدية المخصصة لنقل الفسفاط.

السيد الوزير، يبدو وكأننا نسير عكس عقارب الساعة، لست متشائما فنحن جميعا في سفينة واحدة، أصبحنا اليوم محل نقد،سواء كأعضاء مجلس نواب الشعب أو كحكومة لأن الشعب التونسي غير راض على ما نحن فيه من وضع اقتصادي واجتماعي وأخص بالذكر وزارتكم، وزارة الاقتصاد والتخطيط ونحن نتابع اليوم ما يشهده العالم من أزمات، كما نتابع تنفيذ الميزانية التي صادقنا عليها لسنة 2026 وأتساءل ماذا ترون في ظل هذا الوضع المخيف؟ لقد قلت إننا نسير عكس عقارب الساعة لأننا للأسف كنا سنة 2010 ننتج ما يقارب 9 أو 10 ملايين طن من الفسفاط في حين أننا اليوم لا ننتج سوى 3 أو 4 ملايين طن تقريبا. فهل خططتم؟

نحن مع أي قرض استثماري، حتى وإن أطلق علينا اسم "برلمان القروض"، ولكن من أجل البلاد، فنحن مستعدون للتضحية، لكن أضعف الإيمان نحن نطالبكم ببصيص من الأمل لهذا الشعب.

السيد الوزير، دعني أسألكم بصفتكم وزيرا وأسأل نفسي كنائب وأسأل السادة النواب: هل أنتم فرحون بالوضع الذي نعيشه اليوم؟ لا أعتقد أن هناك مسؤولا وطنيا فرحا بالوضع الذي نحن فيه اليوم، ونحن نرى ذلك ونسمعه ونلمسه يوميا. فالمواطن اليوم أصبح غير قادر على إعالة أبنائه، المواطن أصبح عاجزا أمام غلاء المعيشة، فكيلوغرام الفلفل بـ 4 أو 5 دنانير، والطماطم بـ 4 أو 05 دنانير، أصبح غير قادر على الكلف وأنتم بصفتكم موظفين سامين، وأنا على يقين من ذلك غير قادرين على هذا ولستم فرحين بهذا، إلى متى؟ وإلى أين نحن ذاهبون؟

أنا لا أريد التخويف أو التهويل، بل أضع أمامكم الواقع كما هو، وأنتم خبير اقتصادي وكفاءة وطنية، وتشرفون على وزارة الاقتصاد والتخطيط، فهل تستطيعون أن تقدموا رسالة طمأنة إلى الشعب التونسي؟ لأن الوضع مخيف ونحن لا نجيش أو نخيف، وإنما نحن نصف الحقيقة كما نراها ونعاينها في الميدان. إلى أين نحن ذاهبون فعلا؟ لقد أصبح الإنسان عاجزا حتى عن التعبير عما يشعر به وأمنيتي أن يأتي يوم أشكر فيه الحكومة على إنجازاتها، فقد أصبح ذلك أمنية من أمنياتي. فمتى يتحقق هذا؟ ومتى نرى نتائج ملموسة ونحن نواصل المرور من قرض...

أظن أن الوقت انتهى، شكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة، تفضلي.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط ومرحبا بالإطارات المرافقة،

تكمن أهمية مشروع القانون المعروض اليوم على الجلسة العامة في كونه قرضا موجها للاستثمار والتنمية وهو يمس بقطاع حيوي وهام جدا ويندرج هذا المشروع، كما نعلم، ضمن استكمال الخطة التمويلية لإنجاز مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية بولايات قفصة وقابس وصفاقس لنقل الفسفاط وينطلق هذا التوجه من قناعة مشتركة بين جهاز تنفيذي وتشريعي والدليل على ذلك أننا صادقنا على القسطين الأول والثاني سنتي 2024 و2025 باعتبار أن السكك الحديدية تمثل خيارا استراتيجيا لنقل الفسفاط، ولكن هنا لا بد من تقديم بعض الملاحظات:

بالرجوع إلى تقارير لجنة المالية المعروضة علينا تباعا عن الجلسة العامة سواء التقرير المؤرخ في 12 جوان 2024 أو التقرير المؤرخ في 23 جويلية 2025 أو التقرير المعروض اليوم، فهناك تشابه كبير بين التقارير الثلاثة، إذ تشترك في السياق ذاته وفي المكونات نفسها وهو أمر نتفهمه، لكن الأهم من ذلك أن الجانب التقني، في تقديري، يفتقر إلى الدقة، إذ لم نطلع على ملخص الدراسات الأولية التي بنيت عليها هذه التوقعات.

كما لاحظنا أن السادة أعضاء الحكومة الذين استمعت إليهم اللجنة أدلوا بتوقعات في مستوى كميات الإنتاج تدعو إلى طرح تساؤلات من قبيل مثلا، ورد في تقرير سنة 2024 تم التوقع أن تونس ستبلغ سنة 2025 إنتاجا في حدود 12 مليون طن وهو ما ورد صراحة في التقرير الأول وإذا كان ذلك ناتجا عن خطأ، فيتعين تصحيحه.

أما بالنسبة إلى التقرير الثاني فقد انخفضت التوقعات إلى 6 ملايين طن، ويمكنني حتى أن أريكم الصفحة التي وردت فيها هذه المعطيات وهذا يفسر أن هامش الخطأ في مستوى التوقعات لم يكن مبنيا على دراسة دقيقة، ولكن بصفة واقعية نلاحظ أن طاقة الإنتاج خلال سنة 2025 لم تتجاوز 3.9 ملايين طن في حين أن طاقة استيعاب السكك الحديدية، في وضعيتها الراهنة، لا تتجاوز 35 % من الكميات المنتجة أي ما يقارب 1.3 مليون طن وفي السياق نفسه المطروح لماذا لم يرد ملخص للدراسة التي استندت إليها الحكومة في تقديم هذه الأرقام، في حين أن إنجاز المشروع لم ينطلق بصفة فعلية إلا بعد استكمال الخطة التمويلية بمراحلها الثلاث؟

ومن ناحية أخرى فإن تونس لا تشكو من إطار تشريعي تعاقدي سواء كان بالنسبة إلى قانون اللزمات الصادر سنة 2008 أو قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الصادر سنة 2015 والذي عرف تحسنا على مستوى الهيئة العامة للشراكة بين القطاعين الخاص والعام بمقتضى تنقيح حيث منحت الاستقلالية المالية والإدارية سنة 2019 بمقتضى قانون مناخ الاستثمار وبالتالي فإن آليات التعاقد في مستوى المشاريع متوفرة من الناحية التشريعية ولا نواجه إشكالا، لكن بصريح العبارة وفي التقرير الذي قدمته رئاسة الحكومة بمناسبة مناقشة الميزانية وتحديدا التقرير الخاص المتعلقة بالمشاريع المندرجة ضمن الشراكة بالقطاعين العام والخاص، هناك تعثر مرده -وهذا موجود في التقارير للمالية- أنه يوجد تعقيدات إدارية وتعطل في مستوى الإجراءات ولا بد من التوضيح أنه يندرج ضمن كل ما يتعلق بالنصوص الترتيبية والتنظيمية وذلك على معنى الفصل 76 من الدستور.

والتساؤل الذي نطرحه هنا الإشكاليات المتعلقة بالتعقيدات الإدارية والإجراءات المعقدة وتشتت المتدخلين وضعف التنسيق بينهم إضافة إلى الأعباء المسلطة على المؤسسات الصناعية خاصة فيما يتعلق بمنظومة التزود والصفقات التي تستأثر بآجال مطولة على حساب وقت المسؤولين وعلى حساب نسق الإنجاز والإنتاج.

ورغم ما ورد من مقترحات من قبيل تأمين عمليات الشراء لفائدة المؤسسات التابعة لقطاع الفسفاط، فإنني أرى أن هذا المقترح، رغم وجاهته، إلا أنه معزول وينبغي أن يندرج ضمن رؤية متكاملة،لأن الحوكمة اليوم هي خيار وليست رفاهة وتمكننا من تركيز النشاط الأساسي وتحسين أدائها وسؤالنا المطروح السيد الوزير، هو ما الذي يمنع الجهاز التنفيذي -وبما أن الحل والربط بيدها على معنى الفصل 76 من الدستور ودائما أقول كل ما خرج عن نطاق القوانين العادية والأساسية يدخل في طائلة النصوص الترتيبية والتنظيمية- من مراجعة النصوص وخاصة النصوص المتعلقة بالصفقات والتزود والشراء؟ وهي معروفة بما تتضمنه من معطلات من قبيل معيار العرض الأدنى، الشهير، ذلك المعيار الذي تخطته عديد الدول باعتماد مفهوم العرض الأفضل اقتصاديا وفق معايير تفاضلية حسب القطاعات مع استثناء المجالات ذات الطابع السري كالدفاع والأمن وغيرها.

ومن جهة أخرى بالنسبة إلى موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص كذلك لا بد من المرور إلى التوازن العقدي بين الدولة باعتبارها جهة عمومية والقطاع الخاص، لتقاسم المخاطر والتحفيز والاستقطاب أكثر، لأن الحكومة نفسها أقرت وبصريح العبارة التي وردت في تقرير رئاسة الحكومة في مناسبة مناقشة ميزانيتي 2025 و2026، تقر الحكومة بأن القطاع الخاص يتمتع بكفاءة أعلى وطاقة الابتكار أقوى وسرعة في الإنجاز وجودة.

ورجاء إجابتي إن أمكن، عن المجال الترتيبي، ما الذي يمنع من تحسينه وتجويده؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، له ست دقائق، تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

السيد الوزير، نتحدث اليوم عن مشروع دولة، وهو مشروع مهم ومهم جدا، نتحدث عن فسفاط قفصة ونتحدث عن كل ما هو فسفاط وعن كل ما هو مجمع كيميائي الذي يعد مفخرة لكل الشعب التونسي ونحن كنواب عندما نسافر للخارج فإن الوفود الأجنبية تحدثنا عن الفسفاط ونحدثهم نحن عن الفسفاط كثروة وطنية.

السيد الوزير، نفس الشيء، حتى مع المانحين الدوليين الذين تتصلوا بهم أتخيل أنك تتحدث عن "potentiel" هذه الشركة القادرة على أن تكون رافد من روافد التنمية بهذه البلاد، ومن شأنها أن تساهم في المردودية على مستوى ميزانية الدولة، لكن للأسف شهد هذا القطاع تراجعا كبيرا منذ سنة 2011 بسبب إشكاليات هيكلية داخل الشركة، إضافة إلى إشكاليات اجتماعية ومالية ونحن نعلم أن خصوصية قطاع الفسفاط تكمن في كونه قطاعا مندمجا أي أننا نتحدث عن منظومة إنتاج وعن منظومة نقل وتحويل، وبالتالي فإن اعتماد مقاربة جزئية تعتبر اليوم كحل وقتي، لكن ينبغي أن تشمل هذه المقاربة منظومة الإنتاج وكذلك منظومة التحويل، نحن نعلم أن هناك اليوم مشروع على مستوى تطوير المجمع الكيميائي، كما أن هناك برنامج عمل حكومي كامل يهدف إلى تطوير المجمع الكيميائي وإعادته إلى سابق إشعاعه بكميات إنتاج يمكن أن تكون مقبولة.

على مستوى الإنتاج وهنا نتحدث عن فسفاط قفصة على مستوى الشركة، تبقى هناك إشكاليات هيكلية كبيرة جدا، تمر الشركة حاليا بصعوبات وفي اعتقادي علينا أن نتساءل عن المردودية المالية لهذا المشروع الذي جئنا من أجله اليوم، ففي اعتقادي أنه بنقل 1.8 مليون طن السيد الوزير أتخيل أننا عوضا أن نحقق أرباحا لربما تصبح هذه بمثابة خسائر، لأن أعباء تشغيل هذه السكة الحديدية بعد تطويرها بنقلها لـ1.8 مليون طن فإن هذا لا يقابل قيمة القرض وكلفة التشغيل وكلفة الصيانة ونتحدث اليوم عن مصنع للعوارض الحديدية وعن كلفة اليد العاملة،

بالتالي يجب تطوير منظومة الإنتاج بما يتماشى مع ما سنقوم به على مستوى تطوير قطاع النقل، وهنا بصفتكم وزير الاقتصاد والتخطيط وكممثل للحكومة، أتساءل هل لديكم استراتيجية كاملة لتطوير هذا القطاع؟ فهذا البرنامج "lot" واحد يهم النقل، لكن كما ذكرت بما أنه قطاع مندمج يجب أن يتم تطوير الجزئين الآخرين: جزء يقع العمل عليه حاليا، العمل المقدر على مستوى الإنتاج، وهو يعتبر أساس كل هذا العمل، لأنه لم يكن هناك إنتاج ولم يكن هناك نقل، وبالتالي لا يكون هناك تحويل،

اليوم نريد أن نفهم وضعية فسفاط قفصة وما العمل الذي ستقوم به الحكومة لفسفاط قفصة، فكما ذكرت إن لم يكن هناك إنتاج لا يمكننا الحديث عن هذا القرض ولا داعي لمناقشته وأخشى ما أخشاه أنه إن بقيت غدا شركة فسفاط قفصة على نفس الوضعية الكارثية الموجودة عليها حاليا فإننا سنتحدث عن خسائر مادية عوض الحديث عن أرباح ونحن نطمح للترفيع في كميات الإنتاج والترفيع في كميات الاستخراج والترفيع من كميات التحويل ونحاول اللحاق بالدول التي سبقتنا، سابقا هناك دول عرفت تونس بفسفاط قفصة، لذلك من غير المقبول اليوم أن نصل للوضع الذي نحن عليه.

كما ذكرت أريد أن أعرف وضعية الشركة حاليا وما البرنامج الذي تنوون وضعه لإعادة حوكمة شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي؟ وهل هناك نية لإدماج شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي في شركة واحدة؟ نقوم بدمجهما مع بعضهما كما كان معمولا به سابقا، فمنذ تفكيك هاتين الشركتين على أساس أن تصبح لكل شركة مردودية أفضل، رأينا أن الوضع ازداد تعكرا، في اعتقادي أن من بين حلول إعادة هيكلة المؤسسات العمومية أن تعيدوا المجمع الكيميائي تحت إشراف شركة فسفاط قفصة وبالمشروع الجديد للنقل الحديدي، وهو مشروع ممتاز على مستوى المردودية إن تم ربط هذا بعدد الإنتاج وبالكميات التي يتم نقلها،

وهنا أتوجه بسؤال آخر مهم جدا: ما هي الكميات التي نطمح نقلها بواسطة هذه السكة الحديدية الجديدة ومن ناحية المردودية المالية؟ لأننا السيد الوزير عندما نقترض قروضا ونريد بعث مشاريع من المهم جدا المردودية المالية ونحن لا نقترض قروضا لتشغيل الناس، نريد تشغيل الناس لكن نحن لا نقترض للتشغيل فقط ويكون اجتماعيا بالأساس، يجب أن يكون لهذا القرض مردودية مالية بحيث يمكن لهذا القرض أن يسدد ما عليه وبإمكانه توفير موارد هامة لميزانية الدولة، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد يسري هل أنت مستعد للتدخل؟ سأعطيك مكان السيد سامي رايس الذي ما زال موجودا في اللجنة، إذن الكلمة للنائب المحترم الأستاذ يسري البواب، خمس دقائق، تفضل.

السيد يسري البواب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالوفد المرافق،

السيد الوزير، أثمن هذا المشروع وكبقية زملائي نحن نعلم أنه مشروع مهم، لكن السؤال المطروح: لماذا الآن؟

على إثر نقاشنا مع السيد وزير النقل على مستوى اللجنة ذكر أن في تونس اليوم هناك سكك موجودة منذ سنة 1860 ومنذ سنة 1990 هذه السكك التي مدة صلاحيتها أو سنها الافتراضي عشرين وثلاثين وأربعين سنة، لكننا مازلنا نستعملها إلى غاية اليوم، ألم توجد وزارة من قبل؟ وهل أن الوزارات لم تكن تعمل سابقا؟ هناك تواصل للإدارة وللدولة، لذلك لم نفهم لماذا الآن ولماذا اليوم ونحن نعلم قيمة الفسفاط، اليوم وفي سنة 2025 تم اقتراض هذا القرض واقتصاديا وضعية الدولة حرجة، لذلك أظن أننا قد تأخرنا كثيرا سيدي الوزير.

سيدي الوزير، هل من المعقول في دولة كدولتنا اليوم ونحن نبحث عن القروض، أن آخر مجلس أعلى للاستثمار تم عقده في فيفري 2025؟ هل هذا معقول؟ الفصل 96 تم تنقيحه للاجتهاد الإداري والوزاري والسياسي والحكومي لنجد حلولا للمستثمر، لدي اليوم في المنستير مستثمر سيبرم عقدا مع شركة لإصلاح أسطول بـ 600 طائرة سيحطون بمطار المنستير وأنت تعرف "impact" ذلك، لكن التعطيل الذي يحصل اليوم مع هذه الشركة -ولن أذكر اسمها وهي موجودة بالمنستير- بمطار المنستير والغاية منه أن نأخذه لمطارات أخرى، بينما هذه الشركة منتصبة بالمنستير وستجري عملية توسع ولا نتوصل إلى حل ونبحث عن "sécurité" و "technique" بينما "des études techniques" تم القيام بها وأثبتت أنه لا يوجد أي تأثير، أستغرب من ذلك.

سيدي الوزير، بعد اقتراض تونس لكل تلك القروض، ألم يحن الوقت أن نستعمل اليوم رصيدنا الكربوني؟ فالعالم تطور.

السيد الوزير، سأحدثك في أمر، يوجد بتونس نصف مخزون العالم ومساحات العالم في نبتة "البوسيدونيا" التي نحتقرها وهي ما نعبر عنها "بالذريع"، هذه النبتة يمكنها تخزين -المليون هكتار الموجود لدينا في تونس- يمكن للهكتار تخزين بين 320 و350 طن من الكربون، هذه النسب لو كانت موجودة في "cycle carbone" سيعطينا ضارب 3، ستعطينا تقريبا مليار طن، هذا رصيد تونس، لو يتم بيع الطن بـ 10 دولار للدول الملوثة والسيد الوزير بالأمس أعلن أن ديون الناقلة الوطنية تقدر بـ 2600 مليار، يمكننا حل هذا المشكل في ظرف سنة هذا بخصوص "البوسيدونيا" نبتة الذريع، بالإضافة إلى الغابات والمناطق الرطبة، أي أن لدينا اليوم رصيد قرابة عشر ميزانية تونس تركناه للهواء وللريح ولا يتم استغلاله، السيد الوزير العالم قد تطور، هذا ما يمكننا الحديث فيه في المجالس الوزارية.

ألم يحن الوقت السيد الوزير أن نشرع في إعطاء المثال اليوم كدولة لتغير الدولة كامل أسطولها ويصبح "électrique ou hybride"؟

الحافلات التي تم جلبها اليوم بينما لدينا مشكل على مستوى الطاقة، ألم يحن الوقت اليوم لنفكر في حافلات "hybrides" أو في جلب الحافلات "électriques"؟ ألم نفكر حتى على مستوى وسائل الدولة سيارة سيادتكم وسيارة السيدة رئيسة الحكومة وتغيير هذه السيارات بهذه الأنواع من السيارات للدخول في هذه المجالات لنثمن طاقاتنا ولنثمن استغلال الطاقة؟ ألم يحن الوقت للتفكير في التغيير وإيجاد أفكار جديدة؟

هذا هو التعويل على الذات، التعويل على الذات هو البحث عن حلول جديدة للتخفيف من نسبة الارتهان للخارج، فنحن نعاني من ارتهان كبير على مستوى الطاقة ونعلم أن الدولة تقدم دعما في المجال الطاقي بطريقة غريبة، اليوم نرى من 63 دولار في الميزانية إلى أين وصل سعر "baril" النفط؟

الملاحظة الأخيرة السيد الوزير، نحن في تونس وخاصة في السابق كانت النساء التونسيات تملكن الكثير من الذهب، هذا الذهب الذي يتم خزنه بالمنازل وفي "les coffres fort" وأصبحت النسوة تخاف من الخروج متزينة بالقطع الذهبية التي تملكها، اقترحت في قانون المالية لكن مطلبي واقتراحي لم يؤخذ بعين الاعتبار أن يتم إدخال ذلك الذهب لخزينة الدولة وتفتح البنوك حساب بذلك الذهب وتمنحها "contre partie" لذلك الذهب، تربط قطعة أرض، أنا لا أملك قطعة أرض في المقابل لدي الذهب الخاص بأمي، أعطيك إياه ويدخل للبنك المركزي كمخزون، السيدة الوزيرة قالت لي إذا كان هذا المخزون سيتسبب في انهيار الدينار التونسي ولم أفهم هذا وقالت لي..

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل السيد يسري، أعيدوا المصدح للسيد النائب.

السيد يسري البواب

تقولين لي أن هذه الدول ليست مثالا يحتذى به، تركيا والإمارات، هذه الدول كيف تطورت؟ بالذهب.

الناس يتعرضون للبراكاج وللسرقات ونتحدث عن أشياء كبرى، لكن ذلك الذهب لو تأخذه أنت كدولة وتعطي بما قيمته لمستثمر أو لشاب صغير ليتم بعث مشروعه بهذا المبلغ، ألا يساهم هذا في الدورة الاقتصادية؟

السيد الوزير، حلول بسيطة موجودة لدينا بإمكاننا أن نتقدم بها وبإمكاننا التعويل على الذات،

السيد الوزير، أنت القلب النابض...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ يسري، الكلمة للنائب المحترم خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمانة والعمل وله أربع دقائق، تفضل.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مشروع القانون المتعلق باتفاقية القرض المبرمة مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وخاصة فيما يتصل بمشروع تجديد وتطوير خطوط السكك الحديدية لنقل الفسفاط، لا يعد مجرد استثمار في البنية التحتية، بل هو مبادرة طيبة وإستراتيجية، تمس أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني، ألا وهو قطاع الفسفاط بقفصة، هذا القطاع الذي كان لسنوات طويلة مصدر فخر لتونس،

ورافدا أساسيا من روافد العملة الصعبة، ومحركا للتنمية في عديد الجهات.

لكن لا يخفى على أحد أن هذا القطاع شهد تراجعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة سواء على مستوى الإنتاج أو النقل أو المردودية وهنا تأتي أهمية هذا المشروع الذي من شأنه أن يعيد الاعتبار لمنظومة نقل الفسفاط ويحسن من نجاحها ويقلص من التعطيلات والخسائر ويساهم في رفع نسق الإنتاج والتصدير، ويعيد الثقة في هذا القطاع الحيوي، لذلك فإن هذا القطاع يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنه يجب أن يرافق بإرادة حقيقية للإصلاح.

نحن اليوم أمام فرصة حقيقية لإعادة قيمة الفسفاط ولإعادة الأمل لجهة قفصة ولكل التونسيين، فلنكن في مستوى هذه المسؤولية ولنحول هذا المشروع من نص قانوني إلى إنجاز فعلي على أرض الواقع. أما عن جهتي فبصفتي ممثلا عن جهة سيدي بوزيد وتحديدا عن معتمدية الرقاب والسعيدة وأولاد حفوز، هذه المناطق التي تختزن طاقات بشرية هامة وإمكانيات فلاحية واقتصادية واعدة، لكنها لا تزال تعاني من تعطل نسق التنمية ومن تأخر تنفيذ المشاريع الحيوية.

إن واقع هذه المعتمديات يفرض علينا اليوم وقفة مسؤولة تترجم إلى قرارات جريئة تسرع في إنجاز البرامج التنموية المعطلة وتفتح آفاق جديدة لأبنائنا الذين ينتظرون منا الأمل، لا الوعود.

من الأولويات العاجلة تسريع مشروع الرواق الاقتصادي صفاقس- سيدي بوزيد- القصرين، لكن لتأمين مردودية عالية لهذا المشروع الضخم، يجب تحديد استراتيجية قصيرة المدى لبعث مشاريع استثمارية في المناطق التي يعبرها هذا الطريق، خمس معتمديات من ولاية سيدي بوزيد، المشاريع المبرمجة في هذا الرواق، لا أقول بأنها لا تفي بالحاجة للجهات خاصة معتمدية أولاد حفوز التي تعتبر معتمدية فلاحية وقطبا فلاحيا كبيرا، تنتظر التدخل في بعض المشاريع لخلق التنمية في هذه الجهة.

كذلك السيد الوزير، المسالك الريفية، كيف يتم بعث رواق ضخم كهذا الرواق وكل المسالك الريفية لا تفي بالحاجة وكل الطرقات لم يتم تعبيدها، بل هي موجودة؟ أيضا الماء الصالح للشراب السيد الوزير، يتم بعث مشروع بـ 1400 مليار وفي كل جلسة حضرت فيها هنا معك ذكرت لك أن معتمدية السعيدة الشرقية هذا المشروع يقدر بـ 5 مليارات، يعلمني السيد المدير المهتم بالشؤون المالية أن المبلغ المخصص لا يفي بالحاجة، لا أدري كم المبلغ المخصص للعائلة 12 مليون...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل السيد خالد.

السيد خالد حكيم مبروكي

ما الحل في ذلك؟ علينا أن نعمل معا السيد الوزير لأن 4000 مواطن لا يتمتعون بالماء الصالح للشراب، وهذا استحقاق، فمعتمدية السعيدة والرقاب وأولاد حفوز لا تطلب منكم المستحيل، بل تطلب حقها المشروع في التنمية والعدالة والإنصاف، إن التأخير في إنجاز هذه المشاريع لم يعد مقبولا وهو ما يستوجب منا جميعا المتابعة الجدية والمحاسبة الفعلية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد خالد حكيم مبروكي، الكلمة للسيد محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي وله سبع دقائق.

السيد محمد علي

شكرا، بسم الله،

السيد الرئيس،

السيد الوزير والوفد المرافق،

الزميلات والزملاء النواب والسادة الحضور،

يومكم طيب،

بداية نحن لا نناقش اليوم مجرد اتفاقية قرض جديدة، بل نقف مرة أخرى أمام خيار سياسي واقتصادي يتكرر منذ سنوات، كلما تعمقت الأزمة لجأنا إلى التمويل الخارجي وكلما تعقدت الإشكاليات الهيكلية استعضنا عنها بحلول تقنية، جزئية، قرض ثالث لنفس المشروع، لنفس القطاع، بنفس المنهج تقريبا وكأن المشكل في السكة الحديدية، لا في المسار الذي أوصلنا إلى هذا الوضع.

السيد الوزير، هذا القرض في صيغته الحالية، محاولة لإدارة الأزمة لا لحلها، بل يفهم أيضا كغطاء يخفي الإشكاليات الحقيقية، لماذا لم يعد قطاع الفسفاط قادرا على الإنتاج كما كان؟ لماذا لم تترجم كل القروض السابقة لنتائج ملموسة؟ ما جدوى قرض لاقتناء عربات نقل الفسفاط ومؤشرات الإنتاج لم ترتق سنة 2025 وما قبلها إلى تحقيق أهداف الإنتاج بالشركة؟ هل يمكن لقرض النقل الحديدي أن يعوض الوضع الكارثي لوسائل الإنتاج والمغاسل وضعف التأطير الذي لا يتجاوز نسبة 6%؟ ونجد أنه بين كل ست إدارات مركزية نجد أربع إدارات فارغة وعددا كبيرا من المديرين والدوائر والمصالح فارغة، من سيحرك دواليب الشركة في هذه الوضعية؟

هل يمكن لقرض أن يعوض الخلل الهيكلي في عدم وجود حلول لتضخم ديون شركة الفسفاط لدى الشركات المرتبطة بقطاع الفسفاط، إذ ما يفوق 600 مليار لدى المجمع الكيميائي التونسي وحوالي 1200 مليار لدى الشركة الهندية لصناعة الأسمدة "TIFERT" بينما تعجز الشركة عن إصلاح آلياتها وصيانة معداتها ومغاسلها، وخلاص أجور عمالها ومستحقاتهم.

هل يمكن لبنية تحتية للنقل الحديدي، مهما كانت متطورة، أن تعوض خللا في الحوكمة وفي الإدارة وفي الإنتاج أو تعالج أزمة ثقة أو اختلالا في العلاقة بين الدولة ومحيط الإنتاج المجتمعي والبيئي وبين الشركة وعملتها وإطاراتها وأطرافها الاجتماعية؟ فهل المشكل فعلا في القاطرات وفي السكك أم في غياب رؤية شاملة لإصلاح القطاع؟

السيد الوزير، نحن اليوم نمول البنية التحتية لنقل الفسفاط في حين أن الإشكال الأعمق يكمن في إنتاجه لذاته، هي أيضا أزمة سياسية واجتماعية وتنموية في المقام الأول، قفصة ومدن الحوض المنجمي ليست مجرد فضاء إنتاج، بل هي فضاء للحياة وهذه المدن التي كانت لعقود مصدرا رئيسيا للثروة الوطنية، لم تنل نصيبها العادل من هذه الثروة، لا في البنية التحتية ولا في الخدمات ولا في فرص التنمية.

هذه الجهات لم تطلب القروض، لكنها تتحمل اليوم كلفة الخيارات الخاطئة، شبابها يعيش البطالة، بنيتها مهترئة ومستشفياتها بائسة، فمثلا طريق القصرين-قفصة يسمى بطريق الموت، وهو الطريق عدد 15 الذي يحصد آلاف الأرواح وهي تصل بين ثلاث دول ومحطات النقل البري الموجودة بها وضعيتها كارثية، مطار بلا رحلات، وجهة بلا طريق سيارة واحدة، ومشاريع كثيرة في البنية التحتية وفي الصحة وفي الطريق السيارة وفي البيئة وفي المصبات المراقبة، لم تخرج من حيث الوعود وفي كل مرة نعود إليها فقط عندما نحتاج إلى

استئناف الإنتاج دون أن نقدم مقابلا حقيقيا يضمن استدامتها. كيف نطلب من هذه الجهات أن تكون رافعة للاقتصاد الوطني ونحن لم نضمن لها الحد الأدنى من شروط العيش الكريم؟ كيف نطالب بالهدوء الاجتماعي دون عدالة اجتماعية؟ وكيف نربط الإنتاج بالمسؤولية دون أن نربطها أولا بالحقوق؟

هنا سيدي الوزير، لا يمكن بأية حال من الأحوال الفصل بين الاقتصاد والكرامة، ما حصل بالأمس منذ 2008 وبعد 2011 من معالجات أمنية وقضائية للحركة الاجتماعية التي ترفع شعارات الحق في التنمية وفي الصحة وفي الماء وفي الشغل وفي الكرامة وفي البيئة السليمة وما حصل مؤخرا في المتلوي مثال صارخ على ذلك، احتجاجات بسبب الانقطاعات الكارثية للماء، تم التعامل معها باستدعاء نساء وشباب لمراكز الأمن وهذه المقاربة مهما كانت مبرراتها، لا تعالج أصل المشكل، بل تعمق الإحساس بالغبن وتدفع نحو مزيد الاحتقان. إن الدولة القوية لا تقاس بقدرتها على ضبط الاحتجاج، بل بقدرتها على فهمه ومعالجة أسبابه والكرامة ليست شعارا، بل ممارسة يومية في كيفية التعامل مع المواطنين.

السيد الوزير، إن الإشكال اليوم ليس في غياب التمويل فقط، بل في غياب رؤية سياسية واضحة لإدارة هذا القطاع الذي تحول من رافعة اقتصادية إلى ملف أمني واجتماعي وبيئي معقد، فالقروض مهما كانت ضرورية في بعض الحالات، لا يمكن أن تكون بديلا عن الإصلاح وتكرارها دون نتائج ملموسة، يطرح سؤالا جوهريا، هل نحن نستثمر فعلا أم نحن نرحل الأزمة ونؤجل الانفجار؟

إننا في ظل وضعية مالية صعبة ومديونية ثقيلة، نضيف عبئا جديدا على الدولة دون ضمانات كافية لأن هذا الاستثمار سيترجم إلى الزيادة في الإنتاج أو في الصادرات وتتحول هذه القروض إلى كلفة إضافية، بدل أن تكون رافعة للنمو.

السيد الوزير، قفصة ومدن الحوض المنجمي لا تحتاج فقط إلى قرض، بل تحتاج إلى رؤية تنموية تدمجها في الدورة الاقتصادية بشكل عادل وتمنحها نصيبا حقيقيا من الثروة التي تنشئ لها استثمارات في الصحة والتعليم والبنية التحتية والتشغيل، بقدر ما تحتاج إلى تطوير القطاع المنجمي وتحتاج إلى لثقة التي لا تبنى بالتهميش ولا بالمعالجة الأمنية والقضائية للاحتجاجات، بل تبنى عبر سياسات عادلة وشفافة تحترم الإنسان قبل كل شيء.

السيد الوزير، نحن اليوم أمام مفترق طرق إما أن نواصل نفس المنهج، قروض متتالية، حلول جزئية، نتائج محدودة وإما أن نتحلى بالشجاعة السياسية للدولة الكافية لطرح إصلاح حقيقي، يبدأ بالاعتراف بأن الأزمة أعمق من مجرد تعطل في النقل ويمر عبر إعادة هيكلة شاملة للقطاع ويستند إلى عقد مع الجهات المنتجة ويضع التنمية المحلية في قلب المعادلة لا على هامشها، دون ذلك فإن كل قرض جديد مهما كانت شروطه، لن يكون سوى محاولة لتجميل واقع مأزوم أو تأجيل استحقاقات لا يمكن ترحيلها إلى ما لا نهاية.

السيد الوزير، نحن لا نرفض التمويل من حيث المبدأ، لكننا نرفض أن يتحول إلى سياسة قائمة بذاتها إلى بديل عن القرار، نرفض أن تنزل الأزمة في بعدها التقني بينما هي في جوهرها أزمة عدالة وتنمية وكرامة، مدن الحوض المنجمي تستحق أكثر من وعود وأكثر من قروض، تستحق سياسة الدولة تعترف بها وتنصفها وتبني معها مستقبلا مشتركا، ولا نرى جدوى في إضافة قرض آخر يضاعف المديونية في غياب رؤية لإصلاح القطاع وإصلاح أوضاع الجهة.

وفي الأخير نحن نواب قفصة طلبنا جلسة مشتركة مع لجنة الصناعة تضم كل الشركات المتصلة بالقطاع وبحضور ممثلين عن الرئاسة والوزارات وكفاءات في مجال التصرف الإداري والبشري والاجتماعي وكفاءات في المجال الفني، نتمنى أن يتم الإسراع في ذلك ولكم جزيل الشكر والسلام عليكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد منير الكموني وله أربع دقائق، تفضل.

السيد منير الكموني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له وبكافة الحاضرين،

تدخلنا في محورين: أولا في مضمون هذه الجلسة، نحن مع الموافقة على هذا القرض لثلاثة أسباب على الأقل: أولا لأنه قسط ثالث من خط تمويل وقد وافقنا على قسطيه، ثانيا لأنه يمس قطاعا اقتصاديا هاما هو إنعاش لأحد أعمدة الاقتصاد الوطني، الفسفاط في علاقة بشركة الفسفاط والمجمع الكيمياوي، وغير ذلك في جانب النقل، ثالثا لأن أثره على البنية التحتية بيّن، أولا بصفة مباشرة على النقل الحديدي 190 كيلومتر ونصف، إذن هذا يعتبر مكسبا لتجديده أيضا في مستوى النقل العام ونقل الفسفاط، ثانيا بتخفيف الضغط على الطرقات الخراسانية وهذا قد بينه التقرير.

نحن مع هذا القرار لكن أيضا مع ضرورة الأخذ بملاحظات الزملاء، لأنه معالجة لمشكل ضمن إشكال أكبر، لا بد إذا أن نتحدث عن بقية المشاكل في الإنتاج والتسويق وغيرها.

المحور الثاني من تدخلنا في علاقة بالتنمية الجهوية، سيدي الوزير، أولا أريد أن أثمن المجهودات التي تبذلها خلية التنمية المندمجة بالمهدية وأيضا المصالح الجهوية المتداخلة وأيضا الدعم الذي تجده من الإدارة العامة للتنمية الجهوية، لكن في المدة الأخيرة رأينا بعض الإشكاليات في التنسيق بين المصالح الجهوية والمركزية في علاقة بتوازي الإجراءات، مما أدى إلى تعطيل بعض المشاريع بالجهة، كمستوصف أولاد بوزيد من معتمدية أولاد الشامخ لأن مصالح التجهيز رفضت التعهد بهذا المشروع، مسلك الزايقية من منزل حياة الذي تم ترحيله إلى قطاعين، الحي الصناعي بأولاد الشامخ، ملعب الأحياء بالمحارزة الجنوبية، الذي رفضت وزارة التجهيز التعهد بهذا المشروع، طريق الكرايمية شربان، مركز تجميع حليب النوق بالمحارزة الجنوبية من معتمدية هبيرة. هذه بعض المشاريع التي بلغنا أخيرا أن بعضها وجد الطريق إلى الحل بمجهودات، ولكن هناك عديد المشاريع عالقة.

سيدي الوزير، في إطار التضامن الحكومي لا يجب أن تقف الإدارة ضد الإدارة خاصة في الطور انتقالي، في آخر مرحلة قبل المخططات، هناك مشاريع انتظرها الأهالي وبنوا عليها أحلاما كثيرة، الإدارات رافقت بعضها في مرحلة الإعداد والتخصيص، نأتي في آخر مرحلة ونرفض منح الرخصة أو نقول أن المسافة غير كافية، لا بد من إجراءات استثنائية لتحقيق هذه المشاريع التي انتظرها الأهالي كثيرا وخاصة مستوصف أولاد بوزيد و مسلك الزايقية، لذلك نرجو أن يكون هناك هذا الجهد المشترك، حتى نعطي رسالة لمواطنينا بهذه الجهات أننا ما زلنا عند أحلامهم وأننا ساعون إلى تحقيق هذه المطالب وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم مصطفى البوبكري وله ست دقائق، تفضل.

السيد مصطفى البوبكري

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

نرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والإطارات المرافقة،

نناقش اليوم مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية قرض مبرمة بتاريخ 16 أكتوبر2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكك الحديدية لنقل الفسفاط في ظرف مالي دقيق يتسم بارتفاع غير مسبوق في الضغوط على المالية العمومية وتراجع في إنتاج الفسفاط لسنوات متتالية.

الأرقام الواردة في مشروع ميزانية 2026 ليست مجرد مؤشرات تقنية، بل هي رسائل واضحة تستوجب التأمل، فخدمة الدين العمومي ستبلغ حوالي 23 مليار دينار، أي ما يناهز ربع ميزانية الدولة، ورغم تسجيل انخفاض نسبي مقارنة بسنة 2025، فإن هذا التراجع لا يجب أن يحجب الحقيقة الأساسية.

نحن أمام كتلة دين ثقيلة تقيد القرار الاقتصادي، وتحد من قدرة الدولة على توجيه مواردها نحو الاستثمار والتنمية، مع الأسف.

السيدات والساد النواب، حين تبلغ نسبة المديونية أكثر من 83% من الناتج الداخلي الخام فإننا لا نتحدث فقط عن رقم، بل عن مستوى هشاشة مالية يجعل اقتصادنا أكثر عرضة للصدمات سواء كانت داخلية أو خارجية، لا قدر الله، كما أن بلوغ حجم الدين العمومي حوالي 156 مليار دينار يطرح تساؤلا جوهريا إلى أي مدى ما زال هذا المنوال قابلا للاستدامة؟

من الناحية التقنية يصنف القرض المعروض علينا اليوم ضمن القروض الميسرة نسبيا، نسبة فائدة أقل: 3,75% سنويا، آجال سداد أطول ثلاثين سنة وفترات إمهال مريحة نسبيا أربع سنوات، لكن وهنا تكمن النقطة الجوهرية، جملة القرض لا تقاس فقط بشروطه، بل أساسا بكيفية توظيفه، المشكل الحقيقي الذي نواجهه ليس في النفاذ للتمويل، بل في ضعف مردودية هذا التمويل. لقد راكمنا خلال السنوات الماضية ديون هامة، دون أن نحقق في المقابل نفس مستوى نسبة من النمو أو خلق الثروة وهذا الخلل هو الذي يجعل كل قرض جديد، محل تساؤل مشروع من الشعب التونسي.

السيدات والسادة النواب، هناك ثلاثة مخاطر أساسية يجب التنبيه إليها: أولا، تواصل تضخم خدمة الدين بما يزاحم نفقات الاستثمار العمومي ويضعف قدرة الدولة على التدخل الاجتماعي، وقد لاحظنا هذا ضمن إجراءات وزارة الشؤون الاجتماعية خلال هذه السنة، ثانيا هشاشة التوازنات الخارجية خاصة مع ارتفاع كلفة سداد الديون بالعملة الأجنبية في ظل تقلبات سعر الصرف، نطلب من الله أن يحمينا، ثالثا خطر حلقة المديونية، حيث نلجأ إلى اقتراض لسداد ديون سابقة دون خلق موارد جديدة قادرة على كسر هذه الحلقة، قروض البنك المركزي 25 ألف مليار أقوى دليل على ذلك،

وفي المقابل، يمكن لهذا القرض أو غيره أن يكون فرصة حقيقية لكن بشروط واضحة أن يوجه حصريا نحو مشاريع منتجة ذات مردودية اقتصادية عالية، أن يخضع لآليات متابعة وتقييم دقيقة وأن يكون جزءا من رؤية إصلاحية شاملة، لا مجرد حل ظرفي.

السيد الرئيس،

السادة النواب،

المطلوب اليوم ليس رفض القروض من حيث المبدأ ولا القبول بها بشكل آلي، بل الانتقال إلى منطق جديد في إدارة الدين العمومي، يقوم على ربط كل اقتراض بإصلاحات هيكلية واضحة، تحسين نجاعة الإنفاق العمومي، وتكريس الشفافية والمساءلة في كل دينار يتم توظيفه. كما أدعو إلى وضع سقف استراتيجي للتداين، يكون مرتبطا بقدرة الاقتصاد على خلق الثروة، لا فقط بالحاجات الظرفية للميزانية.

خلاصة القول هذا القرض ليس حلا سحريا، بل أداة مالية نجاحه أو فشله يتوقف عن طريقة استعماله، إما أن نجعله رافعا للنمو والإصلاح، وإما أن نضيفه إلى قائمة الفرص الضائعة والتاريخ والأجيال القادمة لن تغفر لنا سوء الاختيار.

ختاما السيد الوزير، على إثر مشاركتكم في اجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي 2026، نطلب بعض التوضيحات إن أمكن ما هي النتائج الملموسة لهذه اللقاءات وخاصة مع البنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية من حيث التمويلات وقيمتها وشروطها؟ متى سيتم تنفيذ المشاريع المتفق عليها إن وجدت؟ وما هو أثرها المباشر على التشغيل والقطاعات الحيوية؟ وما هي انعكاسات هذه الشراكات على المديونية، ومدى التزام الحكومة بالشفافية، وتمكين البرلمان من متابعة التنفيذ؟

سيدي الوزير، لم نتحدث على النطاق الجهوي لأنه للأسف لم يتغير شيء منذ مدة طويلة، لقد تحدثت عديد المرات عن المشاريع المعطلة، عن التنمية وعلى النمو الاقتصادي، نتمنى أن يكون القادم أفضل وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد مصطفى، الكلمة للنائب المحترم محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب وله ست دقائق، تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق،

نحن ندعم مثل هذه القوانين، بل وأثمن مجهود الوزارة في خلق هذه القروض التي توجه مباشرة إلى الاستثمار.

في واقع الأمر أنا اليوم سأتحدث بدون أن أزين، بلا مجاملة لأن ما أراه لم يعد يغطى بالكلام الديبلوماسي، أنا أتنقل على أرض الميدان وأطلع على الوضع في مختلف المعتمديات والعمادات: تراكم للمشاكل وهذه المشاكل غير معزولة عن الواقع:

أولا السيد الوزير، أريد أن أسألكم سؤالا مباشرا وأرجو منكم الإجابة، ما الجديد في خصوص السكة الحديدية الرابطة بين قابس-مدنين والتي ننتظرها منذ سنة 1981؟ في الواقع أصبحت أخجل من المواطن لأني أقابل نفس الوجوه وأجد نفس الشكاوي وأستمع إلى نفس الكلام وأكرره تحت قبة البرلمان وفي الأخير تنتهي الجلسة ونعود بدون أية نتيجة، شعرت أننا جئنا إلى هنا لنفضفض ولنفرغ ما بقلوبنا، نتحدث لغاية الفجر، ولكن لم يتغير شيء وهذا واقع.

السيد الوزير، في الواقع عندما أعود لمدنين وأقارن جهتي بولايات أخرى، مع العلم أني لست جهويا، أجد مع الأسف أن التنمية غائبة تماما في مدنين وهذا واقع يومي: طرقات مملوءة بالحفر، طرقات تهشمت قبل أن تتكسر السيارات تعرض المواطنين للكسور، مناطق تعيش الظلام، مشاريع معطلة والمواطن يتساءل ما الذنب الذي اقترفناه لنعيش في هذه الوضعية؟

السيد الوزير، صحيح نحن نثمن العديد من المجهودات المبذولة من قبل الحكومة أو من الوظيفة التنفيذية على المستوى الجهوي، لكن هناك العديد من المعاناة، نحن نتحدث عن مخطط تنمية وجلسات تعقد وراء جلسات، صور وبيانات، ولكن على أرض الواقع لم يتغير شيء.

السيد الوزير، ضرورة دعم ميزانية ولاية مدنين أصبح أمرا هاما، في الواقع لقد انتقلت آخر الأسبوع لمنطقة بوغرارة التابعة لمعتمدية مدنين الجنوبية والعياطي والجرف، وجدت والله الوضع محزن: طرقات مهشمة وأخرى تنتظر التعبيد، وعود بعد الوعود بعد الوعود، وإلى يومنا هذا لم يتغير أي شيء، لقد ذهبت لمدرسة ابتدائية في مغرارة، أولا، وجدت أن الطريق المؤدي للمدرسة كله مهشم، المدرسة من المفروض أن تزرع الأمل، ولكن والله عظيم المكان مخيف، أطفال يدرسون تحت الخطر، مساكن وظيفية داخل ساحة المدرسة آيلة للسقوط، جزء من واجهة القاعات انهار ولم يتم إصلاحه إلى حد الآن، والله هذا أمر مؤسف، لماذا وصلنا إلى هذه الوضعية؟ أسأل اليوم: هل نعمل لنصلح أم أننا نتحدث ونؤجل ونبحث عن الحلول؟

السيد الوزير، من خلالكم أريد أن أتوجه بنداء إلى السادة أعضاء الحكومة، اذهبوا للجنوب، اذهبوا لأرياف الجنوب، اذهبوا لمدنين، يجب زيارة العمادات لتطلعوا على ما يعانيه المواطن هناك، وهذا في كل المجالات،

السيد الوزير، أعلم أنكم ذهبتم لمدنين عديد المرات، وأنا أثمن هذا، لكن للأسف مع كامل احتراماتي للعديد من الوزراء يزورون الجهة، لكن بعد هذه الزيارة ماذا يتحقق؟ ليس المهم أداء زيارة، بما أنك قد زرت فعليك إعطائي مخرجات الجلسة بعد الزيارة، ماذا تغير؟ لم أعد أعرف هل هناك مشكل اسمه مدنين؟ إن كان هناك نريد أن نعرف ما الإشكال الموجود، أنا لست جهويا، وأكرر هذا عديد المرات، لكن عندما أقارن ولايتي بالعديد من الولايات الأخرى، ما يمكن أن أقوله أن مدنين مسكينة فقط، لم أفهم لماذا، لماذا يتم معاقبة مدنين؟

سيدي الوزير، ولاية مدنين وبالتحديد معتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف بكل عماداتها تحتاج للكثير من الدعم وللعديد من التنمية، عندما أجد طريق محلية معطلة منذ خمس سنوات وكلف بها حاليا مقاول جديد منذ خمسة أشهر وإلى حد الآن لا يوجد إنجاز حتى بنسبة 10 % من المشروع، بمن يستهزئ هذا المقاول؟ ألا توجد دولة لتتابع عمله؟ ألا توجد إدارة ووزارة تتولى متابعة أشغاله؟ مناطق صناعية بقيت حبرا على ورق، لا يوجد أي إنجاز.

السيد الوزير، رجاء، ثم رجاء أن تذهبوا للجنوب لتطلعوا على ما ينقص الجنوب وخاصة دعم ميزانية ولاية مدنين وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيدة سنياء هل أنت جاهزة؟

الكلمة للنائب المحترم عدنان العلوش عن كتلة الأمانة والعمل وله أربع دقائق، تفضل.

السيد عدنان العلوش

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

في البداية أؤكد على أهمية هذا المشروع من الناحية الاقتصادي، باعتبار أن قطاع الفسفاط يمثل ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني وأن تحسين منظومة نقله سيساهم في الرفع من نسق الإنتاج والتصدير وبالتالي دعم موارد الدولة، لكن السيد الوزير، السادة الحضور، لا بد أن نتساءل عن مدى نجاعة هذا القرض وجدواه الحقيقية على أرض الواقع، فقد عايشنا لسنوات طويلة مشاريع كبرى تم تمويلها بقروض، لكنها لم تحقق الأهداف المرجوة، بل زادت من أعباء المديونية على كاهل الدولة دون نتائج ملموسة وهل ستنعكس مثل هذه المشاريع الوطنية الكبرى بشكل عادل على مختلف مناطق الجمهورية؟

فجهة بنزرت مثالا رغم موقعها الاستراتيجي وثرواتها البشرية والطبيعية، ما زالت تعاني من نقص كبير جدا في البنية التحتية وضعف في الاستثمارات وارتفاع في نسب البطالة، خاصة في صفوف الشباب، لذلك فإننا نطالب برؤية وطنية شاملة تضمن العدالة الجهوية وتربط بين تطوير القطاعات الحيوية، كقطاع الفسفاط وتحسين ظروف العيش في كل الجهات دون استثناء، فالمشكل في تونس، حسب رأيي، ليس نقصا في القروض، بل نقصا في تحويل القروض إلى نتائج حقيقية يلمسها المواطن.

سيدي الرئيس، أتدخل اليوم أيضا في مسألة ليست تفصيلا إداريا بسيطا، بل قضية تتعلق مباشرة بسلامة الأرواح البشرية داخل مؤسساتنا العمومية وشبه العمومية ولا يمكن السكوت عنها. إن غلق منافذ النجدة خلال توقيت العمل ليس مجرد خطأ إداري، بل هو استهتار مباشر بأرواح الناس، فأي منطق هذا الذي يغلق أبواب النجاة في وقت تكون فيه المؤسسات مكتظة؟

نعم، سيدي الرئيس، إن منافذ النجدة الموجودة بالمكتب الجهوي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ببنزرت مغلقة وموصدة وبعد أن بلغني ذلك، تحولت إلى عين المكان وعاينت الأمر واتصلت بمصالح الحماية المدنية، المشكورة التي تنقلت وقامت بمعاينة غلق منافذ النجدة، وأوصت في تقريرها بضرورة إبقائها مفتوحة خلال توقيت العمل وكذلك قامت مصالح الحماية المدنية بزيارة أولى وثانية وثالثة، لكن لا حياة لمن تنادي، ولا من مجيب وفي أي لحظة قد يتحول هذا الغلق إلى فاجعة، فمن سيتحمل المسؤولية حينها؟ من أعطى التعليمات، أو من التزم الصمت؟

السيد وزير الشؤون الاجتماعية وانطلاقا من عملي الرقابي، أطالب بفتح تحقيق في الغرض وبالفتح الفوري والدائم لكل منافذ النجدة خلال ساعات العمل بهذا المكتب وبالرقابة الصارمة والدائمة حتى يتم التحقق من فتحه ويجب محاسبة جدية لكل من يعرض حياة المواطنين للخطر، فالأرواح ليست تفصيلا والسلامة ليست خيارا، فإما أن نتحمل مسؤولياتنا اليوم، أو نتحمل غدا نتائج كارثة كان بالإمكان تفاديها.

السيد الرئيس، أتحدث اليوم أيضا عن ضرورة تفعيل منشور وزير الداخلية بخصوص الربط بالشبكات العمومية وأرجو من السلط المعنية أن تساعد المواطنين وأود أن أنقل صوت مواطن يدعى شكري الذوادي، اتصل بي أمس وأخبرني بأنه اضطر للسنة الثانية على التوالي إلى تأجيل حفل زفاف ابنته لأن منزله لم يتم ربطه بالكهرباء، في حين أن جميع المنازل المجاورة له تتمتع بخدمة الكهرباء وإن شاء الله أن نكون جميعا، نحن الحاضرون هنا، عنصرا من العناصر التي ساهمت في إدخال الفرحة إلى قلب هذا المواطن البسيط الذي لا يريد سوى أن يفرح بزفاف ابنته، علما أن الربط بشبكتي الماء والكهرباء بلغتنا البسيطة، هل هو حق أو هو حق على الورق فقط؟

ساعدوا المواطنين، هداكم الله وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عدنان، السيد الوزير، دقيقتان فقط، الحقيقة أننا نعتبر شركة إنتاج فسفاط قفصة شركة وطنية نعتز بها، كما أننا نثمن هذا القرض وخاصة القروض الموجهة إلى الاستثمار، لكن السيد الوزير ودون أن أخرج عن الموضوع وسأبقى في نفس الإطار، هناك إطار آخر لا يقل أهمية عن الشركة والإنتاج العام للفسفاط وهو الإطار المعيشي الذي يعيش فيه العمال في هذه المناطق، فهذا الإطار المعيشي أو الإطار الحياتي يمثل ثروة لا تقل أهمية عن الثروة الوطنية التي هي الفسفاط وهو في تقديري، العنصر الذي كان يحفز على الإنتاج.

هنا السيد الوزير، تعلمون أن لدينا نوعا من رد الفعل القائم على القراءة والبحث والتعمق والتمعن وقد اطلعت على دراسة للمؤرخ التونسي الكبير الذي نفتخر به ونعتز بمسيرته العلمية وأبلغه تحياتي الأستاذ نور الدين دقي، أعد "une thèse d'état magistrale" على ""CPG" L'origine de la Compagnie des Phosphates de Gafsa" وقد تناول في إحدى دراساته مقارنة بين شركة فسفاط قفصة في تونس ومجمع الفسفاط بالمغرب وأشار إلى أن استغلال الفسفاط بالمغرب انطلق بعد سنة 1912، أي بعد الاحتلال، في حين أن استغلال الفسفاط في تونس يعود إلى سنة 1889 أي بعد انتصاب الحماية ومن بين الأفكار التي طرحها أن الإنتاج وحده لا يكفي وأنه لا بد من التفكير السيد الوزير، في مقاربة أشمل ولذلك عدت للحديث عن هذه الدراسة، لأن ما شد انتباهي في هذا الطرح سيدي الوزير، هي فضاءات العيش للعمال الذين كانوا يعملون في مناطق الإنتاج هذه " les espaces de vie" ليست في قفصة فقط، بل حتى في منزل بورقيبة منطقة الفولاذ خاصة "Arsenal"، في هنشير النفيضة،وفي المجمع الكيميائي بقابس، حيث كان هناك إطار حياة وإطار عمل متكامل وكان يطلق عليه حتى خلال الفترة الاستعمارية اسم "des fleurons" فقد كانت فضاءات عيش محفزة على الإنتاج فعلا.

وهنا أعود إلى ما شد انتباهي في هذه الدراسة السيد الوزير، إذ يتحدث الأستاذ نور الدين دقي عن هذه الفضاءات وكيف كانت المناطق الصناعية آنذاك مناطق نابضة بالحياة، لا تقتصر على العمل والإنتاج فقط، فكانت تضم دور السينما وكانت تحتوي على الأنشطة الرياضية ويشير الأستاذ نور الدين الدوغي إلى أن هذه الأنشطة، إلى جانب الإنتاج الوفير، وفرت كل مقومات الاستقرار وجعلت العامل يجد كل ما يحتاجه في محيطه اليومي وأنا أعتبره في الحقيقة ثروة وطنية لا تقل أهمية عن الثروة الطبيعية نفسها.

هذا مجرد قوس أردت فتحه، السيد الوزير، حتى نفكر قليلا في الجانب المتعلق بالإنتاج، لكن ما أردت قوله أن الإنتاج وحده لا يكفي، فلا بد أن تكون هناك مدن متكاملة، كما كان الأمر في السابق وأن نحافظ على" les espaces de vie".

السيد شكيب، حتى محطات القطار لم تكن مجرد نقاط عبور، بل كانت تضم كل مقومات الحياة وكانت لها نكهتها الخاصة، حتى أن انتظار القطار فيها كان يحمل متعة معينة والحقيقة أننا نريد المحافظة على هذا الإرث وأن نفكر أكثر في هذه الفضاءات، هذه مجرد إضافة بسيطة أردت تقديمها وأعتذر إن كنت قد أطلت عليكم.

الآن الكلمة النائب المحترم محمد بن سعيد عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ست دقائق، تفضل.

السيد محمد بن سعيد

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة الإطارات المرافقة،

السيد الوزير، جئت اليوم لأوصل صرخة استياء واستغاثة وألم من أهلي بولاية نابل، فإلى جانب ما يعانيه المواطن التونسي في كامل ربوع البلاد من غلاء المعيشة وتدني القدرة الشرائية وتفشي البطالة وانتشار المخدرات وكثرة الجريمة وغيره وأيضا ارتفاع نسب الفقر والمفقرين في البلاد التونسية، فضلا عن توقف بعض المنح وما نتج عنه من عديد الإشكاليات واليوم بطبيعة الحال فإن المواطن في ولاية نابل تعرض لنفس الممارسات ونفس الظروف، لكن الاستثناء في ولاية نابل وما أود الحديث عنه اليوم السيد الوزير، هو الأضرار والخسائر الجسيمة التي تكبدتها ولاية نابل خلال الفيضانات الأخيرة.

السيد الوزير، اليوم لا توجد طريق في ولاية نابل يمكن التنقل عبرها دون أن تتعرض السيارات إلى أضرار أو يتكبد المواطن خسائر في مركبته وأود أن أركز أكثر السيد الوزير، على المسالك المؤدية إلى التجمعات السكنية لأن الطرقات المعبدة توجد بشأنها برامج تدخل من قبل وزارة التجهيز وهي وإن كانت لن تحل جميع الإشكاليات فإنها ستساهم إلى حد ما في إصلاح جزء كبير منها، غير أن الإشكال الأكبر اليوم والذي تسبب في عزلة المواطنين يتمثل في المسالك المؤدية إلى التجمعات السكنية، فهذه المسالك جرفتها السيول وأصبحت اليوم أشبه بالأودية، حيث يصل عمقها في بعض الأماكن إلى متر أو متر ونصف وقد أدى ذلك إلى توقف حركة المواطنين وتعطل مصالحهم، إذ أصبحت هذه المناطق شبه معزولة ولا يمكن الوصول إليها بسهولة، فالمواطنون لم يعودوا قادرين على إدخال أو إخراج تجهيزات إلى مساكنهم ولم تعد الشاحنات قادرة على إيصال السلع لمن يقوم ببناء منزله وأصحاب محلات المواد الغذائية لم تعد تصلهم التموينات في هذه المناطق، كما أن الفلاحين لم يعودوا قادرين على نقل منتجاتهم إلى الأسواق، أيضا مربو الماشية فالشاحنات التي تنقل الأعلاف لم تعد قادرة على الوصول إلى الإسطبلات.

وبالتالي السيد الوزير، فإن الوضعية كارثية وأصبحت هذه المناطق في شلل التام واليوم لا يمكننا أن ننتظر إلى حين تأتي مناسبة إعداد مخطط تنموي جديد، لأن الحادثة وقعت بعد إعداد المخطط التنموي الحالي، فهل سننتظر إلى ما بعد سنة 2030 حتى نبرمج هذه المشاريع؟ إن ذلك غير مقبول وغير معقول ولا يمكن أن نترك المواطنين يعيشون في عزلة تامة إلى حين إعداد مخطط آخر حتى يتم برمجة هذه المشاريع أم لا.

إن الوضع استثنائي والحدث الذي شهدته ولاية نابل استثنائي كذلك السيد الوزير، أدعو إلى اتخاذ إجراءات استثنائية وعاجلة تعيد الحياة إلى هذه التجمعات السكنية في ولاية نابل.

السيد الوزير، أقترح في هذا الإطار إما إبرام صفقة إطارية خاصة بولاية نابل لإصلاح الأضرار الناجمة عن الفيضانات أو التمشي في ضخ اعتمادات لفائدة البلديات المتضررة وخاصة البلديات التي تشكو من ضعف الميزانيات ونقص الموارد. كما يمكن اقتناء المواد المقطعية الضرورية والتدخل من قبل مصالح وزارة التجهيز بالمعدات والموارد البشرية وغيره حتى نتمكن من إعادة الحالة إلى ما كانت عليها.

فنحن اليوم لا نطالب بتطوير ولاية نابل، بل نطالب فقط بالعودة إلى النقطة الصفر أي إلى الوضع الذي كانت عليه الولاية قبل الفيضانات.

السيد الوزير، المواطن اليوم في ولاية نابل وقد تحدثت معكم قبل الجلسة حول هذه الوضعية وطلبت من سيادتكم القيام بزيارة إلى ولاية نابل، كما طلبت عقد مجلس جهوي للتنمية بالولاية لأن الوضعية تستوجب فعلا زيارة ميدانية وحلولا عاجلة ومستعجلة ومناسبة. فالمواطن لم يعد قادرا على الانتظار وأصبح يتساءل أين هي الدولة التي وجدت لخدمة المواطن وحل مشاكله؟ والحقيقة أن الدولة غابت عن ولاية نابل إثر هذه الحادثة وأصبح المواطن يشعر بأن المسؤولين قد تنصلوا من مسؤولياتهم وتركوه يواجه مصيره بمفرده ولا يمكننا اليوم أن نطالب المواطن في ولاية نابل، كما نطالب أي مواطن في منطقة أخرى، بأن يعمل وينتج ويساهم في التنمية وتنشيط الدورة الاقتصادية، في حين أنه محاصر وغير قادر حتى على مغادرة منزله ويعيش في عزلة شبه تامة.

وبالتالي السيد الوزير، أدعوكم وأدعو كافة أعضاء الحكومة ورئاسة الحكومة إلى التدخل العاجل لإيجاد حلول عاجلة ومستعجلة لولاية نابل، فالمواطن في الولاية يزداد لديه، يوما بعد يوم، الإحساس بالظلم وكذلك حالة الاحتقان على أشدها بالولاية وخوفنا كل الخوف أن تتفاقم الأوضاع وتتجه إلى ما لا تحمد عقباه ومن هذا المنطلق أجدد دعوتي إليكم، السيد الوزير وحثكم على التسريع في إيجاد الحلول العاجلة والمناسبة، كما أدعوكم إلى زيارة المناطق الريفية وأؤكد هنا على المناطق الريفية تحديدا لأن الزيارات الرسمية غالبا ما تقتصر على المدن والطرقات المرقمة والمعبدة، في حين أن المسؤولين نادرا ما يتوجهون إلى عمق الأرياف لمعاينة المعاناة الحقيقية التي يعيشها المواطنون هناك.

واليوم نحن في حاجة إلى حلول ولسنا في حاجة إلى التنصل من المسؤوليات، فالاحتقان على أشده ولم يعد بالإمكان الانتظار أكثر ومن الضروري البحث عن الحلول المناسبة وأدعوكم السيد الوزير، إلى دراسة الحلول الاستثنائية التي تقدمت بها والتفكير فيها بجدية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق، تفضل.

السيد سامي رايس

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وجميع الإطار المرافق،

السيد الوزير، اليوم ننظر في ختم آخر حلقات تمويل مشروع يتعلق بالسكك الحديدية، فقد صادقنا بالأمس على تمويل يناهز 500 مليون دينار لتجديد جزء من السكك الحديدية المعدة لنقل الفسفاط ولا شك أن هذا المشروع سيساهم في تمكين الشركة من استيعاب كميات أكبر من الفسفاط ونقلها، كما سيساهم في تطوير مواردها المالية وتحسين الاقتصاد التونسي من خلال دعم التنمية الإقليمية والجهوية وخلق فرص عمل بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ثم تخفيف من الضغط على البنية التحتية والطرقات والحد من الازدحام المروري، وتقليص الحوادث، خاصة على مستوى السكك الحديدية، غير أن الإشكال السيد الوزير وباعتباركم وزير الاقتصاد والتخطيط، متعلق بموضوع الفسفاط وأزمة الفسفاط بأكملها.

وهذا يستدعي منا أن يكون لدينا تخطيط للفترة المستقبلية في قطاع المناجم بصفة عامة، بما يمكن من الحد من البطالة، وتنمية الصادرات وضمان توفير الأسمدة في البلاد التونسية وما نعيشه اليوم من أزمة اقتصادية خانقة نتيجة من بين نتائجها، هي وضعية الفسفاط في تونس وللخروج من هذه الأزمة لا بد من وضع استراتيجية متكاملة تشمل عديد النقاط: تدارك وضعية تعطل الإنتاج، خاصة في الحوض المنجمي، القيام بإصلاح جذري لشركة فسفاط قفصة، من خلال الترفيع في قدرتها التشغيلية وتحسين مردوديتها والترفيع في الإنتاج، التركيز على التحويل الصناعي للفسفاط، لما يوفره من قيمة مضافة هامة سواء على مستوى المجمع الكيميائي التونسي أو غيره من المصانع، التقليل من الأعطال، الملف الرابع هو معالجة الملف البيئي، خاصة في الوحدات الملوثة الموجودة بقابس وغيرها من المدن، جذب الاستثمار خاصة في ظل الوضعية الاقتصادية الصعبة التي تمر بها تونس اليوم وهو ما يجعل من الضروري التوجه نحو تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع المحافظة على السيادة التونسية في كل الحالات.

فالوضع المالي والاقتصادي في تونس يفرض اللجوء إلى تنمية الشراكة مع القطاع الخاص، لحل الإشكال بالفسفاط، لذلك لا بد أن تكون لدينا استراتيجية تمتد لأكثر من عشر سنوات ولكي نفعلها يجب أن تكون ملزمة للحكومة الحالية وللحكومات المتعاقبة، لأننا أمام حالة من عدم الاستقرار الحكومي ولا يمكن أن يأتي كل وزير باستراتيجية جديدة تختلف عما سبقها ونحن نأمل أن يتم عرض هذه الاستراتيجية علينا وأن نصادق عليها، حتى نعلم إلى أين نتجه في المستقبل.

وخلاصة القول السيد الوزير، إن الحلول الواقعية للخروج من أزمة الفسفاط لا تقتصر فقط على النهوض بالسكك الحديدية، بل إن العودة إلى مستويات الإنتاج التي كانت قبل سنة 2011 والمقدرة بحوالي 8 ملايين طن من الفسفاط، لا بد أن تكون من بينها الاستقرار الاجتماعي وإصلاح المؤسسات، التصنيع، البنية التحتية وبيئة نظيفة وهذا يقودني إلى سؤال موجه إليكم باعتباركم وزيرا للتخطيط: هل لديكم خطة فعلية بأرقام وآجال محددة لإنقاذ قطاع الفسفاط أم أننا سنواصل إدارة الأزمة بالحلول الترقيعية، مع تحميل كلفتها للاقتصاد التونسي؟ هذا في الموضوع الأول.

أما فيما يتعلق بالموضوع الثاني السيد الوزير ومن خلالكم إلى السيد وزير التجهيز، فإن منطقة الوطن القبلي شهدت منذ فيضانات جانفي 2026 تدهورا كبيرا في بنيتها التحتية وأنا ابن منطقة دار شعبان الفهري وبني خيار وأعلم جيدا أن الطرقات المرقمة التابعة لوزارة التجهيز وكذلك قنطرة وادي الكبير المؤدية إلى الطريق الوطنية رقم 27 في اتجاه قليبية، إضافة إلى الطريق الجهوية رقم 597 يتطلب مبالغ كبيرة للتدخل في وضعية الاختناق التي تشهدها مدينة بني خيار وشمال الولاية والتي تصل إلى مدينة نابل في حالة شلل تام والتي تستدعي التدخل لتوفير اعتمادات كبيرة، صحيح قد تمت برمجة اعتمادات في حدود 30 مليار تقريبا، لكن لا نعلم إن كانت كافية أم لا ولا نعلم كيفية توفيرها ولا مدة إنجاز المشاريع ولا الآجال الزمنية والوصول لحلحلة الإشكاليات المتعلقة بالبنية التحتية.

وبالتنسيق مع سيادتكم باعتباركم تسعون إلى توفير الاعتمادات مع السيد وزير التجهيز، نرجو منكم أن يكون لدينا مجلس جهوي للتنمية للوقوف على هذه الإشكاليات السيد الوزير.

وأضيف إلى التدخل الذي تقدم به زميلي السيد محمد بن سعيد، أننا أصبحنا في حاجة فعلية إلى التمييز الإيجابي في ولاية نابل التي كانت محسوبة على المدن أو على الولايات المتطورة من الناحية المالية والتي لها بنية تحتية، لكنها وصلت اليوم إلى وضعية تستدعي المزيد من

العناية وتوفير الاعتمادات اللازمة حتى تستعيد الولاية بريقها المعتاد وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد ماجدي عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد ماجدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

الزميل الذي تحدث عن شركات البيئة والغراسة في الحوض المنجمي وقال إنها تستنزف شركة فسفاط قفصة، أقول له إن هذا الموضوع مطروح منذ سنة 2008، أي منذ أكثر من 18 عاما وقد طالبنا بتفعيل النشاط وتسوية الوضعية.

زميلي، وضعية اجتماعية تجهلها، لا تستطيع التعبير عنها.

السيد الوزير، قبل الحديث عن موضوع القرض، أود أن أؤكد أنكم تمثلون العقل المدبر للبلاد ومهمتكم تتمثل في جلب الاستثمار والتخطيط للدفع بعجلة التنمية وقد طرحت عليكم في أكثر من مناسبة موضوعا كبيرا، كلكم كحكومة لم يتفاعل أحد حول موضوع تثمين المواد الإنشائية وهو قطاع قادر على خلق الثروة للبلاد والحد من توريد عديد المواد بالعملة الصعبة، لكن وللأسف، عضو الحكومة المسؤول في وزارة الصناعة في سبات عميق، قطاع الفسفاط يشهد تراجعا متواصلا، في حين تكتفي الوزارة بالمشاهدة ومن المفترض ومن باب تحمل المسؤولية ألا يهدأ لها بال إلى حين إيجاد حل لقطاع الفسفاط ولشركة الكبانية الحمراء وللشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية ولشركة نقل المواد المنجمية ولشركة أشغال السكك الحديدية، فهذه الشركات قدمت الكثير لتونس، لكنها اليوم تعيش حالة من الانهيار والجميع يكتفي بالمشاهدة ومحاولة الترقيع.

قرض لتطوير السكك الحديدية، لكن عن أي تطوير نتحدث؟ أي قاطرات؟ وأي عربات ستسير على هذه السكك؟

الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية إشكالياتها أعمق بكثير من مجرد إصلاح خط حديدي، فهي في حاجة إلى دعم مادي ولوجستي لاقتناء عربات جديدة لنقل الفسفاط واقتناء عربات مخصصة لنقل المسافرين على الخطوط البعيدة، بما يحفظ كرامة المواطن ويوفر قطع الغيار ولوازم العمل.

رجال وحرائر السكك، شركة فسفاط، شركة نقل المواد المنجمية وشركة أشغال السكك، هم الوحيدون المتمسكون بديمومة شركاتهم ويعملون في ظروف صعبة للغاية، في غياب شروط السلامة المهنية، فالحوادث القاتلة تتكرر بصفة دورية والقطارات والمحملات والشاحنات والمغاسل والمستودعات، كلها تجهيزات قديمة ومتهالكة والعامل مطالب بأن يواصل العمل متحملا المخاطر بمفرده.

وفي المقابل نكافئهم بعدم التكافؤ في الترقيات ويحرمون من حقوقهم كوصولات الأكل وأزياء العمل وفي منح الخطط الإدارية ومستحقاتهم المالية في الترقيات ومن القروض الاجتماعية التي يتم خلاصها من أجورهم، كما يحرمون من قوانين أساسية جديدة تتماشى مع المقدرة الشرائية في الوضع الراهن.

السيد الوزير، شركة فسفاط قفصة، الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية وشركة أشغال السكك وشركة نقل المواد المنجمية في حاجة إلى حل استعجالي وهي في حاجة إلى موارد مالية حقيقية، لا إلى مجلس وزاري بدون مخرجات، فالسيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية والجهوية التي هي شعارات الحكومة تحتاج إلى الكثير من المال وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم الأستاذ محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل، له ست دقائق، تفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وإطارات الوزارة،

مرة أخرى نتحدث عن قرض لفائدة شركة فسفاط قفصة، سيدي الوزير، هل تعتقدون أن الدعم المالي وحده يمكن أن يحل جميع المشاكل؟

لا بد أن نعترف بأن هذه الشركة تنهار يوما بعد يوم، وهذا يبرز من خلال انهيار الإنتاج من حوالي 8 ملايين طن إلى ما يقارب 1 مليون طن، فالإشكال لا يقتصر على النقل الحديدي فحسب، بل توجد مشاكل على مستوى المناجم والمغاسل والعمال والنقل داخل الحوض المنجمي، إضافة إلى الإشكاليات البيئية وهي كلها لا بد أن تفرض علينا نقطتين أساسيتين.

النقطة الأولى هي التدقيق الشامل فيما يحدث داخل هذه الشركة منذ سنة 2011 إلى يومنا هذا وذلك بالاستعانة بخبراء مستقلين من خارج الشركة.

أما النقطة الثانية، فلا بد من وضع تصور وخطة لإنقاذ هذه الشركة، تلامس جميع الإشكاليات الموجودة في الحوض المنجمي وهذا ما يندرج ضمن مشمولات وزارتكم.

سيدي الوزير، نحن نتحدث أيضا عن مشكلة تؤرق الشركة وهي إشكاليات شركات البيئة والغراسات التي حسب المعطيات المتداولة، حوالي 27 ألف عامل، ولكن بدون تقديم جهد حقيقي بالنسبة إلى الحوض المنجمي. لماذا لا يقع توظيف جزء من هؤلاء في بعض البلديات، يكون له جدوى أفضل من المكوث بدون عمل؟ فاليوم يتطلب هؤلاء نفقات من الشركة ومن المجمع الكيميائي وهي أموال طائلة وهذا ساهم بدوره في انهيار المستوى المالي لهذه الشركة.

سيدي الوزير، لا بد من وضع خطة إنقاذ عاجلة، فنحن مع هذا الدعم المالي، ولكن في رؤية وتصور جديد يمكن أن يعيد البريق إلى شركة فسفاط قفصة

سيدي الوزير، نود أيضا أن نتحدث عن الخط الحديدي عدد 2، لماذا لا نفكر في إعادة تأهيل هذا الخط الرابط بين ماطر وطبرقة؟ ولماذا لا يقع التفكير في ربطه بالجزائر؟ فاليوم لدينا نشاط تجاري متنام مع الجارة الجزائر، كما توجد إشكاليات على مستوى نقل الشاحنات، لذلك نتساءل لماذا لا يتم اعتماد قرض لإعادة تأهيل هذا الخط ويمكن أن يحقق حركية تجارية نشيطة جدا؟

سيدي الوزير، نود أيضا أن نتساءل عن مخطط التنمية 2026-2030، فقد اشتغل عليه عدد من الإطارات والخبراء لمدة تقارب السنة أو أكثر وإلى يومنا هذا ونحن على أبواب الشهر الخامس من سنة 2026، ولكن لم يعرض على المجلس للمصادقة.

ونحن نريد هذا المخطط، فربما من خلاله سنجد بعض الإجابات عن العديد من الإشكاليات المطروحة اليوم سواء على المستوى الوطني أو على مستوى الاستثمار ولا ننسى كذلك المجلات القانونية التي ما تزال غائبة إلى اليوم، فنحن نطالب بضرورة التعجيل بإصدارها على غرار مجلة المياه ومجلة الغابات ومجلة الاستثمار إلى غير ذلك.

أما الجزء الثاني من مداخلتي، السيد الوزير، فسأخصصه على مستوى الدائرة الانتخابية وكما تعلمون شهدت خلال الأيام الماضية مناطق طبرقة وعين دراهم وخاصة عين دراهم، كميات هامة جدا من الأمطار مما أدى إلى انقطاع العديد من الطرقات المحلية والجهوية ورغم الزيارة التي أداها السيد وزير التجهيز، مشكور والتي عاين خلالها معبر ببوش الذي خصصت له اعتمادات قديمة والطريق الوطنية عدد 17، لكن لدي صور لعديد من المناطق هي في الحقيقة دمار شامل، في جهة حمام بورقيبة، وجهة أرض الكاف ومشراوة، هناك مدرسة الشحارير التي ربما ستنجرف خلال الأيام القليلة القادمة نتيجة كميات الأمطار الكبيرة التي تهاطلت على المنطقة.

كما توجد أيضا انجرافات على مستوى الشريط الساحلي بطبرقة وتحديدا في المسلك الرابط بين الإبر ومسرح البحر وهو مشروع بلغت كلفته 06 ملايين دينار وربما سنفقده خلال بضعة أشهر أو خلال السنة القادمة في حال تواصل تهاطل كميات كبيرة من الأمطار. إن الوضعية في الجهة أصبحت مزرية على مستوى الانزلاقات ولذلك نطالب السيد رئيس الجمهورية بضرورة تخصيص زيارة إلى هذه المنطقة وخاصة إلى عين دراهم على غرار الزيارات التي أداها إلى جهات أخرى من تونس الكبرى وإلى جهة نابل وذلك للوقوف على الإشكاليات التي يعاني منها الشريط الحدودي الذي أصبح منهكا وزادت الأمطار الأخيرة في تعميق معاناته نتيجة الانجرافات الكبيرة التي شهدتها المنطقة.

أما النقطة الثانية السيد الوزير فتتعلق بالمصبات الموجودة داخل الملك الغابي والتي أصبحت اليوم تؤرق المواطن رغم تدخل السلطات المحلية والجهوية، ولكن اليوم لا بد من معالجة حقيقية لهذه المصبات، فعلى سبيل المثال يوجد مصب في هضبة، السكان في الأسفل، تنحدر منه جداول المياه في اتجاه سد الخذايرية الذي يتم حاليا إنجاز محطة لتصفية المياه عليه وهو ما قد يتسبب في إشكال بيئي. كما أن المشاريع المعطلة عديدة سيدي الوزير وسأعطي مثالا بسيطا جدا وهو مشروع جهر ميناء الصيد البحري بطبرقة الذي رصدت له اعتمادات منذ سنة 2019، إلا أننا إلى اليوم لم نر أي تنفيذ فعلي لهذا المشروع، فلا بد من حلحلة هذه المشاريع المعطلة، ربما تكون دافعا لهذا الشريط الحدودي، الذي يستحق بالفعل عناية كبيرة ولكم كل الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم فوزي دعاس، له أربع دقائق، تفضل.

السيد فوزي دعاس

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد نائب رئيس المجلس،

السيدات والسادة النواب،

أتدخل اليوم بخصوص اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 16 أكتوبر 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط وهو مشروع مهم من حيث المبدأ، لكنه يطرح في المقابل جملة من التساؤلات الجوهرية.

بداية لا بد من التذكير بأن الإشكال الحقيقي في قطاع الفسفاط ليس فقط في النقل، بل أساسا في الإنتاج، فقد تراجع إنتاج تونس من أكثر من 8.2 مليون طن سنويا قبل سنة 2010 إلى مستويات تراوحت بين 3 و5 ملايين طن خلال السنوات الأخيرة، رغم أن طاقتنا الإنتاجية تفوق 8 ملايين طن. هذا التراجع الحاد كلف البلاد خسائر كبيرة من العملة الصعبة، وأضعف مساهمة القطاع في دعم الاقتصاد الوطني وفي هذا السياق يطرح سؤال منطقي نفسه: ما جدوى تطوير منظومة النقل إذا كان الإنتاج نفسه غير مستقر؟ وهل نحن بصدد معالجة جذور الأزمة، أم أننا نتعامل فقط مع نتائجها؟

السيدات والسادة النواب، إننا لا نعارض مبدأ الاستثمار في البنية التحتية، بل نعتبره ضروريا، ولكن بشرط أن يكون جزءا من رؤية إصلاحية شاملة للقطاع تشمل تحسين الإنتاج ومعالجة الإشكاليات الاجتماعية في مناطق الحوض المنجمي وتعزيز الحوكمة داخل المؤسسات المعنية، كما لا يمكننا أن نتجاهل تخوفا مشروعا يتمثل في وجود خطر حقيقي من أن يتحول هذا القرض في غياب إصلاحات فعلية، إلى وسيلة لتمويل أزمات هيكلية أخرى، بدل أن يكون رافعة للتنمية فقد شاهدنا في تجارب سابقة كيف يتم توجيه القروض بشكل مباشر أو غير مباشر، لتغطية اختلالات التسيير أو النفقات المتراكمة دون تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع. لذلك فإن المسؤولية تقتضي اليوم ضمان الشفافية الكاملة في التصرف في هذا القرض وربط التمويل بأهداف دقيقة ومؤشرات أداء واضحة والتأكد من أن هذا المشروع سيكون له أثر فعلي في تحسين مردودية القطاع.

وفي الختام، زميلاتي وزملائي، إن تطوير السكة الحديدية لن يكون له معنى حقيقي إلا إذا تزامن مع استعادة نسق إنتاج الفسفاط ونجاعة استغلاله، فنحن اليوم أمام خيارين إما أن يكون هذا القرض خطوة في اتجاه الإصلاح الحقيقي أو أن يتحول إلى عبء إضافي دون نتائج تذكر وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، آخر مداخلة، الكلمة للنائب المحترم حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق، تفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا جزيلا سيدي رئيس الجلسة،

مرحبا بضيوفنا الكرام من وزارة الاقتصاد والتخطيط،

مرحبا بكافة الزميلات والزملاء،

قيل لعمر بن عبد العزيز "إن الناس قد ساءت أخلاقهم ولا يقومها إلا السيف" فقال: "كذبتم، يقومها العدل" وكم نحن سيدي رئيس الجلسة، في حاجة إلى عدالة جهوية بين المركزية والجهوية نحو اللامركزية بين صاحب قرار وتخطيط وبرمجة وصاحب ثروات منهوبة ممن يغيب قصدا وعمدا، بين جهات وللأسف سيدي رئيس الجلسة، ما سمي علها وعرفت "نموت نموت" وجهات "يحيا الوطن" وقد أحاول أن أقنع نفسي، سيدي رئيس الجلسة بعدم وجود هذه الأفكار، أجد نفسي وجها لوجه مع حقيقة مرة.

اليوم يأتينا موقف من مساحة إعلامية على لسان الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، اضطراب وانقطاع في التزود بالماء الصالح للشرب بسبب أشغال جارية، في منطقة وأعتقد

أنها تتحدث عن ولايتين، أهم ما شد انتباهي جملة السيد المدير العام " تدعيم القدرة على تحويل مياه الشمال لتغطية أوقات الذروة للسياحة في فصل الصيف مع الاستغلال العادي للمتساكنين".

السيد رئيس الجلسة، نذكر أن لدينا زوارا في طبرقة لتأدية عطلتهم وسياحتهم يضطرون إلى قطع زيارتهم بسبب الانقطاعات اليومية للماء الصالح للشراب في طبرقة. مطالب التزود بالماء الصالح للشرب في التسع معتمديات في جندوبة لأهالي الملكية الجغرافية والتاريخية بكل معاني العدالة، كذلك مياه الري للفلاحة بهدف استقلال غذائي وهوية سيادة وطنية، أضف لذلك مطالب التزود بالكهرباء المتعطلة في التسع معتمديات في جندوبة.

وفي نقطة ثانية سيدي رئيس الجلسة، ماذا عن العفو في جريمة إصدار صك دون رصيد، العقوبة السالبة للحرية وتجريم الحياة الاقتصادية؟

أين نحن من الحجة العادلة؟ وما هي الإنجازات لنطرح عديد التساؤلات؟ المطلوب والمأمول وبكل ما يدعو إليه أهالينا، عفو من أي جهة لإنقاذ العائلات التونسية والاقتصاد التونسي، الذي أصبح ضرورة قصوى.

أما فيما يخص مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 16 أكتوبر 2025 نبارك هذا التوجه وسبب مباركتنا أنه قرض في إطار تحفيز الإنتاج وأن تصبح هذه القروض في كل تنمية لا استهلاكا، لكن نذكر بضرورة قاهرة أنه قبل سنة 2010 كان الإنتاج يقدر بـ 8 مليون طن ليصبح الآن في أدنى إنتاجه، فأين نحن من هذا؟ وأذكر دائما سيدي رئيس الجلسة، أنها لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا وهكذا نكون قد أنهينا المداخلات، نرفع الجلسة لمدة نصف ساعة لنأخذ استراحة قصيرة ونعود على الساعة الخامسة.

(كانت الساعة الرابعة والنصف مساء)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الخامسة والنصف مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة والآن أحيل الكلمة إلى السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب، فليتفضل.

السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

اسمحوا لي في البداية أن أشكر السيد رئيس اللجنة وأعضاء اللجنة على العمل المنجز، فقد تحاوروا تقريبا مع كل الأطراف المعنية وزارة الاقتصاد، وزارة النقل، وزارة الصناعة والحمد لله وافقت اللجنة بإجماع أعضائها على مشروع القانون وهو مشروع يمثل أهمية كبيرة لقطاع نقل الفسفاط للأسباب التالية: تدهور الوضعية المالية لشركة السكك الحديدية بسبب تراجع نقل الفسفاط، اهتراء البنية التحتية للشبكة الحديدية لنقل الفسفاط، عدم تلاؤم الخصائص الفنية لعناصر من الشبكة الحديدية لنقل الفسفاط وهو ما تسبب في أضرار للمعدات نفسها وكذلك للسكة ومكوناتها، عدم استغلال معدات الجر الحديثة وفقا لطاقتها، الاستعداد لنقل كامل كميات الفسفاط المستخرجة من المناجم الحالية التي من المنتظر بحسب برنامج إنتاج شركة فسفاط قفصة أن تستعيد النسق الأقصى لطاقتها الإنتاجية، إضافة إلى دخول مراكز إنتاج جديدة حيز الاستغلال كمنجم أم الخشب في السنوات القادمة وهو مشروع يهتم بكامل المنظومة بأن يجهز نفسه للرفع من الإنتاج، عندما يرتفع الإنتاج إن شاء الله تكون السكة والقاطرات موجودة لنقل الإنتاج إلى مراكز التحويل.

الاستعداد لتلبية الطلب الإضافي على نقل المواد الأولية اللازمة لتحويل الفسفاط، الكبريت مثلا والمواد المصنعة الأسمدة الكيميائية خاصة مع دخول مصنع التحويل المظيلة 2 حيز الاستغلال.

أهداف المشروع: يهدف المشروع إلى تجديد وتطوير جزء من خطوط السكة الحديدية التي تستخدم لنقل الفسفاط ومشتقاته، فضلا عن زيادة الطاقة الاستيعابية للشركة لنقل كميات أكبر من الفسفاط ومشتقاته مما سيساهم في تحسين أداء الاقتصاد التونسي وتحقيق مكاسب مالية للشركات المرتبطة بهذا القطاع. كما سيسمح المشروع بدعم التنمية الإقليمية والجهوية من خلال خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة وتخفيف الضغط على البنية التحتية للطرقات.

مكونات المشروع: المشروع لديه مكونان بالأساس: أولا، الأعمال المدنية يشمل هذا العنصر تنفيذ جميع الأعمال المدنية اللازمة لتجديد وتطوير حوالي 190.5 كم من السكك الحديدية ذات الأولوية للشبكة الجنوبية وإنشاء مصنع للعوارض الخرسانية مسبقة الجهد ويتضمن أعمال إعادة تأهيل الطبقة الأرضية تحت حجارة الترصيص بعمق 20 سم وتجديد هذه الحجارة واستخدام عوارض خرسانية مسبقة الجهد وتجديد القضبان الحديدية والمثبتات الرابطة بينها وبين العوارض.

وتشمل الأعمال تجديد وتطوير خطوط السكك الحديدية الآتية: الخط رقم 5 يقع في ولاية قابس ويبلغ طوله حوالي 18 كيلومتر، الخط رقم 14 يقع في ولاية قفصة ويبلغ طوله حوالي 15 كيلومتر، الخط رقم 17 يقع في ولاية صفاقس ويبلغ طوله حوالي 18.5 كيلومتر والخط رقم 21 يقع بولايتي قابس وقفصة ويبلغ طوله حوالي 129 كيلومتر وسيمول الصندوق العربي -ممول المشروع المعروض أمام أنظار المجلس- جزءا من الخط رقم 21.

بالنسبة إلى الخدمات الفنية يشمل هذا العنصر تحديث الدراسات الفنية والتصاميم والمواصفات وإعداد وثائق مناقصات، أحد النواب تساءل عن هذا، نعم هناك مساندة فنية للشركة في إعداد وثائق مناقصات الأعمال المدنية بالإضافة إلى المساعدة في إجراءات طرح المناقصات وتأهيل المقاولين وتحليل العروض والإشراف على تنفيذ المشروع وإدخال أي تعديلات ضرورية على التصاميم أثناء التنفيذ.

الكلفة الجملية للمشروع قدرت بـ 165.5 مليون دولار أي ما يعادل حوالي 500 مليون دينار تونسي وذلك باعتبار الأداءات وسيساهم الصندوق العربي في تمويله عن طريق قرض بقيمة 16 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 153 مليون دينار تونسي وذلك لاستكمال تمويل أشغال الجزء المتبقي من الخط 21 بنسبة 100%.

الشروط التمويلية للقرض: نسبة الفائدة قارة وتبلغ 3.75% سنويا، فترة السداد 30 سنة منها أربع سنوات إمهال. ذكرت أن الكلفة الجملية للمشروع هي تقريبا 500 مليون دينار يقع تمويلها من خلال قرض من الصندوق السعودي للتنمية بما يعادل 55 مليون دولار، تم

توقيع اتفاقية هذا القرض بتاريخ 22 فيفري 2024 ووقعت المصادقة عليه أمام أنظاركم يوم 12 جوان 2024.

الجزء الثاني قرض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية بـ 10 مليون دينار كويتي أي ما يعادل تقريبا 100 مليون دينار تونسي. تم توقيع اتفاقية القرض بتاريخ 20 نوفمبر 2024 وتمت مصادقة مجلس نواب الشعب على القرض يوم 23 جويلية 2025 واليوم نمر إلى الجزء المكمل، لماذا اليوم وليس سابقا؟ لأن في "chemin de financement" لم يكن الممول الثالث الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بل ممول آخر لم يقع الاتفاق معه، ثم تحولنا إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لإنهاء التمويل.

إذن هذا هو التمويل الذي يهم الجزء المتبقي من الخط 21 الذي يقع بولايتي قابس وقفصة ويبلغ طوله كما قلنا حوالي 129 كم وتساهم الدولة التونسية بقيمة 27.6 مليون دولار في خطة التمويل.

وقع التطرق من قبل العديد من السيدات والسادة النواب إلى أن هذا القرض غير كافي لحل إشكاليات قطاع الفسفاط، أوافقهم 100% في قطاع الفسفاط نتحدث عن منظومة، فيها الإنتاج فيها النقل وفيها التحويل، في هذه المنظومة لدينا عندنا عنصر النقل، هذا لا يعني أن الدولة غير مهتمة بعنصر الإنتاج وبعنصر التحويل والدليل على هذا إبرام اتفاقية قرض مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بتاريخ 23 نوفمبر 2025 بقيمة 110 مليون أورو لفائدة شركة فسفاط قفصة على مستوى الإنتاج وذلك للمساهمة في تمويل اقتناء معدات حديثة للحفر ونقل الفسفاط إلى المغاسل بما يعزز نسق الإنتاج وجودته، إضافة إلى تركيز وحدة متطورة للترشيح بالضغط العالي لمعالجة المياه المستعملة، يعني فيه عنصر بيئي حتى نعالج المياه المستعملة في دورة الإنتاج، هذا فيما يهم عنصر الإنتاج.

أيضا في عنصر التحويل أتممنا المفاوضات مع البنك الإفريقي للتنمية لتعبئة قرض بقيمة 120 مليون دولار للمساهمة في تهيئة وحدات المجمع الكيميائي التونسي الخاصة بإنتاج الحامض الكبريتي والفسفوري وتحسين الأداء الطاقي لوحدات الإنتاج ثلاثي الفسفاط الرفيع بالمظيلة 1 بما يضمن الحد من انبعاثات غاز الفلور وتحسين المناخ الصحي للمتساكنين بالمناطق المحاذية لوحدات الإنتاج وذكر أحد النواب منذ حين وقال أين التأهيل البيئي لكل ما يهم تحويل الفسفاط؟ هناك مشروع للتمويل يهم هذا العنصر.

المثالان يؤكدان على الاهتمام بالفسفاط كمنظومة متكاملة من الإنتاج إلى النقل إلى التحويل وهذا الاهتمام فيه تأكيد على ضرورة تحسين حوكمة المتدخلين الثلاثة وهم شركة فسفاط قفصة، المجمع الكيميائي التونسي والشركة الوطنية للسكك الحديدية، اليوم تعاني الشركات الثلاث من إشكاليات مالية كعديد الشركات العمومية الأخرى، هذه الوضعية لا يمكن أن تتواصل لأنها عبء كبير على ميزانية الدولة، إذ تحرم ميزانية الدولة من إيجاد تمويلات لاستثمارات أخرى، لاستثمارات جديدة في البنية التحتية واليوم التأكيد تقريبا يوميا على المتداخلين الثلاثة في المنظومة على حسن الحوكمة، على حسن التصرف، لأنه من غير المعقول أن نواصل بنفس الطريقة نظرا لقيمة الثروات التي لدينا في الفسفاط ولجودة الفسفاط التونسي، لأننا خسرنا وقتا طويلا.

للأسف، وجدنا أنفسنا في هذه الوضعية لأننا لم نستثمر في البنية التحتية لنقل الفسفاط، لم نستثمر في إعادة تأهيل كل ما يهم عناصر إنتاج الفسفاط، لم نستثمر في كل ما هو بيئي، ولكن أيضا التحويل كله مطروح على الطاولة، هناك إرث كبير على مستوى هذه الشركات، هناك فترة "Une période creuse" لم يحدث فيها شيء على مستوى تعصير وسائل الإنتاج وعلى مستوى تعصير وسائل النقل، اليوم التفتنا بكل جدية إلى هذا القطاع كمنظومة وهذا العنصر اليوم يهم نقل الفسفاط، هناك عناصر أخرى مثلما ذكرت تهم إنتاج الفسفاط وتهم التحويل.

في تدخل من السيدات والسادة النواب، تم التطرق للتداين الخارجي وهذا لضرورة إيجاد التمويلات، لأن التداين بالعملة الصعبة وللتمويلات نحن في حاجة إلى موارد بالعملة الأجنبية وتحدث الكثير منكم على نسبة التداين الخارجي وتطورها بالأرقام والأرقام منشورة على مستوى البنك المركزي التونسي، في آخر تقرير حول الدين الخارجي نشر 2024.

سنة 2020 الدين الخارجي مقسوم على الناتج الداخلي الخام: 66.8 %، سنة 2021: 61 %، سنة 2022: 59.3 %، سنة 2023: 54.6 %، سنة 2024: "chiffre provisoire" 47.5 %، سنة 2025: " chiffre provisoire" 39.1 %،

المنحى تنازلي وهنا أتساءل أحيانا عند قدومي للبرلمان، وبعض السيدات والسادة النواب يصرون على وصف برلمانهم ببرلمان القروض، الأرقام هنا وهي تدل على أن المنحى بالنسبة إلى وزن التداين الخارجي في الناتج الداخلي الخام هو منحى تنازلي وأكرر القول أن القروض هنا هي قروض استثمارية وأن التداين الخارجي ليس جيدا ولا سيئا في حد ذاته، يعتمد على حسن توجيهه فقط، فإذا توجه نحو مشاريع استثمارية وبنية تحتية ستكون لها حتى على المدى المتوسط والطويل آثار إيجابية على الأنشطة الاقتصادية، نعطيكم أمثلة:

الطريق السيارة تونس-مساكن، أولا، تونس-الحمامات، ثم تونس مساكن التي وصلت إلى صفاقس وقابس واليوم راس جدير، تم تمويلها بموارد الدولة، ولكن أيضا بقروض خارجية، ادرسوا آثارها اليوم على تنشيط قطاع النقل على تنشيط التنقل بين تونس العاصمة وبين مختلف جهات الجمهورية.

نفس الشيء بالنسبة إلى تونس- بنزرت أيضا قنطرة بنزرت وإن شاء الله في السنوات القادمة الطريق السريعة تونس-الكاف والطريق السريعة بو سالم، كلها بنية تحتية ضرورية لتنشيط الدورة الاقتصادية، ربما آثارها لا تظهر الآن، لكن أكيد وكل الدراسات في كل الدول أكدت أنه عندما نستثمر في البنية التحتية وفي القطاعات الإنتاجية حتى إذا حصل الاستثمار باللجوء إلى التداين الخارجي لا يوجد إشكال، بل سيخول لك الإنتاج والتصدير في المستقبل وسيمكنك لا فقط من إرجاع خدمة الدين، بل تكوّن فائضا وهذا ما نتمناه، بدل أن تكون تونس دولة تتداين تكون دولة تقرض غيرها من الدول.

"c'est un processus" اتبعته عديد الدول الأخرى وليس مستحيلا على تونس وليس مستحيلا على العقل التونسي، لكن رجاء لا نجعل منه "tabou"، ففي كل مرة نأتي هنا هناك من يقول "برلمان قروض" أو "وزارة قروض"، لسنا في هذا السياق ومن الأفضل أن يكون النقاش أرفع من مثل هذه الأمور، لأن هذا مهم جدا للاستثمار، إذ أن إمكانيات الدولة اليوم لا تسمح بإيجاد كل هذه التمويلات.

أيضا وقع الحديث عن متابعة التنفيذ وهناك من الإخوة من قال ومن يضمن أن هذا القرض لن يستعمل غدا في أغراض أخرى؟ الأمور ليست بهذه البساطة، فهذا قرض أمضت عليه الدولة وفيه ممول

أجنبي يحترم نفسه وفي كل القروض التي تمضيها الدولة التونسية فإن "l'affectation" لا يتم المساس بها، فهناك "une convention" تحدد مجال استعمال القرض واليوم هذا القرض موجه إلى قطاع السكة الحديدية ومن المستحيل أن يوجه غدا إلى قطاع آخر، شأنه شأن كل القروض الموجهة لمشاريع استثمارية بعينها.

كذلك هناك مراقبة، هيئة الرقابة المالية تراقب استعمالات القرض وحتى الممول الأجنبي يشترط أن تكون لديك آليات رقابة داخلية وأن يصله تقرير هيئة الرقابة المالية وهو شرط من شروط التقدم في السحب وهذا لطمأنة السيدات والسادة النواب، فالأمور منظمة ومراقبة ولا يتم استعمال الدين إلا للمشروع المرتبط به.

وهذا يختلف عن الديون الأخرى من نوعية "L'appui budgétaire" فيه "le principe de non affectation" في الميزانية يمكن استعماله في عديد المجالات، لكن القروض المرتبطة بمشاريع استثمارية فيها رقابة كاملة ولا تذهب إلا إلى الاستعمال الذي أخذت من أجله.

وقع التطرق إلى التنمية الجهوية والمخطط التنموي وذكرت عديد الإشكاليات التنموية من قبل العديد من السيدات والسادة النواب في عدة مناطق: سوسة، القصرين، سيدي بوزيد، مدنين، نابل، قابس، المهدية، أريانة، القيروان، تطاوين، بنزرت، الكاف، جندوبة، قفصة، صفاقس إلى آخره، هناك مناطق تحتل أعلى ترتيب مؤشر التنمية الجهوية وأخرى في وسط الترتيب وأخرى في آخر ترتيب التنمية الجهوية.

ما نريد قوله أن الإشكاليات موجودة في كل المناطق، لكن ما نحن متأكدون منه اليوم هو أنه لا وجود لنية لتهميش جهة أو أخرى حتى في توزيع الاعتمادات بالنسبة إلى التنمية الجهوية نعتمد على مؤشر، فسرناه في عديد الأحيان هنا، مؤشر موضوعي هو مؤشر التنمية الجهوية وعندما نقول موضوعي فهذا لا يعني أنه مثالي، ففي كل مؤشر هناك إيجابيات وسلبيات، ويمكن انتقاده من الزاوية التي نريدها، فالمنطقة التي لا تضم عددا كبيرا من السكان قد تعتبر أنها ظلمت والمنطقة التي تضم عددا كبيرا من السكان قد تعتبر أيضا أنها ظلمت، لكن أمام هذه الوضعية يجب القيام باختيار وهذا الاختيار اليوم موجود على مستوى استعمال مؤشر التنمية الجهوية كمفتاح وآلية لتوزيع اعتمادات التنمية الجهوية بين المناطق وهذا لا يمنع أنه عندما تكون هناك حاجة ملحة لأمور استعجالية، فإن الدولة تقوم بدورها، ولكن بصفة منظمة في إطار وزارات قطاعية تعمل وفي إطار لجان تشتغل ويتم النظر في الحالات المستعجلة ومحاولة حلحلة الإشكاليات التي تمر بها.

المخطط التنموي، وقع الانتهاء من المشروع الأولي، وسيادة رئيس الجمهورية حريص كل الحرص على أن يقطع هذا المخطط مع الماضي وأن يكون مستجيبا لطموحات التونسيين والتونسيات وان شاء الله عندما يقع التداول حول هذا المشروع على مستوى مجلس الوزراء طبيعي بالإجراءات الدستورية أن يحال إلى مجلس نواب الشعب وإلى المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

لكن فقط تذكير بالنسبة إلى من قالوا أننا دخلنا في سنة 26، في السابق مخططات التنمية تقع المصادقة عليها تقريبا في جويلية من السنة الأولى للمخطط، يعني "juste pour relativiser" حول ما قيل بالنسبة إلى التأخير في عرض مخطط التنمية على مستوى مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

سيادة الدولة على ثرواتها، موضوع وقع التطرق له، ينص الدستور على أن كل الاتفاقيات الخاصة باستغلال الثروات الطبيعية تمر أمام مجلس نواب الشعب وهو ما يكرس سيادة الشعب على ثرواته، سيادة الدولة على ثرواتها، لكن هذا لا يعني الانغلاق أمام الاستثمار الأجنبي في هذا المجال، لاستغلال الثروات الطبيعية نكون في عديد الأحيان في حاجة إلى مستثمرين لهم القدرة الكبيرة على الاستثمار ونحن منفتحون على الاستثمار الأجنبي، لكن دائما بالمحافظة على سيادة الدولة التونسية على ثرواتها، المحافظة على حقوق الدولة التونسية وعلى حقوق الشعب التونسي وعلى حقوق الأجيال القادمة.

وهي فرصة ربما تتاح لي هنا لأدعو السيد رئيس المجلس إن شاء الله إلى التسريع في النظر -وقد تطرق إلى هذا الموضوع بعض السيدات والسادة النواب- في الاتفاقيات المتعلقة بمشاريع الطاقات المتجددة وهي معروضة أمام مجلس نواب الشعب، اليوم ترون الوضع على المستوى الدولي وترون أنه عندما تقع أزمة طاقية على المستوى الدولي نشعر بها بشدة في تونس، لأن ميزاننا التجاري يمثل فيه العجز الطاقي تقريبا 60%، كل دولار إضافي في سعر برميل النفط وكل دولار إضافي في سعر الغاز الطبيعي له تأثير كبير على ميزانية الدولة، اليوم الخيار الأسلم والخيار الاستراتيجي لتونس هو الاستثمار في الطاقات المتجددة.

فرحنا كثيرا عندما دخل مشروع القيروان حيز الإنتاج أواخر سنة 2025 وفرحنا كثيرا عندما تم أمس تدشين محطة توزر لإنتاج 50 ميغاواط ونفرح كثيرا أيضا بتدشين مشروع آخر في سيدي بوزيد لإنتاج 50 ميغاواط وإن شاء الله نواصل هذه الديناميكية بالعرض في أسرع وقت والمصادقة على الاتفاقيات التي تهم إنتاج الطاقات المتجددة، لأن ذلك ما يحقق لنا حقيقة استقلاليتنا على المستوى الطاقي، ويوفر لنا أموالا كثيرة ويجنبنا كل الاضطرابات على المستوى الدولي التي تهم أسعار النفط أو أسعار الغاز الطبيعي.

وقع الحديث عن مشاريع القوانين، أين هذه القوانين؟ العمل جاري في مختلف الوزارات بالتنسيق مع مصالح التشريع لدى رئاسة الحكومة لإعداد نصوص القوانين والأوامر التطبيقية والهدف في حد ذاته ليس إصدار القوانين، بل التأكد من أن محتوياتها سيكون لها أثر على القطاعات المستهدفة وستقطع مع سلبيات النصوص السابقة.

لكن توازيا مع هذا ضروري أن نشير إلى وجود مجهودات كبيرة على الأقل للتعامل مع النصوص الموجودة وبذل أقصى الجهود لتسريع كل ما هو إجرائي وهذا ما نعمل عليه على مستوى الحكومة وقد تمكنا من حلحلة عديد الاستثمارات التي لم تكن إشكالياتها مرتبطة بالنصوص القانونية، بل إشكاليات مرتبطة بالإجراءات الإدارية وهذا ما نسمعه حتى من المستثمرين تونسيين كانوا أم أجانب، يقول العديد منهم ربما لست في حاجة إلى مراجعة قانون الاستثمار، بل إلى تيسير الإجراءات الإدارية.

إذن توازيا مع العمل على إعداد النصوص التشريعية وعلى الأوامر الترتيبية كل المجهودات مبذولة بإشراف السيدة رئيسة الحكومة على تذليل كل ما هو إجرائي بالنسبة إلى المشاريع التي تهم القطاع الخاص وقد نجحنا بالفعل في حلحلة عديد الإشكاليات التي تواجه عديد المؤسسات الخاصة واليوم سمعت زملاءنا من ولاية المنستير يتحدثون عن شركة خاصة ونحن نقول لهم أن الوزارة منفتحة على دراسة الموضوع، والنظر في كيفية إيجاد إمكانية قانونية تحفظ حقوق جميع الأطراف وتحفظ حقوق الدولة التونسية، تحفظ حقوق "OACA" وتحفظ حقوق المستثمر، نبحث في كيفية حل الموضوع.

أيضا دليل آخر على وجود ديناميكية، ربما لا نتحدث عنها كثيرا، منذ حين قال أحد السادة النواب أن نسبة السحب من القروض لا تتجاوز 2% والحال أنني أود معرفة المصدر، لأننا اليوم وصلنا إلى 48% كنسبة سحب على القروض الخارجية، بينما كنا في حدود 38 أو 36% تقريبا في السنة السابقة، هناك تقدم كبير على مستوى نسب السحب على القروض الخارجية وإذا قلنا أن نسبة السحب تطورت إيجابيا فإن هذا يقابله أكيد تطور في نسب الإنجاز، لأنك لا تستطيع سحب مبالغ إضافية إلا إذا رأى الممول أنك تتقدم في المشروع الذي يتم إنجازه.

وعلى سبيل المثال بالنسبة إلى المحفظة الجارية مع البنك الدولي فإن نسبة السحب اليوم تبلغ 60% ، لذلك عندما أسمع من يتحدث عن نسبة 2 %، أتساءل عن مصدر المعلومة ومن المهم أن أوضحها، لأن العمل حثيث وجاد لتسريع نسب إنجاز المشاريع العمومية خاصة الممولة بقروض وبتمويلات خارجية، لأن ذلك في مصلحتنا، فكلما نسرع في الإنجاز بقدر ما ينتج المشرع في المستقبل أو يساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية وبالتالي يسدد كلفته مع الوقت بمساهمته في تطوير الناتج الداخلي الخام وبمساهمته في تطوير الصادرات، بما يمكن الدولة من الإيفاء بكل سهولة بكل ما هو محمول عليها على مستوى خدمة الدين.

بالنسبة إلى العودة للمؤسسات العمومية، أنا اليوم كوزير للاقتصاد والتخطيط الوزارة مكلفة بالتعاون الدولي وليس بالقروض فقط، بل أيضا بالتعاون الدولي الفني والاستثمار الخارجي، لا بأس أن نقول أن الاستثمار الخارجي قد ارتفع وربما سأجيب بالأرقام في سؤال شفاهي لاحق عن سنوات 2023 و 2024 و2025 وهذا ما نعمل عليه على مستوى الوزارة وبالتنسيق مع كل الهياكل المتدخلة لجذب الاستثمارات الخارجية ولجذب الهبات الموجهة لمشاريع تنموية، لخلق مناخ ثقة وخلق استعداد لدى الممولين الأجانب لتمويل الحاجيات التنموية لتونس بناء على خياراتنا الوطنية.

عندما نتقدم بمشروع إلى ممول أجنبي يهم استثمارا معينا في البنية التحتية، فإن "le département sectoriel concerné" وزارة التجهيز أو وزارة البيئة أو وزارة الصناعة أو وزارة الفلاحة هو الذي قام بخياره وقال لدي هذا المشروع وقد أعددت له دراسة وأرغب في الاستثمار فيه، ثم تعقد اجتماعات على مستوى الإدارات التونسية وبعد ذلك تعقد اجتماعات مع الممول الذي يرسل لجانه الفنية لدراسة المشروع، إلى أن نصل في النهاية إلى الموافقة على القرض وإمضائه، ثم نعرضه على البرلمان للمصادقة عليه، أحيانا يستغرق ذلك عاما ونصف أو عامين وأحيانا أكثر وقد سألني أحدهم عن المشاركة في اجتماعات الربيع، بالفعل الهدف من هذه المشاركات هو الحفاظ على الثقة مع الممولين الأجانب والدفاع عن صورة تونس وعن الاقتصاد التونسي مع الممولين الأجانب وأؤكد لكم أن مع كل الممولين هناك استعداد كبير للمساهمة في تمويل المشاريع التي يقترحها الجانب التونسي وأعيد القول بناء على خياراتنا الوطنية وبالحفاظ التام على السيادة الوطنية.

وفي نفس السياق قلت أنني أتمنى كوزير اقتصاد وتخطيط ألا أضطر إلى المجيء إلى البرلمان للدفاع عن قرض ستأخذه شركة فسفاط قفصة أو شركة السكك الحديدية أو المجمع الكيميائي التونسي وأتمنى أن يأتي يوم يتحصلون فيه على التمويلات بدون ضمان الدولة وهذا يتم عندما تتحسن الحوكمة ويكونوا قادرين على تحقيق المرابيح وتكون قوائمهم المالية نظيفة وجاهزة في وقتها، عندها يستطيعون بمفردهم مناقشة الممولين الدوليين وتمويل مشاريعهم مباشرة وسوف لن يكون الوزير المكلف بالتعاون الدولي في حاجة إلى المجيء إلى البرلمان وسوف لن يكون البرلمان في حاجة إلى المصادقة على المشاريع التي تمولها المؤسسات العمومية، هذا ما نتمناه ولدينا بعض المؤسسات العمومية التي هي في وضع جيد والتي تتوجه بنفسها للحصول على قروض خارجية لشراء الآليات، مثل "CTN" عندما قامت بشراء باخرة لم تحصل على ضمان الدولة لأن الجهة التي مولتها ارتأت أن حالتها المالية تسمح لها بالاستجابة لشروط سداد القرض.

أما اليوم وأمام المؤسسات التي تعيش حالة مادية صعبة، فإن دور الدولة هو مساندتها في تمويل مشاريعها وكمثال لهذه المساندة تقديم ضمان الدولة للقروض التي تتحصل عليها هذه المؤسسات.

السيد رئيس المجلس، بسرعة، سأجيب فقط عن بعض الأسئلة التي تهم السكك الحديدية، الخط 11 القلعة الصغرى-القصرين، الجزء الأول بين القلعة الصغرى والقيروان اكتملت مرحلة دراسته وجاري البحث عن التمويل.

تأهيل الخط 6 تونس-القلعة الخصبة-القصرين، انطلاق طلب العروض لتأهيل الخط عدد 6 خلال شهر ماي 2026 بعد استكمال الملحق مع مكتب المساندة.

مترو الساحل، هو مشروع في مرحلة الدراسات التي ستحدد الجوانب الفنية والمالية والعقارية وقد تم مبدئيا توفير التمويل لإنجاز الدراسات.

وقع الحديث عن الخط عدد 2، هو خط انقطع بسبب سد سيدي البراق واليوم هناك دراسة لإيجاد مسار جديد ونفس الشيء بالنسبة إلى الخط قابس-مدنين.

وقد أشار السيد النائب إلى أن المشروع يعود إلى سنة 1981، غير أنه منذ سنة 1981 إلى اليوم صارت العديد من التطورات على مستوى المسار الأصلي، ومن الضروري أن تتم إعادة دراسة المسار حتى تتم الأمور بالجدية المطلوبة.

السيد الرئيس، هذا ما لدي، بارك الله فيكم على تفاعلكم وشكرا لكم وتبقى بطبيعة الحال الأسئلة الخصوصية التي تهم قطاعات معينة، وزير الاقتصاد والتخطيط لا يفيدكم في بالإجابة عنها باعتبار الاختصاص. شكرا جزيلا، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط على كل هذه البيانات والإفادات القيمة والآن نمر للتصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 63 موافقون دون احتفاظ و3 رافضون.

إذن التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ 8، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ 0، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ 0. إذن 71 موافقون دون احتفاظ و3 رافضون.

إذن نتيجة للتصويت ننتقل إلى مناقشة المشروع والآن أحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

المصدح للجنة. تفضل.

السيدة المقررة

مشروع قانون يتعلق بالمو افقة

على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 16 أكتوبر 2025

بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الاذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: إذن 70 موافقون مقابل محتفظ واحد و4 رافضون.

إذن التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ 3، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ 0، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ 0. إذن النتيجة 73 موافقون مقابل محتفظ واحد و4 رافضون. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة.

المصدح للجنة.

السيدة المقررة

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بواشنطن بتاريخ 16 أكتوبر 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ قدره 16 مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 68 موافقون مقابل 3 محتفظين و5 رافضون.

إذن التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ 3، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ 0، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ 0. إذن النتيجة71 موافقون مقابل 3محتفظين و5 رافضين. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 66 موافقون مقابل 2 محتفظين و5 رافضين.

إذن التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ 5، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ 0، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ 0. إذن النتيجة 71 موافقون مقابل 2 محتفظين و5 رافضون وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 16 أكتوبر 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط عدد 6 لسنة 2026.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء.

شكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية.

الشكر موصول وبالغ التقدير للسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له ونحن سعداء بأن يرافقوننا في الجزء الموالي من هذه الجلسة والمتعلق بالأسئلة الشفاهية على أنه وفي خصوص القوانين المتعلقة بالطاقة المتجددة وشخصيا أشكر لجنة الصناعة على المجهود الذي بذلته في دراسة المقترحات الخمسة وفي الاستماع إلى مختلف المتدخلين وتنظم الأكاديمية البرلمانية غدا يوما دراسيا لهذه القوانين وإثر ذلك سيجتمع المكتب ويعين جلسة في أقرب وقت ممكن ونحن نعلم مثلكم ومثل الوظيفة التنفيذية وأن هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة ولذلك فإن المشرع كعادته عليه أن يدرس ويتمحص هذا الموضوع لأنه عندما تعرض القوانين على المصادقة يجب أن يكون على بينة تامة من هذه القوانين ولذلك أعتقد أنه منذ تعهد المجلس بهاته القوانين تم النظر فيها في وقت قياسي وإن شاء الله في القريب العاجل سوف يقع تعيين الجلسة العامة.

شكرا سيدي الوزير، إذن نرفع الجلسة لبضع دقائق ثم نستأنفها للاستماع إلى الأسئلة الشفاهية.

(كانت الساعة السادسة وخمسة عشر دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
وتوجيه أسئلة شفاهية
إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

(كانت الساعة السادسة وخمسا وعشرون دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب المحترمون،

ننتقل إلى النقطة الثانية في جدول أعمال هذه الجلسة العامة وتتضمن ثمانية أسئلة شفاهية إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط وذلك عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور وبأحكام الفصل 130 من النظام الداخلي حيث تكون الترتيبات على النحو التالي:

أولا، يتولى النائب عرض سؤاله في مدة لا تتجاوز عشر دقائق.

ثانيا، يتولى عضو الحكومة تقديم جوابه لمدة لا تتجاوز عشر دقائق.

ثالثا، للنائب الحق في التعقيب مرة واحدة لمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

هذا ويمكن للسيد الوزير إن رغب في ذلك أن يتولى تقديم بعض التوضيحات والإضافات بخصوص مختلف الأسئلة الشفاهية المطروحة وذلك لمدة لا تتجاوز خمس عشرة دقيقة وهو ما من شأنه أن يساهم في مزيد توضيح بعض النقاط العالقة إن وجدت.

ننطلق إذن وتباعا في استعراض الأسئلة الشفاهية لهذه الجلسة.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد محمد أمين الورغي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السؤال الشفاهي الأول للزميل المحترم السيد محمد أمين الورغي الكلمة للزميل المحترم وله عشر دقائق على أقصى التقدير، فليتفضل. المقعد رقم 9.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، شهدت أسعار المواد الغذائية التي تمثل 30% من الإنفاق التونسي تسجيل ارتفاع قياسي خصوصا في أسعار اللحوم والخضروات فاقت أحيانا 40% وفي ظرف وجيز، في المقابل بقيت الأجور شبه جامدة إلى اليوم حتى بالزيادة المقررة في قانون المالية 2026 وليس لدينا الى اليوم أي معطى واضح في الحقيقة ولا نعرف قيمة الزيادة ويطرح كل التونسيين نفس السؤال وبالتالي السيد الوزير لو كانت لديك معلومة فيمكنك أن تقول لنا متى يتم تفعيل هذه الزيادة؟

أدى الارتفاع في الأسعار إلى تآكل واضح في القدرة الشرائية حيث فقد الدينار جزءا هاما من قيمته وارتفعت كلفة العيش بشكل أثقل كاهل الطبقة الوسطى والفئات الهشة وأغلب الطبقة الوسطى هم من العملة والموظفين ومن الذين أجور غير مرتفعة كثيرا أو الطبقة والفئات الهشة التي تعيش بالمنح الاجتماعية وكما قلت بقيت هذه الأجور ثابتة ويعاني التونسي اليوم كثيرا في الحقيقة في علاقة بالمقدرة الشرائية وأصبح تقريبا يخجل حين يدخل الأسواق فقد لاحظنا انخفاضا رهيبا في وتيرة ومعدل الاستهلاك في الأسواق والمساحات الكبرى وهنا نسأل السيد الوزير، ما هي الإجراءات الآنية والعلمية التي اتخذتها وزارة الاقتصاد والتخطيط للحد من تدهور القدرة الشرائية للمواطن التونسي؟ هل هناك برنامجا واضحا لربط الأجور بمؤشرات التضخم أو على الأقل التخفيف من الفجوة بين الدخل وكلفة العيش؟

سيدي الوزير، أريد أن أسألك عن نقطة أخرى كيف يحسب معدل التضخم وماذا تضعون في السلة تحديدا؟ فهل نضع فيها اللحم والدجاج والخضروات وبعض المواد المدعمة مثل الدقيق والمقرونة والكسكسي التي تعتبر أسعارها ثابتة منذ سنوات وتكون القيمة الكبيرة لكن لا تؤثر كثيرا على السلة التي نأخذها يعني يجب أن نأخذ اليوم سلة 200 دينار وفيها مقرونة وقمح وأرز والباقي فيه اللحم وسعره مرتفع سيكون مؤشرا صحيحا حين نحسب 5% فيجب أن نحسب أساسيات التونسي وما يستهلكه حقا ونحذف منها سلة المواد المدعمة والمواد الأساسية مثل المقرونة والأرز وغيرها ونحسب باقي المواد التي يستهلكها التونسي يوميا.

نقطة أخرى هي السياسات المعتمدة لدعم الفئات الأكثر تضررا خاصة وأن نسبة هامة من التونسيين أصبحت مهددة بالفقر والانزلاق نحوه فقد فقدت الطبقة الوسطى تقريبا جزءا هاما من التونسيين.

سيدي الوزير، نلاحظ أيضا أن الاقتصاد التونسي مازال معتمدا بشكل كبير على التوريد وهنا نسبة الواردات وهي نسبة هامة منها تعتبر نسبة استهلاكية وهو ما يجعل السوق التونسية رهينة تقلبات الأسعار وسعر الصرف والتحولات الجيوسياسية ونرى التقلبات الحاصلة في الشرق الأوسط فإن هناك بعض المؤشرات تثبت تأثيرها على ميزانية الدولة وهنا أريد أن أسأل السيد الوزير في علاقة بهذه المؤشرات وبتقرير صندوق النقد الدولي وأريد أن أعرف موقفك سيدي الوزير من تحذير صندوق النقد الدولي الذي أطلقته منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ضمن تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي مؤكدا أن الاستقرار المالي في تونس بات مهددا بشكل مباشر جراء التوترات الجيوسياسية المتصاعدة.

نقطة أخرى هي أن المواطن التونسي لا يلمس انعكاسا حقيقيا فيما يعلن عنه من نسب نمو والتي تبقى دائما ضعيفة في حدود 1 و2% في أفضل الحالات وهي نسب لا تخلق الثروة وهنا نتحدث عن مواطن شغل وأيضا كل المسائل الملموسة التي يراها المواطن التونسي.

سيدي الوزير، أريد أن أفهم كيف تفسرون هذا التباين بين المؤشرات الاقتصادية المعلنة والواقع المعيشي الصعب للمواطن؟ وما هي رؤية الوزارة لتحقيق التوازن الحقيقي بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية؟ شكرا.

إجابة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق. فليتفضل.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب،

وتحية على قدرتك لأنك "vous avez actualisé la question" والسؤال منذ 2024 وقلت في إجابتي أنه حصلت في الأثناء عدة أشياء وأنت ربطت في تدخلك الآن بكل ما يحدث على مستوى الساحة الدولية. سأقول أولا بأنه من المهم الإشارة هنا أن وزارة الاقتصاد والتخطيط لا تتدخل مباشرة ولا بشكل مباشر فيما يهم مراقبة الأسعار، ولكنها تساهم من خلال الحرص على إدراج الإصلاحات المناسبة ودفع حركية التنمية الاقتصادية في تحسين العرض الجملي للسلع والخدمات وفي ذات الوقت رفع الدخل الفردي للمواطن بما يساعد على تعزيز المقدرة الشرائية كما يتم العمل على إحكام السياسات المالية والمحافظة على ديمومة التوازنات بما يمكن من تخفيف الضغوط التضخمية بصفة عامة.

السيد النائب، أنت قلت ما هي الإجراءات التي تتخذها الوزارة؟ كما قلت لا توجد إجراءات مباشرة لكن هناك إجراءات لدعم الديناميكية الاقتصادية وتحسين مستوى العرض فضلا عن برامج التنمية الجهوية والتنمية المندمجة التي تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي بالمناطق الداخلية ولفائدة الفئات الهشة خاصة من خلال خلق مواطن شغل.

أيضا نساهم في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة وكما ترى أركز على مستوى توفير العرض لأن المشاريع تتطلب الاستثمارات والإنتاج إذن سيزيد العرض.

أيضا الدفع نحو تكريس سياسة جبائية عادلة تسهم في تخفيف الضغط على الفئات الضعيفة والمتوسطة وجدير بالتذكير هنا بأهمية المراجعة التي وقعت في جدول الضريبة على الدخل بالنسبة في إطار قانون المالية 2025 وما ترتب عنه من الترفيع آليا في دخل الفئات ذات الدخل الضعيف تتذكرون هنا على مستوى مجلس نواب الشعب عند المصادقة على قانون المالية 2025 فقد وقعت مراجعة جدول الضريبة ونتج عنها أساسا ترفيع الدخل الصافي لعديد الفئات الهشة.

هل هناك خطط أو برامج مستقبلية لرفع الأجور بما يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة؟ طرح هذا السؤال قبل أن يتم إقرار الزيادة في الأجور وتفعيلا لحرص سيادة رئيس الجمهورية على المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين تضمن قانون المالية لسنة 2026 الزيادة في الأجور بالنسبة للقطاع العام والقطاع الخاص وجرايات المتقاعدين وستحدد نسبة الزيادة وتاريخ التطبيق بأمر.

ما هي الإجراءات المتخذة لدعم الفئات الأكثر تضررا من ارتفاع الأسعار؟ تم اتخاذ عديد الإجراءات في إطار تعزيز الدور الاجتماعي للدولة في السنوات الأخيرة نذكر منها:

الترفيع في مقدار التحويلات المالية الشهرية المباشرة المسندة للعائلات محدودة الدخل من 240 دينارا لسنة 2024 إلى 260 دينارا لسنة 2025 والترفيع في عدد العائلات المنتفعة بما يفوق 385 ألف عائلة.

إقرار الزيادة في الأجر الأدنى المضمون بنسبة 7.5 % بداية من جانفي 2025.

تحسين جرايات التقاعد بعلاقة مع الترفيع في الأجر الأدنى للمضمون والزيادة في الجرايات الدنيا.

التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء من 13% الى 7% للعائلات التي لا يتجاوز استهلاكها الشهري 300 كيلواط.

وفي نفس السياق وسعيا لدعم القدرة الشرائية للمواطنين من خلال المحافظة وخلق مواطن شغل لائقة تم إصدار القانون عدد 9 لسنة 2025 في 21 ماي 2025 المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة.

أيضا إنهاء العمل بآلية تشغيل عمالة الحضائر الجهوية والحظائر الفلاحية وإقرار تسوية لفائدة العمل على حسب الفئة العمرية منها المعنية بالإدماج في الوظيفة العمومية وفق الشغورات المحددة.

كيف تتعامل الوزارة مع تأثيرات التضخم على السلع والخدمات الأساسية؟ نرجع الى "l'objectif fondamental" للوزارة وهو " l'action du côté de l'offre" من خلال تسهيل وتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار الخارجي، ولكن نتحدث أيضا هنا عن مجهود الدولة بصفة عامة إذ تم بذل جهود مكثفة للتحكم في التضخم وحصره في مستويات مقبولة مع التركيز على توفير المواد الأساسية في السوق بصفة منتظمة بفضل تكوين مخزونات احتياطية وتكثيف المراقبة للحد من المضاربات والتصدي للاحتكار وكذلك مزيد تنظيم مسالك التوزيع.

وترون هنا أيضا حرصا كبيرا من سيادة رئيس الجمهورية بصفة مباشرة على كل ما يهم مقاومة المضاربة والتصدي للاحتكار وتنظيم مسالك التوزيع وقد كللت هذه المجهودات بالطبع إلى جانب السياسة النقدية بالتوفق في التحكم في معدلات التضخم والنزول بها تدريجيا من 7% سنة 2024 إلى 5.3% سنة 2025 وآخر "publication" فيها تقريبا 5% بالنسبة لشهر مارس 2026 مما يعني أن هناك تحكما في التضخم. هل هناك سياسات لدعم القطاعات الاقتصادية لتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات؟

تسعى الدولة إلى الارتقاء بنسق النمو إلى مستويات أعلى من خلال دعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وتعزيز الابتكار والبحث والتطوير وتحفيز الاستثمار المنتج بهدف تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الصدمات وتحسين التنافسية بما يتيح الرفع في الإنتاج المحلي لم تكن النتائج كما أردناها لكن ربما الجاحد من يرى أن الاقتصاد التونسي لم يصمد أو أن مؤشراته لم تتحسن إذ صار التحسن في مؤشرات نسب النمو والتضخم لكن ليس بالنسب التي نأمل.

دائما في إطار ترشيد الواردات أو التقليل من الاعتماد على الواردات تجدر الإشارة إلى صدور المنشور الأخير للبنك المركزي عدد 4 لسنة 2026 وذلك في إطار التحكم في الواردات والذي يفرض على موردي المنتجات التي توصف بغير ذات أولوية تمويل وارداتهم بنسبة 100% من أموالهم الذاتية أي دون وساطة بنكية. كيف تسعى الوزارة إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على المقدرة الشرائية؟ يصب السؤال أيضا في الأسئلة الأخرى من خلال السعي إلى دفع نسب النمو والحد من التضخم.

أرجع للملاحظة التي قلتها سيادتك في خلال تدخلك والتي تهم " les paniers" صحيح أننا حين نقول نسبة التضخم "c'est sur la base d'un indice des prix à la consommation" مستوى معدل الأسعار عند الاستهلاك وهو مؤشر "composite" فيه عديد المواد التي نتابع أسعارها خلال مدة معينة فإن كل عائلة من المواد فيها "pondération" بالطبع نعطيها "point" مثلا "les biens alimentaires" وكل ما هو "loisirs" وخدمات لها وزن والسكن له وزن وتقول لي كيف نحدد هذا الوزن؟

لا يستهلك التونسي اللحم اليوم كما كان يستهلكه قبل عشر سنين اليوم التونسي فربما يحبذ في اختياراته "loisirs" أكثر مما اعتاد أن يستهلكها في السابق وهذا نحدده بناء على استطلاعات المستهلكين التي يقوم بها المعهد الوطني للإحصاء ويحدد "des pondérations" ولدينا خلال هذه السنة استطلاعات جديدة للاستهلاك ومن خلالها "des pondérations" وربما من المحتمل أو من الوارد جدا أن نرى مراجعة "des pondérations" في علاقة بنتائج استطلاعات المستهلكين.

تأثير الواردات على التضخم هناك ما يسمى التضخم المورد إذا كانت لديك إشكالية على المستوى الدولي مثلا في ارتفاع سعر البترول أو في...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

أو ارتفاع أسعار بعض الأسمدة الكيماوية أو في ارتفاع النقل الدولي قد يؤثر هذا على مستوى الأسعار في تونس لكن تأكدوا السيد النائب أن الدولة والحكومة تعمل بكل أجهزتها لمراقبة الوضعية على المستوى الدولي حتى لا يكون لها انعكاس سلبي على مستوى القدرة الشرائية للمواطن التونسي. شكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب الزميل المحترم السيد محمد أمين الوري في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ فليتفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، عندما نتوجه إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط، بما أنها وزارة أفقية، من المفروض أنها اليوم تشرف على كل الوزارات فعند الحديث عن انخفاض في نسبة الاستهلاك بالنسبة للمواطن التونسي أو أيضا عن معدلات التضخم أو عن القدرة الشرائية للمواطن التونسي، فإن ذلك يتطلب تدخل العديد من المتدخلين كوزارة الفلاحة ووزارة التجارة ووزارة الداخلية ونتحدث عن عوامل متعددة والتي تحتاج إلى توجيهات من وزارة الاقتصاد والتخطيط، كيف يمكننا توفير للمواطن التونسي خدماته الأساسية وحاجياته الاستهلاكية بأسعار معقولة ولا ننتظر أن تتدهور القدرة الشرائية للمواطن لأنني لا أعتقد أن وزارة التجارة ستعمل وحدها بخصوص تحديد الأسعار كل هذا يتطلب دراسة على مستوى الإنتاج، على مستوى الموسم الفلاحي وعلى مستوى دعم الفلاح التونسي وكيف يمكننا تنمية منظومة الإنتاج، كيف يمكننا تحسين منظومة التوزيع وأيضا منظومة العرض ومنظومة الطلب.

كل هذا تتولى القيام به وزارة التخطيط بناء على إحصائياتها وكما ذكرت فإن المعهد الوطني للإحصاء الذي من المفروض أن يتولى القيام بكل هذه الإحصائيات، لذلك فعندما نتساءل عن الإجراءات التي اتخذتها وزارة التخطيط وبالتالي فإن دورهم السيد الوزير يتمثل في دراسة هذه الظواهر وتقديم المؤشرات لبقية الوزارات بما في ذلك حتى على مستوى مخطط التنمية.

فأود أن أجد غدا في مخطط التنمية كيف يمكن مضاعفة الإنتاج الفلاحي، كيف يمكننا الترفيع من نسق العرض، من نسق الطلب، كما أننا سنحاول أن نحد من الواردات ونحاول توجيه التونسي أكثر بأن يصنع محليا وبهذه الطريقة يبحث عن طريقة للتصدير أفضل، نحاول الحد من واردات الحاجيات التي لنا مثيل لها في تونس، كل هذا يمكن أن يؤثر على منشور البنك المركزي الذي له علاقة بالتأثيرات، فأغلب الخبراء ذكروا أن له تأثير محدود على احتياطي العملة، ولكن سيكون له تداعيات كارثية فيما بعد على مستوى "PME" أي على مستوى الشركات الناشئة وعلى الشركات المتوسطة الذين يوردون منتوجات والذين بنوا "Leur plan commercial sur l'importation" سيجدون أنفسهم في مشاكل كل سنة، بل ربما أكثر من كل هذا من سينتفع أكثر؟ هم البنوك الذين يبحثون حاليا كالعادة عن حلول بديلة مثل "les crédits participatifs" التي أصبحنا نتحدث عنها.

وفي الحقيقة أريد السيد الوزير أن تجيبني عن تقرير صندوق النقد الدولي لأنني أريد أن أفهم وسأترك لك بعض الوقت، دقيقتان كما أريد أن أفهم تداعيات هذا المنشور لأنه من المهم جدا ونحن نتحدث عن مصدر يتولى تحليل السياسات الاقتصادية الموجودة في كل العالم وقدم اليوم مؤشر أن ناقوس الخطر قد رن، لذلك نريد إجابة واضحة بخصوص هذا التقرير، شكرا.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد سامي رايس

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، إذن نجدد الترحاب بالسيد الوزير، وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة الفريق المرافق له الذي يحضر معنا اليوم في رحاب مجلس نواب الشعب.

السؤال الشفاهي الموالي للسيد الزميل المحترم السيد سامي رايس، له عشر دقائق على أقصى تقدير، فليتفضل، سيكون للسيد الوزير الوقت الكافي من أجل التفاعل مع كل الأسئلة الشفاهية، تفضل.

السيد سامي رايس

مرحبا مرة أخرى بالسيد الوزير وجميع الإطار المرافق،

سؤالنا الشفاهي اليوم متعلق بالسياسة المقترحة للنهوض وإنقاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

السيد الوزير، تفيد المعطيات الصادرة عن معهد الوطني للإحصاء ووزارة الاقتصاد والتخطيط أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة تتجاوز 75% من النسيج الاقتصادي وتؤمن قرابة 60 إلى 65% من مواطن الشغل وتساهم بحوالي 40% من الناتج الداخلي الخام وللمتابعين للمؤسسات الصغرى والمتوسطة حسب تعريف معهد الوطني للإحصاء، تتراوح حسب عدد العملة وحجم الاستثمار أي أن المؤسسات الصغرى جدا تقريبا عدد العملة فيها أقل من 6 عملة وغالبا ما تكون مشاريع فردية أو عائلية والمؤسسات الصغرى هي عدد الأعوان من 6 إلى 49 عامل وحجم الاستثمار أقل من 5,000,000 دينار وبالنسبة إلى المؤسسات المتوسطة عدد الأعوان ما بين 50 و200 عامل وحجم الاستثمار يكون أقل من 50 مليار.

السيد الوزير، رغم المعطيات المقدمة في المقابل، نفس المصادر الرسمية إلى جانب البنك المركزي التونسي تكشف اختلالات عميقة، نسبة النمو الاقتصادي لم تتجاوز 2.5% سنة 2025 حسب المعهد الوطني للإحصاء والاستثمار الخاص بقي ضعيفا في حدود 13 إلى 14% من الناتج الداخلي الخام، إلى جانب نسبة الفائدة المديرية التي استقرت في مستويات مرتفعة في حدود 8%، مما انعكس على كلفة القروض التي تجاوزت 10% للمؤسسات.

السيد الوزير، إلى جانب هذه التقارير هناك تقرير المعهد العربي لرؤساء المؤسسات و"CONECT" أيضا أكثر من 8% من المؤسسات الصغرى والمتوسطة تواجه صعوبات في النفاذ إلى التمويل ونسبة المؤسسات التي تتمكن فعليا من الحصول على تمويل بنكي لا يتجاوز الـ 20%، كما يتم تسجيل سنويا آلاف المؤسسات في وضعيات صعبة ماليا، مع آلاف من مواطن الشغل المهددة، كما تشير معطيات وزارة العدل إلى تزايد ملحوظ في عدد الملفات في التسوية القضائية وحالات إفلاس أو التوقف عن النشاط خلال السنوات الأخيرة.

السيد الوزير، هذه الأرقام صادرة عن مؤسسات الدولة والمنظمات الوطنية ومع ذلك لا نرى إلى اليوم سياسة حكومية بمستوى هذا الخطر أي أن الدولة تراهن في خطابها على هذا القطاع وفي نفس الوقت، تتركها في انهيار، السؤال المطروح كيف يمكننا أن نفسر أن الدولة تتحدث عن دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة، في حين أن تقرير البنك المركزي تؤكد استمرار تشتت شروط الاقتراض، وكيف نفسر أن المؤسسات تعاني في نفس الوقت من تأخر خلاص مستحقاتها لدى الدولة أي أن لدينا عديد المؤسسات التي لديها مستحقات لدى الدولة والدولة لا تدفع لها مستحقاتها وتجد نفسها في إشكاليات مالية تصل إلى حد الإفلاس حتى لا نقول تعطلت مشاريعها وحتى العملة تم التنازل عنهم.

السيد الوزير من المفارقة الخطيرة اليوم أن التشخيص واضح في جميع المؤسسات ونعلم أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة في وضع صعب جدا لكن أين القرار السياسي للحكومة ومن السيد رئيس الجمهورية للعناية بهذا القطاع، السؤال المطروح حاليا هل هناك

إستراتيجية وواضحة ومهيكلة لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة؟ أي مدعمة بأرقام وبأهداف واضحة لإنقاذ هذا القطاع وعلى مدى كم من سنة، أي نريد مدنا بآجال فعند الحديث عن "planification" يجب أن نعرف كم يتطلب هذا من وقت تقريبا للنهوض بهذا القطاع.

ثانيا الحصيلة الرسمية بالأرقام لبرنامج دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة بين سنة 2023 و2025، لماذا بقيت نسبة النفاذ للتمويل في حدود 20% رغم كل الآليات المعلنة والتي تتم المصادقة عليها حتى في قوانين المالية سنويا، لكن إلى حد الآن نسبة النفاذ إلى التمويل لا تتجاوز 20%، ما هي الإجراءات العاجلة لتخفيض كلفة التمويل التي أكدت عليها البنك المركزي على أنها بلغت مستويات مرتفعة، صحيح عند مقارنة الدولة التونسية مقارنة بالدول الأخرى في إطار التشجيع عن الاستثمار نجد أن كلفة التمويل باهظة جدا على المؤسسات الصغرى مما يجعل أن أغلب المؤسسات يطلب منها الرهن وهنا أتحدث خاصة عن المؤسسات الناشئة ذات المخاطر العالية لكن إمكانية التمويل من طرف البنوك ومن طرف الشركات الاستثمارية " à capital risque" لا تشجع على تمويل هذه المؤسسات الناشئة التي تعتبر من بين المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي هي في بداياتها مما يجعلها تفقد الأمل بأن يتم تركيزها وتشغل اليد العاملة.

بصراحة عندما تجتمع جميع هذه المؤشرات من المعهد الوطني للإحصاء ومن البنك المركزي ومحكمة المحاسبات نقول أن هذه ليست أزمة عابرة، بل أن هناك خلل اقتصادي واضح ولم نجد الحلول الواضحة لنا كنواب شعب عندما نجد أن عديد المؤسسات تغلق وأننا بصدد فقدان لليد العاملة وحتى بالنسبة للشباب الذي يغادر لعدم توفر السبل في إحداث المشاريع وفي العمل خاصة عندما نجد أن نسبة المؤسسات الكبرى التي تستقطب اليد العاملة لا تتجاوز الـ 5 أو 6% بينما النسيج الاقتصادي يعتمد على اليد العاملة الصغرى.

وفي الأخير أود أن أقول إن إنقاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة لم تعد تمثل اليوم خيارا، بل أصبح شرطا أساسيا في تقديري لإنقاذ الاقتصاد الوطني وأي تأخير سيكون له كلفة باهظة على شبابنا خاصة وعندما أقول شبابنا أي أبنائي وأبناؤك وأبناء الحاضرين جميعا الذين فقدوا الأمل في اقتصاد تونس نظرا إلى أنه نريد أن يكون لدينا مناخ استثمار جذاب في حين وأن جميع الإمكانيات المتوفرة غير قادرة على استيعاب العدد الكبير من شبابنا الذي يطمح أن يكون موجودا في بلاده وقادر على العمل ولا يهاجر ويبحث عن عمل خارج بلاده.

يجب أن تكون لدينا في الحقيقة رؤية سياسية ونقدم message" positif" وأنا أتمنى من السيد رئيس الجمهورية أو الحكومة من خلال تواصلها تعطي الأمل لشبابنا الذي يغادر البلاد لفقدان الأمل، نتيجة إجراءات إدارية عقيمة وأنا ابن الإدارة وأتحدث بكل مرارة وكنت في الإدارة، ولكن عندما تكون خارج الإدارة تلاحظ جيدا كل هذه الأمور.

مراجعة قانون الوظيفة العمومية ومراجعة الأمر المنظم للصفقات العمومية، تخفيف الإجراءات، عديد الإشكاليات موجودة، لكن في الحقيقة وأنا كنواب شعب أبحث عن التعلات لأقنع شبابنا وأبناؤنا ولأقنع حتى أبناء الحاضرين معنا هنا على أنه هناك أمل في بلادنا، ولكنني أنا أيضا أشعر أن هناك ركود، هناك ركود كبير والعولمة الموجودة حاليا بالتكنولوجيا الموجودة حاليا الشاب يقارن وضعيته بغيره، فالشاب يكون جالسا في منزله ويمكنه أن يرى كل العالم ويمكنه أن يقارن وضعيته بوضعية الشاب في دول أخرى، لماذا الدول الأخرى قادرة ونحن غير قادرين، ما هي الأسباب بالرغم من وجود الإرادة ولدينا الكفاءات وبالإمكان أن يكون لدينا مستقبل جميل جدا؟ لأن بلدنا جميل ويوجد بها جميع الثروات بالإضافة إلى العقل البشري المتطور الموجود لدينا.

أتمنى أن تكون لديك السيد الوزير الإجابة الشافية لهذا الموضوع، فهذا الموضوع في الحقيقة هو موضوع مقلق وعندما تقدمت بتصنيف للمؤسسات الصغرى جدا والمتوسطة لأن أي نائب يحضر معنا اليوم لابد أن نجد في حيه مؤسسات صغرى تعاني ويود أن يبقى أبناؤه هنا في تونس ولا يهاجر وشكرا.

إجابة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز لا تتجاوز العشر دقائق، تفضل.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا السيدة نائبة الرئيس،

شكرا السيد النائب،

أقول أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة مهمة في النسيج الاقتصادي التونسي وسيادتك قد تحدثت عن بعض الأرقام وهي تعد خاصية لأغلب اقتصاديات العالم، فتقريبا في كل اقتصاديات العالم "le nombre des PME" وهو هام جدا وعادة يفوق الـ 90% وهي أيضا خاصية للاقتصاد الوطني وهي مهمة جدا من خلال إحداث مواطن الشغل ومهمة جدا من خلال المساهمة في الإنتاج الوطني وفي الصادرات ومن هذا المنطلق تم بلورة وإعداد وتنفيذ جملة من الإجراءات والبرامج لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة على طول مسار ومراحل حياة المؤسسة وتخصيص خطوط تمويل لفائدتها، بالإضافة إلى الاهتمام بتلك التي تلاقي صعوبات بهدف إنقاذها ومساعدتها على تجاوز الصعوبات الاقتصادية والمالية ونذكر في هذا الصدد بالخصوص البرامج التالية:

برنامج إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية التي تمر بصعوبات اقتصادية، والذي يهدف إلى ضمان ديمومة النسيج الاقتصادي الوطني والمحافظة على مواطن الشغل ويتم تمويل تدخلات البرنامج أساسا عبر صندوق تطوير القدرة التنافسية في القطاع الصناعي"FODEC" من خلال المساهمة في التكفل بالدراسات والمرافقة الفنية وتوفير الاعتمادات الضرورية لتحسين تنافسية المؤسسات المعنية واستعادة توازناتها المالية.

برنامج مساندة وإنعاش المؤسسات الصغرى والمتوسطة "FAR PME" الموجود على مستوى وزارة الصناعة وربما عندما تتابعون أحيانا "l'actualité" تسمعون أنه تم عقد اجتماع لهذه اللجنة على مستوى وزارة الصناعة لدراسة بعض الملفات المعروضة وهو برنامج يهدف إلى مرافقة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمر بصعوبات ظرفية من خلال توفير تمويلات ميسرة ودعم عمليات إعادة الهيكلة المالية بما يساعد على استعادة النشاط والحفاظ على ديمومة المؤسسات ومواطن الشغل.

تجدر الإشارة إلى أن وزارة الاقتصاد والتخطيط تعمل على الانتهاء من إعداد الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، أشاطرك الرأي تماما عندما تقول أننا بحاجةإلى "des mesures claires"، نحن في حاجة إلى أهداف مرقمة ونحن في حاجة إلى آجال للإنجاز.

وعلى مستوى منهجية العمل بالنسبة إلى الإستراتيجية، سوف لن نقف فقط في إعداد أي استراتيجية لكن أيضا بمخططها التنفيذي ونحن نعتبر أننا بلغنا شوطا متقدما جدا على مستوى اعداد الاستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والتي ستمثل الاطار المرجعي لمعالجة الاشكاليات الهيكلية التي تعيق تطور هذه المؤسسات، خاصة ضعف التمويل وقد ذكرت هذا السيد النائب، أضيف أيضا صعوبة النفاذ إلى السوق، بالرغم من أنه مثلا من المفروض 20% "des marchés publics réservés aux PME" هل وصلنا إلى هذا الهدف أم لا؟ "ce n'est pas toujours évident" هذا حسب طبيعة الشروط المستوجبة للمساهمة في كل ما يهم الطلب العمومي.

إذن ضعف التمويل، صعوبات النفاذ إلى السوق، تعقد الإجراءات الإدارية، إضافة إلى محدودية انخراطها في منظومة التجديد، هذه تمثل "des constats" أجرينا تحاور مع كل مكونات منظومة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، عدنا للعديد من الدراسات التي اهتمت بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، من بينها بعض الدراسات التي ذكرتها أنت السيد النائب ومن خلال تلك الدراسات حددنا العناصر الكبرى للإستراتيجية وضمن تلك العناصر ستكون السياسات والإجراءات التي سيقع تنفيذها من خلال برنامج عملي واضح وقد شرعنا في هذا في الحقيقة منذ أن تم تكليفي من قبل السيد رئيس الجمهورية ككاتب دولة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط منذ ذلك الوقت شرعنا في العمل على الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

هناك عديد الاجراءات التي وقع أيضا اتخاذها في إطار قوانين المالية وقد كنتم السادة النواب، السيد النائب شهود على ذلك كمثال إحداث آلية ضمان بقيمة 20,000,000 دينار للتمويلات المسندة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في إطار برامج إعادة الهيكلة المالية خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2025 إلى موفى ديسمبر 2026، الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2025، تسوية وضعية المؤسسات الصغرى والمتوسطة تجاه بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال إعفاء المؤسسات الصغرى والمتوسطة المتخلد بذمتها ديون تجاه بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من الدفع الكلي أو الجزئي لفوائض التأخير وجدولة أصل الدين والفوائض على فترة أقصاها عشر سنوات وبنسبة الفائدة الأصلية والفصل 53 من قانون المالية لسنة 2025، إعفاء المؤسسات الصغرى المتوسطة التي تواجه صعوبات ظرفية أو التي توقف نشاطها بصفة مؤقتة أو المتخلد بذمتها ديون من صنف 4 و5 لدى بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من الخلاص الكلي لفوائض التأخير في صورة الخلاص الكامل لأصل الدين والفوائض التعاقدية وفي حدود 50% في صورة إعادة جدولة باقي الدين على سبع سنوات بنسبة الفائدة الأصلية مع مدة إمهال بسنتين وهو الفصل 63 من قانون المالية 2026، تسوية وضعية المؤسسات الصغرى والمتوسطة تجاه البنك التونسي للتضامن من خلال تمكين حرفاء البنك المتخلد بذمتهم ديون لأكثر من عشر سنوات إلى غاية موفى ديسمبر 2025 من إعادة جدولة أصل الدين والفوائض التعاقدية على مدة أقصاها سبع سنوات، منها مدة إمهال ستة أشهر بنسبة الفائدة الأصلية ومن خصم 50 %من فوائض التأخير، يتحملها البنك، الفصل 70 من قانون المالية لسنة 2026.

أيضا إحداث خط تمويل بقيمة 15,000,000 دينار لإسناد قروض بشروط تفاضلية لتمويل أنشطة في كافة المجالات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2026 إلى 31 ديسمبر 2026 حسب مؤشرات التنمية الجهوية والفصل 23 من قانون المالية لسنة 2026، إحداث خط تمويل بقيمة 10,000,000 دينار بشروط تفاضلية لتمويل حاجيات التصرف والاستغلال لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2026 إلى 31 ديسمبر 2027 والفصل 24 من قانون المالية لسنة 2026، أيضا إحداث خط تمويل بقيمة 23,000,000 دينار لإسناد قروض دون فائدة ودون اشتراط ضمانات لدعم التمويل الذاتي للمشاريع والمؤسسات الصغرى خلال الفترة الممتدة من غرفة جانفي إلى 31 ديسمبر 2026 وهو الفصل 26 من قانون المالية لسنة 2026، أيضا التمديد في فترة الانتفاع بخط التمويل بقيمة 75,000,000 دينار و3,000,000 دينار لفائدة المؤسسات الصغرى المتوسطة والمؤسسات الناشئة والمحدثة بمقتضى الفصلين 50 و51 من قانون المالية لسنة 2025 بسنة إضافية إلى غاية 31 ديسمبر 2026 وهو ما ورد في الفصل 85 من قانون المالية 2026، نضيف لكل هذا عنصر مهم جدا وهو تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية، في حدود ثلاث نقاط خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2024 والتي وقع التمديد فيها بمقتضى الفصل 28 من قانون المالية لكامل سنة 2026.

هذه أمثلة وإن أضفنا لكل هذا ما ورد في الفصل 412 من المجلة التجارية، وهو إلزام البنوك التونسية بتخصيص 8% من أرباحها السنوية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي يتم تقديمها في شكل قروض دون فائض وضمانات لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، نضيف لهذا التخفيض في نسبة الفائدة المديرية بـ 50 نقطة بداية من 27 مارس 2025، هذه تمثل أمثلة لعديد الاجراءات التي وقع اعتمادها في إطار قوانين المالية، وكما ذكرت أيضا وقد اقتربنا من الانتهاء من اعداد إستراتيجية وطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تتضمن كل العناصر اللي ذكرتها أنت السيد النائب والتي هي إشكالية التمويل، إشكالية النفاذ الى السوق، إشكالية التجديد وسيكون لهذا إن شاء الله أثر جيد على تشجيع الشباب التونسي على بعث المشاريع وهناك أمثلة عديدة لعديد الشباب الذين قاموا ببعث مشاريع ونجحوا في ذلك وهم الآن يعملون ليس فقط على المستوى الوطني فقط ولكن أيضا على المستوى الدولي ربما سيكون هناك مجهود أكبر لقصص النجاحات هذه، لتحفيز الشباب على الانخراط في...

تعقيب السيد النائب

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيد الوزير، هل يرغب السيد الزميل المحترم سامي رايس في التعقيب في مدة لا تتجاوز الخمس دقائق؟ تفضل.

السيد سامي رايس

السيد الوزير، في الحقيقة ما تقدمت به من جميع الإجراءات التي اتخذتها الدولة والحكومة التونسية على مر السنين الماضية سنقول أنه لا يوجد لدينا أي مشكل في تونس، لكن ما حصل هو شيء آخر فإن قلت لك أن الآلاف من هذه المؤسسات ومن مصادر موثوقة التي ذكرتها من اتحاد الصناعة والتجارة، من "CONECT" ومن الإحصائيات التي تقدمها "INS" وغيره أي أن هناك مفارقة كبرى، هناك إجراءات إدارية، هناك خطوط تمويل وفي نفس الوقت تم إغلاق لآلاف المؤسسات وكما تعلمون فإن تعقد الإجراءات الإدارية والمالية والتأخير

في إصدار التحفيزية ومراجعة قانون الصفقات ومراجعة قانون الوظيفة العمومية، ومراجعة قانون الصرف، ومراجعة قانون الاستثمار، كل هذا التأخير الذي صدر الذي حصل جعلنا نرى واقع آخر، قريبا سأقول لك كفى لا يجب القيام بإجراءات جديدة فما قمتم به يكفي لكن الواقع شيء آخر السيد الوزير.

الإستراتيجية التي تفضلتم بذكرها مازلنا نتحدث فيها عن "نحن بصدد" و"سنفعل"، نحتاج إلى أرقام، أريد تاريخ معين لأبعث به الأمل لشبابنا وأعلمهم بأنه سيكون لدينا إستراتيجية أود أن أخرج اليوم برقم، أريد أن تجيبني كم من مؤسسة التي هي بمقتضى الإجراءات التي تفضلت بذكرهم سيادتك تم إحداثها ونجحت، نقارن بين المؤسسات التي تعرضت للغلق والمؤسسات التي تم بعثها بمقتضى هذه الاجراءات، أريد أن تقدم لي نسبة استغلال خطوط التمويل التي تمت المصادقة عليها من سنة 2023 إلى غاية الآن والتي تمتعت بقروض من طرف خطوط التمويل هذه سنجد أن النسبة ضعيفة، لماذا؟ نظرا إلى طول الإجراءات ولكثرة الوثائق والرهنية بينما الطالب الذي تخرج مؤخرا والذي ينوي بعث مؤسسة فيحاول ذلك وبعد ذلك يصاب باليأس.

صحيح نتحدث كسياسيين ونقول قمنا بكذا وكذا ولكن الواقع في الشارع أمر آخر السيد الوزير وأنا احترمك جدا باعتبارك أستاذ جامعي ووزير تخطيط والتخطيط يقوم على تحديد آجال والإدارة تريد أن تبقى مهمشة وأنا ابن الإدارة وأعرف هذا، قانون سيتم عرضه على كل الوزارات وسننتظر الإجابات وإجابة تلو الإجابة والسيدة وزيرة المالية السابقة ذكرت أن قانون الصرف سيكون في بداية سنة 2025، ولكننا الآن في بداية سنة 2026 وذكرت السيدة الوزيرة حاليا بأنهم بصدد المراجعة بينما قانون الصرف أصبح مشكلا وأصبح يمثل عائقا كبيرا "pour les start ups" وللمؤسسات وحتى بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب لأن قانون الصرف أصبح يمثل حاجز أمامه بينما في دول أخرى سأذكرها كالمغرب و كمصر إمكانية استرجاع الأموال واسترجاع أرباحهم بأكثر أفضلية وبأكثر مرونة.

مجلة الصرف منذ سنة 1976، مجلة الاستثمار بالرغم منذ سنة 2016 لكن طالبنا بمراجعتها نظرا للوضع الاقتصادي والإقليمي الذي نعيش فيه، فالدول تتحرك وتشهد تطورا في الرقمنة أكثر ونحن مازلنا نتحدث عن رقمنة الخدمات، صحيح أن سيادتك وأن السيد وزير الاتصال تحدثوا كثيرا عن تخفيف الإجراءات الإدارية غير ذلك، لكن في الواقع نحن لا نعيش فعندما يأتي وزير النقل ويتحدث عما ينوي القيام به، ولكن جميع المجالات مهددة تونسنا أفضل وتستحق ما أفضل، لكن في آجال قصيرة، إن شاء الله تونس أفضل، شكرا.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد حسن جربوعي

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، السؤال الشفاهي الموالي إلى السيد الزميل المحترم حسن جربوعي، الكلمة للسيد الزميل وله عشر دقائق على أقصى تقدير، فليتفضل.

السيد حسن جربوعي

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

من خلالك تحية إلى كافة الادارات الجهوية والمركزية وخاصة في ولاية صفاقس.

سيدي الوزير، تقريبا الوزارة الوحيدة القادرة على أن تجيب على سؤال يطرح في ذهن كل مواطن تونسي غيور على هذا الوطن، تونس اليوم إلى أين وكيف نريد أن نراها بين دول العالم وما هي المخططات المستقبلية التي يمكن من خلالها تسويق صورة تونس سياحيا، تجاريا، فلاحيا، استثماريا، تنمويا؟ وما هي المميزات التفاضلية في العالم؟ وزارة الاقتصاد والتخطيط حسب المعطيات الموجودة لدي تجمع كل المعطيات والمعلومات من جميع الوزارات والجهات لوضع اختيارات جهوية وطنية وبعد التجميع، يتم بناء رؤية تربط بين ما هو اقتصادي، تجاري، فلاحي، صناعي، إلى غير ذلك.

الاعتماد على هذه المميزات التفاضلية، مقومات النجاح لكل جهة، مثلا 2030 على أي توجه يمكننا التسويق لتونس، سياحة نظيفة، فلاحة بيولوجية، استثمار مشجع، ماهي الرؤية وبما أن اليوم لدينا عائق بإمكان هذا العائق أن يصبح غدا كنقطة قوة، ولكنني أقول وأؤكد أن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا عبر إستراتيجية ومخططات مبنية على مرحلية وهذا ما يأخذنا سيدي الوزير إلى التقسيم الجغرافي الذي نصصنا عليه في دستور 2022 والمرفق بمراسيم نصت على تقسيم البلاد التونسية إلى أقاليم والمغزى هي السياسة اللامركزية، التصعيد من المحلي إلى الجهوي إلى للوطني.

اليوم في العالم هناك أقاليم تملك الاستقلالية الإدارية والسياسية والمالية والسياسة التنموية اليوم في تونس من أهم المواضيع الحارقة عندما نتحدث اليوم عن التقسيم الإقليمي فهذا يوجهنا السيد الوزير للحديث عن المجلس الوطني للجهات وللأقاليم، خمس أقاليم موجودة في تونس سأتحدث في مجال قبل أن أمر لأساس السؤال أردت أن نعرف ما رؤية هذه الأقاليم بعد أن تم بعث المجلس وبعد أن سنت قوانين وصدور مراسيم لماذا لم يقع اليوم تنصيص على أنه يجب أن يكون موجود إلى جانب الخارطة الفلاحية كل إقليم لديه خاصيته الجغرافية ولديه مناخه وتضاريسه يتم منح وامتيازات لكل إقليم يتكفل بزراعات معينة، هذه هي الروح وهذه هي الفلسفة، بما أن فيها موانئ وفيها مطارات، لماذا بقيت اليوم الأقاليم حبرا على ورق على أرض الواقع وإلى حد اليوم لم نر منجزا لهذه الأقاليم خاصة وأن غاية المواطن من قبلي، من تطاوين، من صفاقس فالمواطن يأتي لتونس أحيانا من أجل استخراج وثيقة بينما تم بعث الإقليم من أجل القطع مع المركزية ونحن كنواب قدمنا مقترح قانون فيما يخص ديوان الأراضي الدولية للقطع مع المركزية ويكون كل إقليم موجود في جهة معينة يتكفل بالاستقلالية الإدارية وبالقطاع الفلاحي لأنه علينا خلق ثروة في البلاد التونسية ويجب المحافظة عليها.

أتوجه اليوم من إقليم إلى ولاية صفاقس، تزخر بإمكانيات كبيرة، لكن للأسف رأينا خلال الفترة الأخيرة تراجع في دورها كقطب تنموي وهذا يرجع بالأساس للمركزية المفرطة ولبطء نسق التنمية ولعجز الدولة على تنفيذ المشاريع الكبرى، ضعف في التخطيط العمراني، تلوث واضح وتدهور الوضع البيئي، تراجع الاستثمار وأهم شيء وجود تفاوت كبير بين المعتمديات خاصة معتمدية منزل شاكر ويتأكد هذا بالأرقام، فمؤشر التنمية الأخير وضع الجهة الثانية وطنيا في المرتبة التاسعة، أنا أفرح عندما يأتي وزير التجهيز لمجلس نواب الشعب، لكن عندما أخرج لأروقة المجلس أجد أن الوزارة تضع مخططات لتونس الكبرى، الضاحية الشمالية، الضاحية الجنوبية، مخططات على ثلاثين سنة لتونس لكن بقية الجهات الأخرى منسية.

عند الحديث عن صفاقس اليوم العاصمة الاقتصادية لو لم يكن بورقيبة قد أنجز ذلك الحزام لحماية مدينة صفاقس من الأمطار

لتعرضت صفاقس في كل نزول أمطار لكوارث، بالرجوع إلى المعتمديات الداخلية لصفاقس بداية من عقارب لبئر علي لنصل إلى الحنشة ولجبنيانة مرورا بمنزل شاكر، لقد تمنينا أن تكون هناك أروقة اقتصادية وأن تكون هناك مخططات كقطب الغزالة الذي رأيناه في تونس، تمنينا لو أن أفكارنا ولو أن رؤيتنا بخصوص صفاقس تمتد إلى أريافها لنخرج من العاصمة ولنخرج من وسط صفاقس وتتحصل أريافها على حظها من الاستثمار ومن التنمية وفي مخططات أقول وأعيد مبنية على إستراتيجية ومبنية على مرحلية، اليوم إن رفعنا شعار التعويل على الذات كيف يمكننا التعويل على الذات إذا كان القطاع الفلاحي وأهم نقطة قوة في البلاد التونسية لا نعمل عليها.

أقول وأعيد أن التقسيم الإقليمي اليوم الذي تم القيام به إن لم يتم العمل عليه إداريا وسياسيا وتنمويا واقتصاديا وفلاحيا ونعمل على نقاط القوة لأننا اليوم في حضرة وزير تخطيط واقتصاد يتعامل أفقيا مع كل الوزارات، صحيح من خلال إجاباتك اليوم عند زيارتنا لديوان الزيت ولديوان الأراضي الدولية وشركات اللحوم اليوم تتخبط كلها في المديونية ويجب اليوم إعادة هيكلتها ويجب بعث رؤيا مبنية على إستراتيجية وبإمكاننا في ظرف ثلاث سنوات أن ننقذ ما يمكن إنقاذه.

لننتقل لمعتمدية منزل شاكر وبالمناسبة أريد أن أتقدم لكم بالشكر على العمل الذي قمتم به في عديد الوضعيات وفي عديد من المسالك الفلاحية عن طريق عدة تدخلات من قبل وزارتكم لكن هذا غير كاف اليوم السيد الوزير لو بقينا نعمل بالمخططات وبالإستراتيجية القديمة فإننا سنبقى اليوم في نفس الخط ولن نتقدم، اليوم إن تحدثت عن منزل شاكر فأكبر شركات بترولية "CFTP" موجودة في منزل شاكر، أكبر ملاحة تنتج الملح موجودة في منزل شاكر، أكبر مركبات فلاحية وهي الأولى جهويا والخامسة وطنيا في إنتاج زيت الزيتون، اليوم منزل شاكر تقريبا أكبر معتمدية، إن لم أقل أنها تعد أكبر من عدة ولايات جغرافيا، هذه المعتمدية تحد ثلاث ولايات: سيدي بوزيد والقيروان والمهدية هي البوابة الغربية بولاية صفاقس اليوم معتمدية بهذا الحجم يفتقر فيها المواطنين إلى ملعب حي، كان هناك ملعب حي في عمادة حاج قاسم، 13 عمادة بدون ملعب حي إن اطلعنا على وضعية منزل شاكر اليوم في سنة 2026 في دولة رفعت شعار البناء والتشييد، عديد المناطق بدون ماء صالح للشراب، عديد العائلات بدون كهرباء اليوم، لا يوجد لديهم لا كهرباء ولا ماء في معتمدية ذكرت لك مجالها الجغرافي والثروات الموجودة فيها.

صحيح اليوم يجب تكاتف الجهود، أتحدث اليوم مع وزير اقتصاد وتخطيط، ما رؤيتكم لمنزل شاكر؟ ما رؤيتكم لولاية صفاقس تنمويا بعيدا عن مشاريع ظرفية تقتصر على حلول ترقيعية؟ اليوم تقريبا عندما أذهب إلى طريق العوادنة وطريق أولاد الحاج عمّار تم مد هذا الطريق منذ سبع سنوات تقريبا، تم القيام به من قبلكم إلى حد اليوم لم يتم إنجازه، طريق مركز تكوين بوغرارة المركز الوحيد في صفاقس لا يمكنك الدخول إليه وللأمانة خصصتم اعتمادات توجهت لطريق بوثدي، لذلك فإنني أتحدث معكم اليوم وألتمس فيكم نيتكم سيدي الوزير، ألتمس فيكم الجهات المحرومة لأن هذه الجهات دفعت ضريبة التميز الإيجابي لأنها موجودة في صفاقس، ولكن أريافها لا تبعد عن عديد الولايات.

اليوم صدقني وسأمدك بالنسب أن الانقطاع المدرسي سببه المسالك الريفية، معتمدية بهذا الحجم 1300 كم مسلك فلاحي يوجد بها ما يقارب 200 كلم معبد وبقية المسالك الفلاحية عندما تنزل الأمطار لا يمكن للتلاميذ أن يذهبوا إلى مقاعد الدراسة، الماء الصالح للشراب أولاد عوين الحاج قاسم أكثر من ستين عائلة بدون ماء اليوم، أولاد الشهلاوي المشروع المقدم من قبلكم المقاول منذ ما يقارب الثلاث أو الأربع سنوات لم يدخل وللأمانة تم رصد التمويلات اللازمة له فقد تحصل على 80% من مستحقاته ولكن المشروع إلى حد اليوم متوقف، المنطقة الحرفية الموجودة في منزل شاكر والذي تحول إلى سوق يومي، لماذا لا يكون بنية أساسية منتجة ومركز عمل عن بعد لنبدأ حتى بنواة كما تم القيام به بالقصرين وبتطاوين وبقبلي؟

سألتمس فيك السيد الوزير اليوم منطقة تسمى مركز كمون، يوجد بمركز كمون معهد ويوجد به عدد من السكان لمعتمديتين الحنشة ومنزل شاكر يوجد به 12 عمادة، لا يوجد بها لا دار للشباب ولا دار للثقافة والأطفال عندما يأتون لا يجدون أين يجلسون أي أنها تعيش عزلة تامة، أتمنى اليوم أن تترك الوزارة بصمتها اليوم في هذه الجهة وتجد رؤية على الأقل لبعث قاعة مغطاة، أعلم أن الإمكانيات محدودة، ولكنني اليوم أقول وأؤكد سيدي الوزير، ألتمس فيكم وطنيتكم لهذه الجهة لأنه تعرضت للظلم على مدى عديد السنوات وفي عديد المنابر تحدثت عن هذه المعتمدية وعلى الثروات الموجودة فيها لكن طموحات الأهالي فيها تقتصر على الماء، الكهرباء والطريق أتمنى أن يكون اليوم لوزارة الاقتصاد والتخطيط توجها واضحا، إستراتيجية تمت برمجتها وتعمل عليها لنعيد لصفاقس مكانتها ماهي الرؤية وما هي المشاريع الملموسة للتنمية بمعتمدية منزل شاكر خاصة في حسن التصرف في الموارد الطبيعية، تطوير الفلاحة وتحقيق إدماج اقتصادي واجتماعي حقيقي لأهالي الجهة؟

وفي خاتمة تساؤلي أريد أن أشكر مرة أخرى خاصة الإدارة الجهوية بصفاقس ففي عهد السيد نور الدين كمون والسيد خالد حشيشة كان في هذه الإدارة عشرة أعوان لم يبق يعمل بها اليوم سوى عونين فقط في صفاقس، أرجو أن يتم تدعيم إدارتكم الجهوية بإطارات فنحن نتحدث اليوم عن جهة صفاقس وشكرا للإصغاء.

إجابة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيد الوزير من أجل تقديم جوابه في مدة لا تتجاوز العشر دقائق، فليتفضل.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا السيدة نائبة الرئيس.

شكرا السيد النائب،

في إجابتي عن سؤالكم وعن أسئلة السادة النواب الآخرين، كنا في إعداد الإجابة مرتبطين بما ورد في نص السؤال نفسه، وربما مما ذكرتموه هناك العديد من المواضيع الأخرى والتي نؤكد بشأنها أننا لا نستبق الأحداث والإجراءات الدستورية، فمخطط التنمية 2026-2030 يتضمن نظرة إدماجية لمناطق الإقليم الواحد ونظرة إدماجية لمختلف الأقاليم فيما بينها في إطار وحدة الدولة وهو تعبير عن خيارات وردت من المجالس المنتخبة، المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم وعسى أن يلبي تطلعات جهة صفاقس ومعتمدية منزل شاكر.

ما سأركز عليه هو المشاريع التي تشرف عليها مباشرة وزارة الاقتصاد والتخطيط والتي شملت ولاية صفاقس ومعتمدية منزل شاكر وأقصد هنا كل ما تشرف عليه الوزارة مباشرة من الناحية التنفيذية وتحديدا البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة.

فبالنسبة إلى البرامج الخصوصية للتنمية التي أشرتم إليها تم توفير اعتمادات سنوية في إطار البرنامج الجهوي للتنمية ساهمت في تحسين ظروف عيش السكان وتدعيم البنية الأساسية في أغلب معتمديات الولاية، تحديدا الولاية بصفة عامة، وخاصة في المناطق التي تشهد صعوبات وتتطلب تدخلات تنموية لتجاوزها في مجالات الطرقات والماء الصالح للشراب والتنوير والتطهير.

واعتمادا على مفتاح توزيع ميزانية البرنامج المرسمة بميزانية الدولة والذي يرتكز على مؤشر التنمية الجهوية معدلا بعدد السكان وبمستوى البنية الأساسية، تستأثر ولاية صفاقس بنصيب هام من تمويلات البرنامج ومن المهم الإشارة هنا إلى أنها ارتفعت من 2.8 مليون دينار سنة 2010 إلى معدل سنوي يناهز 16 مليون دينار خلال الخماسية الأخيرة.

كما تم إدراج ثماني معتمديات من بينها معتمدية منزل شاكر ضمن تدخلات برنامج التنمية المندمجة بكلفة جملية تبلغ 70 مليون دينار وتخصيص اعتمادات إضافية بقيمة 5.5 مليون دينار، إلى جانب الشروع في تنفيذ برنامج تكميلي لمشاريع القسط الأول بكل من بئر علي بن خليفة وجبنيانة باستثمارات تقدر بـ 2.313 مليون دينار. علاوة على العديد من المشاريع ذات الصبغة الوطنية الممولة في إطار التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف والتي تشمل ولاية صفاقس وذلك في مجال تطوير شبكة الطرقات المصنفة وتعبيد المسالك الريفية وبناء الجسور وتحلية المياه وتوسعة المؤسسات التربوية.

وأذكر على سبيل المثال: محطة تحلية المياه بولاية صفاقس والتي سنقبل، إن شاء الله، على مشروع توسعتها وهي ممولة في إطار التعاون الدولي وكذلك برنامج التنمية الفلاحية المندمجة بولاية صفاقس بكلفة تبلغ 96 مليون دينار، ويشمل معتمديات الحنشة ومنزل شاكر وبئر علي بن خليفة وتتمثل مكوناته في تنمية البنية التحتية وتطوير نظم الإنتاج والتسويق والتمكين الاقتصادي عبر التمويل التشاركي.

أيضا برنامج المبادرة الجهوية لمساندة التنمية الاقتصادية المستدامة المعروف ببرنامج "إرادة"، والذي يهدف إلى تدعيم التعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص من خلال تمويل مشروع تشاركي يتمثل في إحداث مركز الامتياز التكنولوجي بالقطب التكنولوجي بصفاقس، علاوة على تمويل إحداث مؤسسات صغرى ومتوسطة في أنشطة متجددة.

أما بالنسبة إلى معتمدية منزل شاكر وأهم البرامج والمشاريع بها، والتي ربما ذكر السيد النائب بعضا منها، ففيما يتعلق ببرنامج التنمية المندمجة "القسط الثالث" تبلغ الكلفة المحينة للمشروع 11 مليون دينار وتتمثل أهم العناصر المكونة له في تهيئة وتعبيد 14 كيلومترا من المسالك الريفية، أنجز منها 11.7 كيلومتر و2.3 كيلومتر بصدد الإنجاز إلى جانب تركيز 36 نقطة إضاءة بكلفة 100 ألف دينار وأربعة تجمعات سكنية بصدد التزويد بالماء الصالح للشراب بكلفة 1.1 مليون دينار.

كما تم استكمال العناصر التالية: تأهيل وحدة الاستعجال بمنزل شاكر بكلفة 150 ألف دينار، تهيئة المنتزه الحضاري بكلفة 70 ألف دينار، إحداث ملعب حي بمنطقة الحاج قاسم بكلفة 200 ألف دينار، كما استفادت المعتمدية باعتمادات إضافية في إطار هذا المشروع تقدر بـ 2.1 مليون دينار.

مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بمنزل شاكر المرحلة الأولى الممول من البنك الإسلامي للتنمية إنجاز 20 كيلومترا من المسالك الفلاحية و13 كيلومتر بصدد الإنجاز بالإضافة إلى تهيئة 1800 هكتار من المصاطب الميكانيكية و600 هكتار أخرى بصدد الإنجاز، علاوة على 25 منشأة فرش وتغطية الموائد السطحية، كما يشمل المشروع تهيئة المنظومة المائية بكل من شعلاب والمهاذبة وإحداث بئر عميقة بالمهاذبة والربط الكهربائي لمحطة الضغط ببوجربوع، فضلا عن إحداث بحيرة تلية بوادي العقاير وبناء مجمع التنمية الفلاحية للري والماء الصالح للشراب بشعلاب.

وفي إطار البرنامج الجهوي للتنمية، تم فتح اعتمادات لفائدة ولاية صفاقس بقيمة 89 مليون دينار خلال الفترة 2021-2025، وذلك لإنجاز عدد هام من التدخلات في مختلف معتمديات الولاية ومن ضمنها معتمدية منزل شاكر، حيث تم خلال هذه الفترة على سبيل المثال، تهيئة مركزين للصحة الأساسية.

أعتقد أنني جئت على هذه المسالة في الفقرة السابقة، إذ قمت بالتأكيد بتعداد الإجراءات غير أنها قد تبدو بسيطة وأنا مقتنع بأنها ليست إنجازات كبرى، ولكن وقعها الاجتماعي مهم جدا، لقد نلت شرف زيارة العديد من المناطق داخل الجمهورية التونسية ولمست في الكثير منها أن إنجاز مسلك ريفي يعد أمرا حيويا جدا للحياة هناك، وكذلك الشأن بالنسبة إلى حفر بئر، فقد يلوح لنا هذا الإنجاز بسيطا من بعيد، لكنه يكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى أهالي المنطقة.

وهذا الأمر لاحظناه جليا على مستوى المقترحات الصادرة عن المجالس المحلية، حيث تبين لنا في أحيان كثيرة أن اهتمام المواطنين مرتبط أساسا بتفاصيل حياتهم اليومية مثل توفير الماء الصالح للشرب أو توفير التنوير العمومي والربط بشبكة الكهرباء وتلك هي المطالب التي تضمنتها المقترحات الواردة علينا من مختلف المجالس المحلية والتي سنعمل إن شاء الله على تجسيدها في إطار المخطط التنموي 2026-2030.

وفي الختام أود التأكيد على أن ولاية صفاقس تمثل قطبا اقتصاديا بامتياز، وتساهم مساهمة كبرى في الثروة الوطنية وفي الناتج الداخلي الخام، كما أنها تعد نموذجا للنجاح على مستوى العديد من الشركات الصناعية، إن اهتمام الدولة بولاية صفاقس قائم ومستمر وإن شاء الله ستشكل قطبا لجذب باقي ولايات الإقليم الرابع، إذ أن هذا هو الهدف الأساسي من التقسيم الترابي الأفقي الجديد للبلاد التونسية، فالأقاليم الاقتصادية الحالية متطورة نسبيا مقارنة بالمناطق الداخلية ونحن نصبو إلى أن تلعب هذه الجهات الساحلية - وأفضل مثال عليها ولاية صفاقس- دورا رياديا وجذب باقي جهات الإقليم معها ومن هذا المنطلق يتجه التركيز حتى على مستوى مشاريع البنية التحتية نحو تطوير الربط الأفقي بين مختلف مناطق الجمهورية التونسية.

بالتأكيد لعلي أدرك أنك ربما سئمت من هذا الموضوع السيد النائب ونقصد موضوع المترو الخفيف بصفاقس، ولكنه يظل مطروحا على طاولة النقاش ونحن نعمل عليه حاليا، مشروع تبرورة قائم وقيد المتابعة ونأمل إن شاء الله أن نتوصل إلى شراكات مع القطاع الخاص حتى يتم إنجاز مشروع بهذا الحجم والأهمية الكبرى وربما توجد هنا دعوة أيضا لرجال الأعمال أصيلي منطقة صفاقس إلى الانخراط والمساهمة في تجسيد هذا المشروع.

أما فيما يتعلق بالمخطط التنموي 2026-2030 وكما أشرت سلفا السيد النائب، فإن واجب التحفظ يمنعني من الحديث عن كل ما هو مبرمج في إطار هذا المخطط وذلك في غياب المصادقة عليه.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيدة منال بديدة

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيد الوزير. هل يرغب السيد الزميل في التعقيب في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ شكرا.

السؤال الشفاهي الموالي للسيدة الزميلة المحترمة السيدة منال بديدة ولها عشر دقائق على أقصى تقدير، فلتتفضل.

السيدة منال بديدة

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الوزير، يتمحور سؤالي الشفاهي اليوم حول مدى نجاعة الاستراتيجيات الكبرى للدولة من خلال وزارة الاقتصاد والتخطيط.

السيد الوزير، أغلبنا يعلم أن سيادتكم من أفضل الوزراء الذين تداولوا على هذه الوزارة وصحيح أن هناك عملا يبذل، ولكن على أرض الواقع تكاد تكون النتائج غير مرئية وفي الحقيقة لم يتغير أي شيء بالنسبة إلى المواطن التونسي ولعل ذلك يعود إلى أنكم تسيرون بخطى بطيئة في وقت نحن فيه بأمس الحاجة إلى المرور إلى السرعة القصوى وقد تسبب هذا الأمر السيد الوزير، في عدة إشكاليات تتعلق بعمل الوزارة والتي سأتساءل عنها تباعا في سؤالي الشفاهي التالي.

السؤال الأول، نعلم جميعا السيد الوزير، أن وزارة الاقتصاد والتخطيط هي العقل المدبر أو بلغة أخرى العقل المفكر للدولة، فوزارتكم هي المسؤولة عن رسم الاستراتيجيات الكبرى للبلاد، ولكن هذا العقل المفكر لا ينبغي له أن يفكر بمفرده ولا يجب أن تفكروا بطريقة تقليدية تعتمد فقط على المديرين، مع احترامنا الشديد لهم، إذ تزخر بلادنا بخبراء استراتيجيين في كل المجالات، أناس عباقرة يمتلكون رؤية استشرافية واسعة ويفكرون في غد تونس وكيف ستكون. بناء على هذا فإن سؤالي السيد الوزير، لماذا تقبع وزارتكم وكل الوزارات في هذه الحكومة داخل قوقعتها؟ ولماذا لا تستمعون إلى هؤلاء الخبراء ولا تستشيرونهم؟ ولماذا لا تشركون خبراءنا لكي يقدموا لكم حلولا لأزماتنا؟ وإذا كنتم تستمعون إليهم السيد الوزير، خفية فلا بأس بإعلامنا لتطمئن قلوبنا ونعلم أن هناك عملا ينجز مع قامات كبرى في التفكير والتخطيط وحينها سنصبر معكم بكل تأكيد، لأننا سنوقن بأننا نسير في الطريق الصحيح وسنصل بعد وقت إلى بر الأمان.

ونعلم جميعا السيد الوزير، أن رئيس الجمهورية قيس سعيد، حظي ويحظى بثقة وشعبية من الشعب التونسي لم يسبقه إليها أي رئيس دولة قبله، فحتى الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة، رحمه الله، لم تكن شعبيته في عهده مثل شعبية الرئيس قيس سعيد الذي يمكن أن يشكل نقطة تحول مضيئة في تاريخ بلادنا وإن الشعب بأكمله سيكون معه في كل ما سيختاره، ولكن متى يكون ذلك؟ يكون عندما يمنح الفرصة للخبراء كل في مجاله لكي يساهموا في رسم رؤى وحلول لمستقبل البلاد وهذا هو دورك السيد وزير الاقتصاد والتخطيط، لأنك بالتأكيد تعرف خيرة ما لدينا في بلادنا من خبراء التخطيط الاستراتيجي ورجال الاقتصاد ثلاثة أو أربعة منهم حول السيد الرئيس قادرون على تغيير بلادنا نحو الأفضل، ولكننا للأسف اليوم في بلادنا نسند مهمة التخطيط إلى وزراء تسيير وليس إلى قادة تغيير، في وقت يضيء فيه خبراؤنا على الغرباء من خلال مقالات علمية منشورة في أكبر المجلات العلمية العالمية وكما أسلفت السيد الوزير، لماذا لا تنفتح وزارة الاقتصاد والتخطيط على كل ما من شأنه أن يحسن جودة عملها وخاصة أعمال الخبراء والمفكرين في هذا المجال؟

السؤال الثاني السيد الوزير: تمكن في الأسبوع الأخير 300 طالب وطالبة من جامعة صفاقس من دخول موسوعة "غينيس" للأرقام القياسية، إثر نجاحهم في تأسيس شركة ناشئة وإطلاق منصة إلكترونية باستخدام الذكاء الاصطناعي في تحد استغرق ثلاث ساعات فقط، ولكن لو أراد هؤلاء الشباب تحويل حلمهم هذا إلى أرض الواقع فسيتطلب منهم الأمر أكثر من ثلاث سنوات، فهل تعمل الوزارة على تبسيط الإجراءات الخاصة ببعث المشاريع الجديدة وإنشاء الشركات؟

السؤال الثالث، لقد استغرق إعداد المخطط التنموي 2026-2030 حيزا زمنيا أكثر من اللازم ورغم ذلك لم يجهز بعد، تقريبا سنة ونصف من عمر مهام الوزارة توجهت فقط نحو إعداد هذا المخطط التنموي وتناست الوزارة العمل على باقي المهام التي لا تقل أهمية، خلال كل فترة إعداد المخطط التنموي لم نر من الوزارة عملا جديا حول وضع استراتيجيات كبرى في الاقتصاد ولم نر بحثا جديا في مجال التعاون الدولي ولا تحسينا لمناخ الاستثمار إلا في الفترة الأخيرة. لم تعمل الوزارة أيضا على وضع آليات لجلب الاستثمار الخارجي ولا على وضع حلول للحد من مغادرة الشركات الأجنبية لبلادنا وكأني بإعداد المخطط التنموي استنفد كل مجهودات الوزارة في هذه الفترة.

في اعتقادي السيد الوزير، أن تجربة الوزارة الأولى في إعداد المخطط التنموي طبقا للإجراءات الجديدة التي جاء بها دستور سنة 2022 لم تكن تجربة ناجحة بالقدر الذي كنا ننتظره، فهل تفكرون السيد الوزير، في تقييم عمل الوزارة في إعداد المخطط التنموي الحالي خاصة من حيث المدة الزمنية والآجال والإجراءات؟ كما أن هذا المخطط التنموي يعتمد فقط على مفهوم الجهات، فهل أعدت الوزارة استراتيجية تعتمد على مفهوم القطاعات لإحداث التوازن؟

السؤال الرابع السيد الوزير، في بحثكم عن مصادر تمويل جديدة وحتى من خلال تتبعنا لنشاط الوزارة، نلاحظ تركيزا مطلقا على البحث عن التمويلات الأجنبية وهذا ما نلمسه من خلال اللقاءات والاجتماعات مع بعض الجهات المانحة للبحث عن آفاق وفرص التعاون الدولي وتتناسى الوزارة والحكومة الحالية ما تفوته على نفسها من عمل لتحسين الموارد الذاتية للدولة وهنا أتحدث عن الموارد غير الجبائية للدولة وأعطيكم مثالا بسيطا، السيد الوزير، جزء صغير من مركب فلاحي في صفاقس يضم 4000 شجرة زيتون تم تسويغه بخمسة مليارات، في حين أنها تساوي أكثر من عشرة مليارات وهنا أود أن أتساءل: إلى متى يغرس القطاع العام في بلادنا ويحصد الخواص؟ وبإمكاني أن أقدم لسيادتكم مئات الأمثلة في هذا المجال غير أن الوقت لا يسمح بذلك.

كذلك الشأن بالنسبة إلى إنتاج الفوسفاط، ففي الوقت الذي خططت فيه بلادنا سنة 2021 لإنتاج 8 ملايين طن بحلول سنة 2025، نجدها اليوم لم تتجاوز 2 مليون طن وفي مجال البحث عن المحروقات أيضا توجد إشكاليات لا تخفى حتى على المواطن البسيط والخطى متعثرة جدا في هذا المجال، فهل تقوم وزارتكم السيد الوزير، بالتنسيق مع باقي الوزارات لتحسين مداخيل الدولة خاصة الموارد غير الجبائية؟

السؤال الخامس السيد الوزير، لم نلاحظ أن وزارة الاقتصاد والتخطيط تعمل على استراتيجيات قصيرة ومتوسطة المدى في علاقة بتأثيرات التغيرات الإقليمية والعالمية كالحرب الأخيرة في الشرق الأوسط، فهل تفكرون في مدى تأثير هذه التغيرات على بلادنا ومحاولة الاستفادة مما يجري حتى لا نكون متأثرين بها، بل نكون مؤثرين فيها؟ كالعمل أكثر على مجال الطاقات المتجددة واستغلال الصعوبات التي

يشهدها العالم في التزود بالنفط والغاز وعلى المدى الطويل لماذا تتذبذب بلادنا في وضع استراتيجيات غير متناسقة مثل تونس 2030، تونس 2035 وتونس 2050؟ إذ نجد خطة للمياه لوحدها وخطة للطاقات المتجددة لوحدها وغير ذلك ولم نر رؤية واضحة المعالم حول تونس في أفق معين طويل المدى يشمل كل المجالات، نحن بحاجة إلى استراتيجية جامعة وناجعة على غرار ما هو معمول به في دول أقل منا نموا كالبلدان الإفريقية التي تعمل حاليا على خطة "إفريقيا في أفق 2065".

السؤال السادس السيد الوزير، في خصوص عمل الوزارة للحد من التفاوت الجهوي، نلاحظ أن بلادنا لا تزال تشتغل بتقسيمات قديمة تعود إلى سنوات 1995 و2003 و2005 فيما يتعلق بالمناطق ذات الأولوية، وفي الفترة الحالية لم تعد الحكومة الحالية قائمات جديدة للمناطق ذات الأولوية وفقا للتقسيم الجديد للأقاليم، كما أننا بحاجة إلى إعداد قوائم جديدة للمناطق ذات الأولوية حتى داخل الولايات نفسها وأعطيكم على سبيل المثال ولاية صفاقس فهي لا تعتبر ولاية ذات أولوية بالرغم من أنها تضم تسع معتمديات ذات طابع ريفي، ومنها معتمدية بئر علي بن خليفة التي تعد وضعيتها أتعس من بعض المناطق المصنفة لديكم ذات أولوية، فمتى السيد الوزير، ستقوم هذه الحكومة بإعداد قائمات جديدة لتحديد المناطق ذات الأولوية والتي شهدت تهميشا على مدى عقود؟

في الأخير، السيد وزير الاقتصاد والتخطيط، لم نر في عمل الوزارة رغم المجهودات الكبيرة ورغم الكفاءة للسيد الوزير وكل الفريق العامل معه إصلاحات كبرى وهيكلية في المجال الاقتصادي والاستثمار، حتى أننا نحن نواب الشعب الذين نتابع ونراقب أعمالكم، لسنا نفهم حقيقة إلى أين تمضي الحكومة الحالية بتونس، فلم نشهد هدفا رئيسيا ولا رؤية واضحة للعموم تصبون إلى إيصالنا إليها وإننا نأمل من خلال إجابتكم، السيد الوزير، أن نفهم إلى أين تسير الحكومة الحالية بالبلاد والله ولي التوفيق وشكرا.

إجابة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيدة الزميلة والآن نحيل الكلمة إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط من أجل تقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، تفضل.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا السيدة نائبة الرئيس،

شكرا السيدة النائبة،

فقط أرجو أن تعذريني السيدة النائبة لأنني سأعتمد على السؤال الذي وردني وعلى الأسئلة التي وصلتني، إذ يبدو أنه ليس لدينا ذات النسخة، فالنسخة التي بحوزتي هنا تتمحور حول استراتيجية الوزارة في دفع الاقتصاد التونسي من خلال الأسئلة التالية: ما هي أولويات الوزارة في مجال الإصلاح الاقتصادي؟ ما هي السياسة الاقتصادية المتبعة في تونس؟ وهل تتجه إلى الانفتاح والتحرير أم إلى المنع والتضييق؟ ما هي الإجراءات المتبعة للحد من العقبات الإدارية أمام بعث المشاريع الجديدة؟ هل تبحث الوزارة عن مصادر تمويل جديدة لخلق فرص تشغيل جديدة؟ ما هو مخطط الوزارة للحد من التفاوت الجهوي؟ ما هو برنامج الوزارة لدعم جاذبية الوجهة التونسية للاستثمار؟

لقد تحدثتم سيادتكم في العديد من المواضيع الأخرى، ولكننا إن شاء الله سنعود إليها بعد التقيد بموضوع السؤال المبرمج لدي هنا حول الاستراتيجية ومن ثم ذكرت الخطوط التوجيهية وطلبت مني الإجابة عن السؤال.....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

نعم، السيد الوزير، يمكنك التفاعل مع باقي التساؤلات التي قدمتها السيدة الزميلة في الوقت المخصص لك بعد استيفاء كل الأسئلة الشفاهية، تفضل.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا، بالعودة إلى السؤال المحوري، من المهم الإشارة إلى أن وزارة الاقتصاد والتخطيط تتولى متابعة وتحليل تطورات الظرف الاقتصادي وضبط السياسات الجملية وإعداد تقديرات منوال النمو والآفاق الاقتصادية وحينما نأتي إلى مجلس نواب الشعب وتحديدا على مستوى لجنة المالية تقريبا في شهر أكتوبر، فإننا نقدم منوال النمو في إطار وثيقة الميزان الاقتصادي وإعداد تقديرات منوال النمو والآفاق الاقتصادية وذلك في إطار الميزان الاقتصادي ومخطط التنمية بالتنسيق مع الوزارات والهياكل العمومية المعنية.

كما تشرف الوزارة على هياكل عمومية تعنى بإعداد ونشر المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومنها المعهد الوطني للإحصاء الذي يهتم بنشر كل ما يتعلق بالمعطيات الاقتصادية والاجتماعية وعلى هياكل تقوم بإعداد الدراسات الكمية وقياس الأثر على غرار المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية والذي يقوم بعديد الدراسات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ويعتمد في دراساته على أطر المعهد، ولكنه ينفتح أيضا على مساهمات الخبراء التونسيين.

ويبرز من خلال المعطيات المتوفرة تسجيل تحسن لنسق نمو الإنتاج المحلي الإجمالي 2.6 %سنة 2025 مقابل 1.5% سنة 2024، تحسن ملحوظ كافي أو غير كافي، نقول بأنه غير كافي لتجاوز التحديات المطروحة على مستوى الاقتصاد الوطني وتراجع معدلات البطالة 15.2% خلال الثلاثي الرابع من سنة 2025 مقابل 16.5% خلال نفس الفترة من سنة 2024، كما شهدت الاستثمارات الخارجية المباشرة ارتفاعا سنة 2025 بنسبة 30.3% و41.1% و60.7% مقارنة على التوالي بسنوات 2024 و2023 و2022.

فعند المقارنة بسنة 2022 نجد ارتفاعا بنسبة 60.7% وعند المقارنة بسنة 2023 نجد ارتفاعا بنسبة 41.1% وعند المقارنة بسنة 2024 نجد ارتفاعا بنسبة 30.3% وقد ذكرت سيادتك بعض المؤسسات التي تغلق أو تغادر وهذا يندرج ضمن طبيعة أي اقتصاد، إذ أن هناك مؤسسات تفتح ومؤسسات تنجح وتنمو وهناك مؤسسات تغلق وهدفنا الأساسي أن يكون عدد المؤسسات التي تنمو أكبر من عدد المؤسسات التي تفشل، على أن يتجلى دور الدولة بعد ذلك على المستوى الاجتماعي في مساندة كل الفئات التي تضررت من غلق المؤسسات وإيجاد حلول بديلة والتشجيع على خلق استثمارات أخرى، لكن الأرقام تدل على أن ثمة تطورا إيجابيا جدا على مستوى الاستثمارات الخارجية المباشرة، هذا إلى جانب المحافظة على مستوى مقبول من المدخرات من العملة الأجنبية بما يغطي 103 أيام توريد بتاريخ 20 أفريل 2026، كما تواصل التحكم في نسق تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك -ردا على زميلك حول تطور الأسعار- حيث بلغت النسبة 5% خلال شهر مارس 2026 مقابل 5.9% خلال نفس الشهر من السنة المنقضية.

صحيح أنه يظل تحديا قائما أن يشعر المواطن بهذا التحكم في الأسعار، لأن مستوى الارتفاع وإن لم يكن كما في السنوات السابقة إلا أن الإشكال يظل قائما اليوم خاصة على مستوى المواد الاستهلاكية اليومية للمواطن التونسي عند ارتياده السوق وهي نتائج تعكس قدرة الاقتصاد الوطني على استعادة نسق النمو الذي من المؤمل دعمه إلى مستويات أرفع سنة 2026، وجعله يلامس أكثر الواقع المعيشي للمواطن رغم الانعكاسات المرتقبة للتغيرات الطارئة على الصعيد الدولي وفي إطار التفاعل الأخير، سنتحدث لاحقا عن تأثيرات ما هو ملاحظ على المستوى الدولي.

وفي هذا السياق تبرز أهمية الجهود التي تقوم بها وزارة الاقتصاد والتخطيط في نطاق مشمولاتها وفي إطار السياسة العامة للدولة من خلال تحسين مناخ الأعمال وتوفير التمويل للتنمية وذلك عبر البحث عن تمويلات خارجية، ولكن هذا ليس شاغلنا الوحيد، صحيح أننا نرجو الاعتماد أكثر على الموارد الذاتية للدولة وعلى الموارد غير الجبائية إلا أن ذلك يظل مرتبطا بنتائج المؤسسات العمومية.

واليوم فإن أغلب المؤسسات العمومية، وقبل قليل كنا نتحدث عن شركة فسفاط قفصة "CPG" وعن قطاع الفسفاط التي كانت في السابق تساهم بصفة إيجابية جدا في مداخيل الدولة، بينما أصبحت اليوم تستهلك من ميزانيتها، لذا من الضروري العمل على تحسين حوكمة المؤسسات العمومية والرفع من مداخيلها حتى نتمكن من توفير المزيد من الموارد الذاتية غير الجبائية للدولة.

وفي مجال تحسين مناخ الأعمال تواصل الحكومة العمل على دفع الاستثمار الخاص والمبادرة الخاصة من خلال مراجعة التراخيص المتعلقة بتعاطي عدد من الأنشطة الاقتصادية وحذفها وتعويضها عند الاقتضاء بكراسات شروط مبسطة وبالتوازي مع ذلك تواصلت الجهود في مجال مراجعة كراسات الشروط الخاصة بتعاطي الأنشطة الاقتصادية الجاري بها العمل وقد حظيت المؤسسات الصغرى والمتوسطة -وهو موضوع تحدثت فيه قبل قليل مع السيد النائب المحترم في إجابتي- بعناية خاصة من خلال توفير خطوط تمويل جديدة والتقدم في بلورة محاور الاستراتيجية الوطنية للنهوض بهذه المؤسسات في أفق سنة 2030، مع التركيز على رقمنة الإجراءات الإدارية الموجهة للمستثمرين وتطوير المنظومة اللوجستية وتحسين البنية التحتية بالموانئ وتيسير النفاذ إلى التمويل وتوفير آليات الضمان البديلة وتعزيز الإحاطة والمرافقة للمستثمرين.

وعلى مستوى إنجاز المشاريع العمومية وتحسين إدارة ونجاعة التمويل الخارجي، كثفت الوزارة جهودها بالتنسيق مع الهياكل العمومية المتدخلة لتسريع نسق إنجاز المشاريع الممولة بموارد خارجية والتي شهدت تأخيرا في التنفيذ ومواصلة تأمين متابعة دورية واتخاذ التدابير الضرورية لفض الإشكاليات، مع مراعاة احترام الآجال التعاقدية المضمنة في اتفاقيات التمويل، وقد تم تسجيل تحسن نسبي، كما ذكرت في الحصة السابقة من هذه الجلسة لهذا اليوم، على مستوى تقدم الإنجاز خاصة في مجالات الطاقة والصحة والفلاحة والطرقات، كما مكنت هذه المجهودات من ارتفاع نسبة السحوبات إلى 48% في موفى مارس 2026 مقابل 38% في بداية سنة 2024.

وفي نفس الإطار تسعى الوزارة إلى مزيد تطوير الشراكات وتكثيف التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية واستغلال آليات التمويل المبتكرة، ولعلكم تلاحظون هذا في مختلف تنقلاتنا حيث نحاول تنويع الشراكات مع مختلف الممولين الدوليين. كما أنه من الأهمية بمكان التعرض إلى محور دعم العمل التنموي بالجهات باعتبار أهمية أثر إنجاز البرامج التنموية الخصوصية وهي البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة بالولايات والمعتمديات على تحسين مؤشرات التنمية البشرية وعلى تعزيز النسيج الاقتصادي، وقد حرصت الوزارة على الترفيع في حجم الاعتمادات المخصصة لتحسين ظروف العيش في إطار البرنامج الجهوي للتنمية سنة 2026 إلى 300مليون دينار، عوضا عن 250 مليون دينار سنة 2025.

وفي الأخير وإجابة عن السؤال المتعلق بالانفتاح وهل نحن نتبع سياسة الانفتاح على الخارج أم سياسة انغلاق؟ فمن المهم الإشارة إلى أن السياسة الاقتصادية لبلادنا هي سياسة منفتحة على العالم، نظرا إلى أهمية السوق الدولية للمنتوج التونسي وللمؤسسة التونسية على حد سواء ويتجلى هذا من خلال إبرام عديد اتفاقيات الشراكة ومن أمثلتها اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا والشراكة مع الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى عديد الاتفاقيات الثنائية مع عديد الدول وكل ذلك يندرج في إطار الانفتاح على الخارج ويبرز انفتاح الاقتصاد التونسي في تطور نسبة الانفتاح التي نقيسها بمجموع الواردات والصادرات مقسوما على الناتج الداخلي الخام حيث تطورت هذه النسبة لتصل إلى 101.6% سنة 2025 وشكرا.

تعقيب السيدة النائبة

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيد الوزير. هل ترغب السيدة الزميلة في التعقيب في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضلي.

السيدة منال بديدة

شكرا السيدة الرئيسة،

سيدي الوزير، لو نظرت في تاريخ السؤال الشفاهي الذي وجهته لسيادتك فقد كان في 14 أفريل 2025 يعني سنة كاملة ونحن ننتظر تحديد موعد لهذه الجلسة وأكيد أنه ستحصل متغيرات عديدة في ظرف السنة في علاقة بعمل الوزارة وخاصة إعداد المخطط التنموي وهو سؤال شفاهي يعني من المفروض أن تتقيد سيادتك بما طرحته أنا شفاهيا وليس بالمكتوب ولو أنك اطلعت على ما توجهت به لسيادتك مكتوبا فستجد المحور أو العنوان الرئيسي هو مدى نجاعة الاستراتيجيات الكبرى للدولة وفصلتها في بعض النقاط، صحيح أنني أضفت نقاطا في علاقة بما هو جديد مثلا الأسبوع الفارط طلبتنا الذين دخلوا موسوعة غينيس وأردت أن أسأل هنا هل تعمل الوزارة على تبسيط الإجراءات في التشريع أو في الواقع حتى يجد الشباب الذين توجهوا لإحداث المشاريع إجراءات مرنة ومبسطة أكثر؟

نحن لسنا مطالبين بالتفصيل في السؤال الشفاهي، بل أن نعطي أفكارا رئيسية ونفصلها في الجلسة العامة وبطبيعة الحال سيادتك خبير في الاقتصاد ولا أتصور أن الأسئلة التي طرحتها تتطلب أن تكون الإجابة معدة مسبقا.

سيدي الوزير، أعرف أن وزارتكم تقدم عملا كبيرا لكن ربما أنتم اخترتم أن تعملوا في صمت لكن العمل بصمت لم يعد يرضي الشعب مما خلف غليانا كبيرا في صفوفه ولم يعد راضيا على أداء بعض الوزراء وعلى الغلاء في الأسعار وارتفاع نسق البطالة وما أريد أن أوصله أننا نريد أن نرى رسائل طمأنة للشعب التونسي من خلال عمل كل الوزارات وبأن هناك حقا أناس تعمل بجد لأن هذا لا يظهر للعيان

فالطريقة الاتصالية لوزارتكم وباقي الوزارات في كل الحكومة منقوصة ومنقوصة جدا.

ما أردت أن أفهمه من إجابتكم هل لدينا هدفا رئيسيا نسعى نحوه حتى يفهم ويطمئن الشعب التونسي الى أين سنسير بالبلاد؟ هل لدينا هدف رئيسي بعد خمس أو عشر سنوات أو 15 سنة الى أين سنصل بتونس؟ يعني إذا كنا نحن نواب شعب ومطلعين ومتابعين ولا نفهم حقا الحكومة الحالية والوظيفة التنفيذية الى أين تسير بتونس فما بالك بعامة الشعب.

في النقطة الأخيرة، أريد أن أؤكد أيضا على ضرورة مشاركة الخبراء نحن نتواصل مع عديد الخبراء ورجال الاقتصاد ونرى أفكارا نموذجية وخلاقة ومبدعة يمكن أن تساعد الدولة في الفترة الحالية.

السؤال الأخير الذي أجبت عنه سيادتك هل أن الاقتصاد منفتح أو منغلق؟ أنا لم أقصد منفتحين أو منغلقين على العالم الخارجي ونعرف أن بلادنا تونس منفتحة على العالم الخارجي، بل سألت هل أن الاستثمار حر أو مقيد في بلادنا والدولة تمتلك كل شيء عبر التراخيص والإجراءات وهذا يعود بنا لضرورة تنقيح مجلة الصرف وقانون الاستثمار يعني أن الوزارة مطالبة أن تشتغل على عديد النقاط ونحن متفائلون إن شاء الله غدا سيكون أفضل ووفقنا الله وإياكم وهذا هو المطلوب أن نصل بتونس لبر الأمان وشكرا.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد محمد علي فنيرة

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، إذن أحيل الكلمة إلى السيد الزميل محترم السيد محمد علي فنيرة الكلمة للزميل وله عشر دقائق على أقصى تقدير. فليتفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا سيدي الوزير ومرحبا بكامل الطاقم المرافق لكم،

سيدي الوزير، يندرج السؤال اليوم في إطار الترفيع في اعتمادات التنمية الجهوية التي تخصص للمسالك وللطرقات وللماء الصالح للشراب وللإنارة والبيئة وتحسين الوضعيات ونتحدث كل يوم عن مشاريع قرب تمس المواطن في حياته اليومية وفي عمقه، برنامج ناجح لكن ترفيع هذه الاعتمادات اليوم أصبح واجبا، لماذا أتحدث هكذا سيدي الوزير؟ أنطلق من ولايتي فمؤشرات نصيب الفرد من الاستثمارات العمومية في ولاية نابل من سنة 2021 لسنة 2025 وفقا لتقريركم في ولاية نابل 963 دينار نصيب الفرد في خمس سنوات، بينما المعدل العام لبقية الولايات 1370 ونصيب الفرد في ولاية توزر 5.790د، يعني إن تعيش في توزر ستصرف عليك الدولة 5,790د وإذا كنت تعيش في ولاية نابل تصرف عليك الدولة 963 دينار أي تصرف عليك 5 أضعاف ونصف حين تعيش في ولاية خارج ولاية نابل ويمكن أنكم ستجبروننا على أن نخرج منها ونعيش في ولايات أخرى لا أعرف هذا التصور وولايتنا هي الولاية عدد 18 اليوم في نصيب الفرد من الاستثمارات العمومية للدولة التونسية، إلى متي سنواصل تعاملنا بهذه الطريقة مع ولاية سياحية ووجه تونس، فأنتم تضعون مدنا من ولاية نابل في "les cartes postales"

سيدي الوزير، لقد اعتاد المواطن التونسي على الوضعية، ولكن ماذا سيقول السائح حين يأتي ويرى ذلك؟ دعك منا نحن فقد اعتدنا حفر التطهير، ولكن وضعية الولاية سيدي الوزير تستحق الدعم والتدخل فالمواطن يعاني ونلغي الاستثمارات الخاصة من مؤشرات التنمية في الوزارة فاليوم تحاسبني على الاستثمارات الخاصة ويعيش المواطن في الفقر والمجاعة؟ لماذا؟ حاسبني على عدد المواطنين الذين يعيشون في هذه القرى والمناطق الذين لا يمكننا اليوم أن نوصل لهم أي شيء وماذا تغير الاعتمادات التي نمنحها لـ 16 معتمدية من 28 بلدية اليوم؟

سيدي الوزير، للأسف تابعت أهم الإنجازات للدولة التونسية من سنة 2021 الى سنة 2025 في التقرير نفسه ولم أجد أي مشروع في ولاية نابل وأدعوك إلى مراجعة هذا التقرير لماذا وإلى متى سنعاقب بهذه الطريقة؟

سيدي الوزير، تتأزم الوضعية أكثر فأكثر في ولاية نابل نحن نطلق نداء استغاثة فحين هطل المطر يومي 19 و 20 جانفي أصبح الأهالي في عزلة وهناك من لم يغادر منزله أسبوعا وفي عزلة تامة وقيمت وزارة التجهيز أضرار الفيضانات فقط على الطرقات الجهوية والمحلية والوطنية 82,000,000 دينار ولم توفر منها الا 32 مليون دينار فقط يعني يبقى 50,000,000 دينار منقوصة حتى نعود للوضعية التي كنا عليها قبل الفيضانات وأكثر من هذا لم تحص المسالك ووضعية الناس في عزلة فهم يشترون الخبز بالتنقل على الدواب وقد أتلفت المعابر المائية والطرقات والمسالك لم تعد موجودة اليوم.

سيدي الوزير، لن أتحدث أكثر وأقول لك زرنا لعلك لا تصدقني ولا تصدق نائب شعب حين يعطيك اليوم وضعية حقيقية للمواطنين فمرحبا بك في كل وقت تعال وعاين الوضعية في ولاية نابل.

كان السيد رئيس الجمهورية موجودا في 20 جانفي ورآه كل الناس حين تنقله في ولاية نابل ورأينا جميعا وضعية الفيضانات وما انجر عنها للأسف الوضعية اليوم سيدي الوزير مزرية فقد أتلف الماء المعابر المائية ويوم تنزل المطر يمنع أبناؤنا من الخروج خوفا من أن يجرفهم الوادي ويوم لا ينزل المطر لا تتركه يخرج حتى لا ينزل في الوادي فيهاجمه الخنزير الوحشي وهذه وضعية ولاية نابل وحتى الحمامات التي نعتبرها اليوم سياحية سيدي الوزير فإن لها من الريف الكثير والكثير وجل المعتمديات ريفية حتى لو أن البعض منها موجود اليوم على الشاطئ.

تاكلسة اليوم كلها على الشاطئ قم بزيارة لترى الوضعية وتعاين هذه الأضرار هذه مناطق تعاني من شلل تام في ولاية نابل.

سيدي الوزير، حين نطلب الرفع في الاعتمادات فهذا ليس من فراغ فكل الاعتمادات موجهة في مكانها اليوم وحين تعطونا اليوم اعتمادات 2025 فإننا مازلنا نغطي مشاريع 2022 ولا يمكن أن نغطي مخططات المجالس الجهوية ويمكن أن تخرج المجالس الجهوية ولا نتمكن من أن نكمل المشاريع التي ما زالت عالقة وكم ينبغي لها من الوقت؟ عشرين أو ثلاثين سنة هل سنعيشها؟ فلن أعيشها وأنا بهذا العمر، هذه ولاية نابل اليوم أصبحت تطلب يد المساعدة و"النوابلية" يطالبون بالنظر لهم بعين الرحمة.

سيدي الوزير، سكان نابل يحسون بهذا الظلم ويطالبون بإيقاف هذا التمييز السلبي ونحملك هذه الأمانة لتوصلها الى الحكومة وسأكمل سيدي الوزير بأننا نطلب الترفيع في الاعتمادات المخصصة للتنمية الجهوية اليوم لأنها تنقص شيئا فشيئا وأخذت ولاية نابل 15,700 ألف دينار سنة 2021 وفي 2024 أخذت 13.800 ألف دينار و11.399 ألف دينار في 2025 وكل معطياتي موجودة في هذا التقرير

وخلافا لولاية نابل سأتحدث عن تونس كاملة حيث كانت الاعتمادات تقدر بـ 287 م. د في 2021 وأصبحت 235 في سنة 2023 و200 م. د فقط في سنة 2025 اعتمادات مشاريع اليوم أصبحت أكثر ولأننا نصرف أكثر أصبحنا نخفض من الاعتمادات لهذا قدمت سؤالي الشفاهي اليوم وأطلب منك سيدي الوزير اليوم أن نرفع في هذه الاعتمادات فهي مشاريع قرب وتمس المواطن في حياته العامة وفي مسالكه وفي الماء والكهرباء وهناك تلاميذ يدرسون على ضوء الشمعة وأنا أتحدث عن ولاية نابل، حان الوقت الآن ويجب أن نرفع فيها لأن التونسي بصراحة لم يعد قادرا على الانتظار.

سيدي الوزير، النقطة الثانية 725 ألف دينار"PRD" سنة 2012 لم يقع صرفها في ولاية نابل إلى اليوم وهي مخصصة لتحسين المساكن فلماذا لم يتم صرفها؟ لأن الوالي الذي يتم تعيينه لا يمكنه ذلك وطريقة الصرف تعتمد على كونك تعقد صفقة مع تاجر مواد البناء وتعطيهم وصولات لأخذ مواد البناء وبعدها من سيدفع معاليم البناء؟ لم تنجح العملية ولم يتمكن أحد من صرف 725 ألف دينار منذ سنة 2012 والاقتراح سيدي الوزير هو تغيير عملية الصرف هذه، أعطونا الاعتمادات كي نخصصها في تحسين مسكن بنفس الطريقة التي تعتمدها وزارة التجهيز في إطار أني أمنحه اليوم جزءا أولا ليصلح به ثم تخرج السلط المحلية لتعاين تقدم اصلاح هذا المسكن وتكمل له جزءا ثانيا أفضل من أن آخذ الاسمنت والرمل من التاجر وهو لا يريد أن يشارك في الصفقة أصلا وأنت على علم بالتهرب.

اليوم الطلب معقول وهو طلب 11 نائبا عن نابل و250 نائبا الموجودين هنا ألا وهو ترفيع اعتماداتنا الجهوية وكنا راسلناك سيدي الوزير في مراسلة رسمية ممضاة من طرف أكثر من 81 نائبا في السنة الفارطة وطالبنا بالترفيع وللأسف تمت الاستجابة في حدود 50ألف دينار، اليوم نحن موجودون ونطالب بالترفيع أكثر من هذا حتى يحسه المواطنون 50 ألف دينار على 24 ولاية لا تتجاوز 2 مليون دينار في كل ولاية.

السيد الوزير، نعرف المجهودات التي تقوم بها الوزارة ونحن في تعامل تام معكم ومع بقية المديرين العامين ونعرف أن هناك عمل كبير لكن لابد اليوم من الترفيع في هذه الاعتمادات حتى تصل إن شاء الله للمواطن وشكرا.

إجابة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط لتقديم جوابه طبعا في مدة لا تتجاوز العشر دقائق. تفضل.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا السيدة نائبة الرئيس،

شكرا السيد نائب،

سؤالك عام والآن خصصته لولاية نابل وسأجيبك في العام.

تكمن أهمية البرامج الخصوصية للتنمية أنها تساهم في تمويل مشاريع القرب التي يحس بها المواطن بصفة مباشرة في برنامج التنمية الجهوية أو برنامج التنمية المندمجة ويهتم بعناصر تحسين ظروف العيش، لخلق مواطن شغل ولتوفير ضروريات الحياة ونحن في كامل القناعة بأنها برامج مهمة جدا لكل الجهات وأنت تحدثت عن ولاية نابل التي تشرفت وزرتها وتأكدت أن بعض المناطق من ولاية نابل تستحق دعما أكثر كما زرت عديد المناطق في باقي ولايات الجمهورية ولاحظت أيضا أن الحاجة أكيدة للترفيع في الاعتمادات المخصصة للبرنامج الجهوي للتنمية وهنا نثمن مجهود الدولة في هذا المجال ومن المهم الإشارة بأن الاعتمادات المخصصة للبرنامج الجهوي للتنمية شهد تطورا هاما منذ سنة 2011 حيث ارتفعت من 53.5 م. د إلى معدل حوالي 234م. دسنويا خلال الخمس سنوات الأخيرة وبلغت الاعتمادات المفتوحة بعنوان البرنامج في مجال تحسين ظروف العيش خلال الفترة 2025/2022 لفائدة كل الولايات 883 م. د وتعرف السيد النائب وأعتقد أننا تحدثنا في هذا الموضوع حتى في فترات سابقة هنا تحت قبة البرلمان حول مفتاح التوزيع وأعرف رأيك في الموضوع لأنك تعتبره مفتاح غير عادل.

رأي بعض زملائك من بعض الجهات الأخرى هو رأي معاكس وركزت عليه في تدخلك الآن حيث تأخذ المبلغ الجملي وتقسمه على عدد السكان وتقول بأن المتساكن في ولاية نابل أخذ أقل بكثير من المتساكن في ولاية توزر، طبعا من حقك أن تعتمد المؤشر الذي يجعل فكرتك أكثر إقناعا لكن أيضا هناك مؤشرات أخرى مهمة في مستوى المؤشر العام للتنمية الجهوية حيث نجد عديد الولايات الأخرى هي أقل من ولاية نابل على مستوى التنمية الجهوية وحتى على مستوى نفس الولاية تجد عديد الفوارق بين معتمديات نفس الولاية وهو المؤشر الذي نعتمده لكن نخفف فيه أيضا بالرجوع لعدد السكان يعني إذا أخذنا المؤشر في المطلق ربما سيكون رصيد ولاية نابل أقل لكن حين نأخذ في عين الاعتبار أن ولاية نابل فيها من حيث عدد السكان عدد كبير جدا كباقي الولايات الكبرى كولاية تونس وولاية بنزرت وربما ولاية صفاقس فحين نعادل بالسكان ترتفع نسبة الحصة المخصصة لهذه الولايات لكن حين تقول نقسم المبلغ الجملي على مستوى كل ساكن أقول لك القسمة التي أجريتها ربما لا تكون صائبة لأنها مرتبطة أيضا بتوفر البنية التحتية الموجودة في هذه المنطقة مقارنة بالمنطقة الأخرى يمكن أن تقول لي البنية التحتية مهترئة وأجيبك بأن هذا قد يكون صحيحا جدا جدا في بعض مناطق وأرياف ولاية نابل لكنه غير صحيح في مختلف مناطق ولاية نابل واهتراء البنية التحتية أكبر في عديد الولايات الأخرى وفي عديد المعتمديات الأخرى فهو مفتاح كما قلت له إيجابياته وسلبياته لكن وجب اعتماد مفتاح موضوعي لتوزيع الاعتمادات.

السيد النائب، تم بذل المجهود وصحيح أنك قمت أنت وزملاؤك بمراسلة رسمية السنة الفارطة الى وزارة الاقتصاد والتخطيط ليتم الترفيع في الاعتمادات المخصصة للبرنامج الجهوي للتنمية وأعتقد أن المقترح كان في حدود 500 م. د و600 م. د لكنك السيد النائب عضو في البرلمان ولديك تجربة في قوانين المالية وتعرف أن هناك الإكراه المالي للدولة وبرامج التنمية الجهوية لكن هناك عديد المشاريع الأخرى المستوجب توفير تمويلات لها.

وقعت الاستجابة نسبيا من 250 الى 300 م. د لكن هناك عنصر هام جدا السيد النائب وما يجب أن يقال هو قدرة الجهات على الإنجاز فهل عندما أخصص 500 مليون دينار لبرنامج التنمية الجهوية فهل لهذه الجهات القدرة على الانجاز فقد بينت التجربة أنه لم يقع استهلاك عديد الاعتمادات التي تم تخصيصها في إطار البرنامج الجهوي للتنمية لعديد الأسباب مثلا إشكاليات في المقاولات أو في الطلب العمومي وكانت نتيجتها أنه لم يقع استغلال الاعتمادات المخصصة بالكامل بالرغم من أنها لم تكن مرتفعة جدا واليوم

ستتعاون إن شاء الله الجهات ووزارة الاقتصاد والتخطيط والحكومة في أن توجد كل العناصر الموضوعية حتى نرفع في المبالغ المخصصة للتنمية الجهوية وهناك أيضا فكرة طرحت أن "clé de répartition" المفتاح الذي تحدثنا عنه ومؤشر التنمية الجهوية معدل بعدد السكان فكرنا وقلنا سنعدله بالتقدم في الإنجاز يعني نعطي "bonus" للولاية التي تقدمت أكثر من غيرها في إنجاز المشاريع وبعد ذلك استدركنا لأنه بهذه الطريقة ربما سيكون هذا على حساب الجهات التي هي في حاجة أكثر للتمويلات فربما تجد فيها عددا أقل من الإدارات الجهوية ومن التقنيين والمهندسين والنتيجة أننا يمكن أن نضر الجهات الداخلية والأقل نموا باعتماد نسبة الإنجاز كعنصر آخر مع "la liste de développement générale" ومع العدد الجملي للسكان فكرنا في هذا ثم قلنا لا الأفضل أن نترك هذه الطريقة اليوم.

نأمل أن تتحسن الظروف المالية للدولة إن شاء الله وأن تتوفر الموارد غير الجبائية أكثر وأكثر ونعمل على ذلك على مستوى الحكومة من خلال الحث والحرص على تحسين حوكمة المؤسسات العمومية وحتى إذا لم يكن سيحقق أرباحا في القريب العاجل وربما ليس مطلوبا منه أن يحقق أرباحا في عديد المؤسسات والقطاعات، ولكن على الأقل نقترب من التوازن المالي حتى تترك للدولة إمكانيات أخرى لتقوم بتمويل مشاريع القرب وأكرر في ولاية نابل وفي غيرها من الولايات لا يوجد أي هدف لتهميش ولاية معينة، بل الهدف هو توفير التمويلات الضرورية للتنمية الشاملة والدامجة والعادلة هذا ما نعمل عليه السيد النائب والأكيد إذا كانت هناك حالات استعجالية تتطلب التدخل سيقع التنسيق بين كافة الوزارات ونبحث عن الإمكانيات المتوفرة لنتدخل بصفة عاجلة في صورة تأكدت الحاجة...

تعقيب السيد النائب

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن هل يرغب السيد الزميل في التعقيب في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الوزير على التفاعل الإيجابي وأتمنى أن نتمكن هذه السنة أيضا من أن نرفع من هذه الاعتمادات مثل السنة الفارطة إن شاء الله وأتمنى ألا تتفاقم هذه الأزمة.

سيدي الوزير، نرجع إلى نقطة وحيدة 725,000 دينار لتمويل المساكن نود أن نجد فيها حلا.

سيدي الوزير، ما دامت الاستثمارات الخارجية والخاصة تتدخل في مؤشرات التنمية اليوم فلا يمكن أن نقيم ولاية نابل اليوم تقييما صحيحا لأننا يمكن أن نجدها في مراتب أولى من حيث الاستثمارات الخاصة، ولكن أنا كنائب لا يمكن أن أدرس ابني في التعليم الخاص وهو استثمار خاص كما لا يمكنني أن أقوم بسكانار في مصحة وهي استثمار خاص، فالاستثمارات الخاصة لها أصحابها اليوم ويجب على الدولة الاعتناء ببقية شعبها.

سيدي الوزير، شاهدت تقريركم في 2024 فنحن الأخيرين في الصحة مثلا بولاية نابل لماذا؟ لأن لدينا أربع مصحات فلا تصرف علينا الدولة في مجال الصحة، فهل يمكن للجميع التداوي في المصحة سيدي الوزير؟ مادامت الاستثمارات الخاصة تدخل اليوم في مؤشر التنمية فستبقى أرياف ولاية نابل تعاني للأسف.

سيدي الوزير، من الممكن أن أضرار الفيضانات أثرت على الولاية وإذا أردنا مساندتكم اليوم فهذا استنادا الى هذه الأضرار التي سنعاني منها ومن الممكن اليوم أن وزارة التجهيز أيضا غير قادرة على إيجاد الاعتمادات اللازمة كي نعود حيث كنا فتقييم الأضرار في وزارة التجهيز 82 مليون دينار وفرت 32 مليون دينار دون اعتبار المسالك يعني أن الوضعية متأزمة أعطت وزارة الاقتصاد 5 مليون دينار في 2018 كزيادة للأسف هذه السنة تعلمني كل الولايات أن مراسلة التنمية الجهوية لم تصدر لليوم والجميع يسأل متى تصدر المراسلة؟ والسؤال يطرح على مستوى الولايات فالرجاء سيدي الوزير، إيجاد الحلول وأعرف أنك تحدثت اليوم مع محمد بن سعيد ومع بقية الزملاء فيما يخص ولاية نابل وخاصة أضرار هذه الفيضانات التي يمكن أن نعاني منها على امتداد أربع أو خمس سنوات القادمة وأرجو ألا تداهمنا فيضانات أخرى ونبقى في نفس الوضعية.

سيدي الوزير، فواضل الصرف، نحن كولاية نابل أضعنا تقريبا 30 مليون دينار سنتي 2022 و2023 ومن الممكن أن هناك مسؤولا سابقا خرج اليوم من الولاية كان سببا في هذا وأنا شخصيا كنت أعلمت السيدة الوالية الموجودة بهذا الموضوع منذ أول يوم تسلمت فيه وأخذت القرار وتصرفت ويمكن اليوم أن تكون من أول الولايات التي تصرف عديد الاعتمادات الموجودة ولم تعد هناك اعتمادات متبقية سيدي الوزير، لكن نود حتى إن كان هناك بقية أن نعطيه الى ولايات قادرة اليوم أن تصرف وتحسن أفضل من أن نرجعه ولا ننجز به أي شيء مثلما حدث فهي مشاريع قرب وتمس المواطنين، فحين لا أكون قادرا على أن أصرف فليصرف غيري وإذا لم أتمكن من الزيادة فليقم غيري بها وينتفع المواطن فهو اليوم مهما كانت منطقته وولايته ومعتمديته نريده أن ينتفع بهذه الاعتمادات.

شكرا سيدي الوزير على تفهمكم لكل هذا، شكرا على تفاعلكم أيضا، شكرا على تفاعل كافة المديرين العامين الموجودين اليوم سيدي الوزير فنحن اليوم همزة وصل بين المواطن وبينكم أنتم نوصل التوجهات ونحاول أن نجد حلولا مع بعضنا حتى نقرب الخدمات من هؤلاء المواطنين ونرجو أن نحقق هذا إن شاء الله مع بعضنا. شكرا سيدي الوزير وشكرا لكافة الطاقم المرافق.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة بسمة الهمامي

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، إذن السؤال الشفاهي الموالي والأخير للسيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي، لها عشر دقائق على أقصى تقدير. فلتتفضل.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا سيدي الوزير وكل الإطارات المرافقة لسيادتكم في رحاب مجلس النواب الشعب،

أنا سأنطلق من التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 وهو أول تعداد سكاني رقمي في تونس اعتمد التكنولوجيا الرقمية لأول مرة وهذا في حد ذاته مكسب يحسب للدولة التونسية التي تؤمن بالرقمنة ولكل من سهر على إنجازه تحية وطنية على روح العمل والالتزام.

كشفت نتائج التعداد العام للسكان والسكني لسنة 2024 في تونس أن المجموع العام للسكان هو 11,000,973 446 ساكن موزعة على 24 ولاية انطلق التعداد فعليا في ولاية سليانة في نوفمبر 2024 وبين أن عدد السكان في ولاية سليانة هو 216121 ساكن موزعة على 11 معتمدية أعلى نسبة سكانية في سليانة الجنوبية بـ 29,936 وأقل نسبة في العروسة بـ 8834.

كشفت هذه النتائج عن تراجع ديموغرافي ملفت وفي غاية الأهمية: انخفاض في عدد السكان في ولاية سليانة مقارنة بسنة 2014 حدد بـ 6852 ساكن وإذا قارنا هذا العدد بسنة 2004 الذي كان فيه عدد سكان سليانة 233,985 ساكن فإن النتيجة أعمق يعني في ظرف 20 سنة تراجع ديموغرافي بـ 17,864 ساكن، تراجع بـ 7.64%.

هذه الأرقام المفزعة ليست عرضية، بل على مدار 20 سنة، كانت ممنهجة، سلبية، دولة ساهية أوغلت في التغافل عن ولاية سليانة همشتها، هضمت حقها عمدا وعبر وزاراتها وبرامجها وميزانياتها في كل سنة وهذا ليس سهوا سيدي الوزير، بل جهرا كان هناك تعمد للأنظمة السابقة إلى تجفيف كل مكامن من الإنتاج والاستثمار والاستقرار.

لا توحي هذه النتائج بأن هناك وزارة تخطط وترسم الاستراتيجيات للتنمية الاقتصادية والجهوية ولا يمكن أن تكون هذه سياسة دولة تؤمن بالعدالة الجهوية وبأنها دولة الجميع على حد السواء.

سيدي الوزير، هذا الانحدار في عدد السكان له عديد الأسباب، انعدام فرص العمل وإن وجدت فهي غير دائمة ويمكن أن تراجع إحصائيات بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وعدد المؤسسات المنتفعة في ولاية سليانة في بداية التمويل وعددها بعد سنتين أو ثلاث ستجدون أن العدد في تراجع كبير.

على مستوى المناطق الصناعية هي معتمدة على معامل أجنبية، الطيور المهاجرة التي تبحث دوما عن الربح والربح الوفير اعتمادا على اليد العاملة البخسة بينما تذهب الاستثمارات الثقيلة للدولة إلى ولايات أخرى جاعلة من سليانة مثل البقرة الحلوب، منطقة للإنتاج واستنزاف الثروات.

عدم استثمار الدولة في الصحة وتمركزت المؤسسات الصحية في ولايات الساحل وتونس العاصمة وصفاقس بينما بقيت الولايات الداخلية ومن أولها سليانة في عزلة وإن وجدت معدات الصحة فهي بدون جدوى علمية وهذا يتبين في وفود كل مرضى سليانة إلى تونس العاصمة في المستشفيات الكبرى، أول ما يقولون له هل قمت بسكانار في سليانة؟ ضعه جانبا فإنه بلا قيمة وأعد آخر لأننا لا يمكن أن نقرأ السكانر الذي قمت به في سليانة.

انعدام فرص التعليم العالي والبحث العلمي مع أن سليانة تحقق في كل سنة نسبة عالية في نجاح أبنائها المتميزين المتفوقين في امتحانات البكالوريا.

الاعتماد على الفلاحة التقليدية مع أن الدولة تقر في بياناتها وإحصائياتها بأن ولاية سليانة هي ولاية فلاحية بامتياز، سليانة والشمال الغربي مطمور روما وهذا مذكور في كل بيانات الدولة، بل كل ثروات سليانة تجعل منها قطبا فلاحيا اقتصاديا.

لم تعمل الدولة على بعث لا مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لتطوير الفلاحة الغابية ولا الزراعات الكبرى ولا الزياتين، لم تسع حتى الى بعث قطب تكنولوجي للبحث العلمي والذكاء الاصطناعي من أجل تطوير الفلاحة خصوصا وأن خطر المتغيرات المناخية بات واقعا.

أهملت السدود والمناطق السقوية حتى صارت بلا نفع ولا فائدة، كان الفلاح في سليانة حركة منتجة وأصبح الآن في حالة اجتماعية.

ضعف الاستثمارات ورفع شعار في وجه سليانة، سليانة غير جالبة للاستثمار.

من بين النسب المفزعة أيضا نسبة الأمية في ولاية سليانة، في ولاية مساحتها 467 هكتار تمثل 28% من مساحة الإقليم الشمال الغربي وتمثل 3% من تراب الجمهورية لم نجدها في أولويات وزارة التجهيز والإسكان في برامج السكن الاجتماعي والسكن المملك شمل 12 ولاية تعيش هي في حد ذاتها أزمة في عدم وجود الرصيد العقاري وسليانة التي فيها الرصيد العقاري مازالت الدولة لا تحتسبها في أولوياتها، بل بالعكس نرجو أن تخلق فيها إن شاء الله برنامج السكن الاجتماعي والسكن المملك ويكون السكن مجانيا للحد من ظاهرة الهجرة الداخلية، النزوح والهجرة الخارجية.

سليانة التي فيها ثروة الشمس والماء والهواء لا يوجد فيها أي استثمار للطاقة والطاقات المتجددة ونتحدث الآن عن الثورة في علاقة بالطاقة واستثمار في الطاقة.

سيدي، طبعا ليست الغاية من هذه الأرقام المسجلة أن نسجلها، بل بعد التشخيص يتم العمل على الإجابة لماذا؟ ما الغاية؟ وما هي العوامل التي أدت إلى هاته الحالة وهذا الوضع؟ ما المطلوب اليوم من الدولة في رؤيتها واستراتيجيتها في علاقة بولاية سليانة، استراتيجيات قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى؟

هل تم بعد هذه الأرقام وتشخيصنا لهذا الواقع بشكل استثنائي دعوة إلى مجلس وزاري خاص بسليانة للتشخيص وتقديم الحلول لتقديم علاجات لعلل خطط لها من سبقوكم؟ مجلس وزاري استثنائي حتى نرفع ورقة حمراء في وجه هذه الأرقام ونقول بأن الوضع في سليانة لا يحتمل.

تدفع سليانة منذ الاستقلال فاتورة الخيارات السياسية حتى في فترة 7 نوفمبر كانت سليانة أول الولايات التي خاضت عديد التحركات الشعبية رافضة لحكم بن علي في سنة 1990.

حدث كل هذا في حكم من يؤمنون بالحزب لا بالدولة ويعمدون إلى التمييز بين الجهات والأفراد، بعد ثورة 17 ديسمبر التي رفع فيها شعبي سقف استحقاقاته من الشغل والحرية والكرامة الوطنية والعدالة الجهوية وحق الجهات في الثروة وفي التقسيم العادل لثروات البلاد وفي اللامركزية وفي حق الفرد في محليته في الثروة وفي حق الجهة في الاستثمار في ثرواتها الطبيعية رغم المحن جاء دستور 25 جويلية 2022 وأقر بحق الشعب وأنه صاحب السيادة وكان منصفا للشعب وكما عمل على تقسيم جغرافي وإداري جديد محينا أفضى الى خمسة أقاليم وإلى خلق ديمقراطية جديدة محلية تشاركية، ولاية سليانة موجودة في الإقليم الثالث ومعها خمس ولايات أخرى.

كيف ستترجم الوزارة مبادئ وجوهر دستور 25 جويلية 2022 مبني على العدالة الاجتماعية والمساواة بين الأفراد والجهات إلى إجراءات ومخططات لصالح ولاية سليانة علما وأن الولايات الموجودة في الإقليم الثالث وأخص بالذكر الولايات الساحلية هي من الولايات التي تمتعت بعديد الامتيازات على مر العقود حتى صار بينها وبين ولاية سليانة فرق شاسع في نسب التنمية والنمو والاستثمار وفي توفير كل شروط الرفاه للمواطنين.

سيدي الوزير، ما هي استراتيجية الوزارة من أجل التكافؤ والعدالة الاجتماعية والعدالة الجهوية؟ وشكرا.

إجابة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، إذن أحيل الكلمة إلى السيد الوزير من أجل تقديم جوابه في مدة لا تتجاوز العشر دقائق. تفضل.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا السيدة نائبة الرئيس،

شكرا السيدة النائبة،

لقد أشرتم إلى تراجع عدد السكان وذكرتم عديد الأسباب، من بينها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وهو ما لاحظناه أيضا في ولاية سليانة وولاية الكاف وبعض الولايات الأخرى حيث بقي عدد السكان مستقرا وأكيد أن الأوضاع الاقتصادية تفسر في جانب معين هذه الوضعية.

أما بالنسبة إلى الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لفائدة ولاية سليانة التي كانت مدرجة ضمن كل البرامج الخصوصية للتنمية وفي عدد من البرامج ممولة في إطار التعاون الدولي ونذكر على وجه الخصوص الترفيع في اعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية المرصودة بميزانية الدولة والتي تطورت بالنسبة إلى ولاية سليانة من 2.2 مليون دينار سنة 2010 إلى حوالي معدل 8 ملايين دينار سنويا خلال الخمس سنوات الفارطة.

وربما هنا، السيدة النائبة، يمكن ربط هذا بالسؤال الثاني الذي يهم ترجمة المبادئ الدستورية إلى إجراءات ومخططات لفائدة ولاية سليانة، فهذا الارتفاع هو أيضا ترجمة للمبادئ الدستورية في إطار البحث عن عدالة جهوية وعدالة اجتماعية.

إدراج كافة معتمديات الولاية وعددها 11 معتمدية، ببرنامج التنمية المندمجة، بكلفة جملية ناهزت 86 مليون دينار وشملت مجالات تعبيد المسالك الريفية والطرقات الحضرية والماء الصالح للشرب وتهذيب الأحياء وإنجاز مشاريع في التجهيزات الجماعية إلى جانب بناء فضاءات صناعية وقرى حرفية وأسواق بلدية، كذلك رصد اعتمادات إضافية في إطار برنامج التنمية المندمجة لاستكمال إنجاز العناصر المبرمجة وضمان وظيفيتها وقد بلغت إلى موفى مارس 2026 حوالي 9.7 مليون دينار.

إقرار برنامج تكميلي لفائدة تسع معتمديات، لتدعيم تدخلات القسطين الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة، بكلفة جملية تناهز 18.5 مليون دينار وهي في مراحل متقدمة من الإنجاز.

وفي إطار مشاريع برامج التعاون الدولي التي تنتفع بها ولاية سليانة، نذكر مشروع النهوض بمنظومات الإنتاج الفلاحي والتنمية المحلية بولاية سليانة بالتعاون مع برنامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والذي يهدف إلى تطوير سلاسل القيمة لثمانية منتوجات فلاحية.

وقد ذكرت هذا المشروع حتى في حديثي خلال الأيام الفارطة مع المدير العام لبرنامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، حتى أبرز له أهمية مثل هذه المشاريع في مناطق الشمال الغربي بصفة عامة وهو دليل على نجاح التعاون بين تونس وبرنامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

أيضا برنامج المبادرة من أجل التنمية الجهوية بالتعاون مع وكالة التعاون الألماني والذي شمل مجالات الصحة والتربية والرياضة ومن بين البرامج الأخرى، برنامج النهوض بمنظومات وآليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بالتعاون مع مكتب العمل الدولي والذي مكن من دعم ثمانية مجامع تنمية وشركات تعاونية فلاحية.

وفي إطار حفز المبادرة الخاصة ومساعدة الباعثين الشبان والشركات الأهلية على بعث المؤسسات ومرافقتهم، تركزت جهود الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر على أهم التدخلات التالية:

إعداد دراسات جدوى فنية اقتصادية لفائدة 498 من أصحاب المشاريع الخاصة، بكلفة جملية تناهز 190 مليون دينار، وبطاقة تشغيلية تقدر بـ 2609 موطن شغل، وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2016 و2025، وقد تمت إحالتها إلى مؤسسات التمويل.

إعداد 15 دراسة مشروع لفائدة الشركات الأهلية المزمع تركيزها بمختلف معتمديات الولاية، ستمكن من إحداث 325 موطن شغل وبكلفة استثمار تناهز 19 مليون دينار وقد دخل منها أربعة مشاريع في طور النشاط.

تمكين 878 باعثا متحصلا على موافقة من البنك التونسي للتضامن من التمويل الذاتي المطلوب في إطار تدخلات صندوق الاعتماد الذي تشرف عليه وزارة الاقتصاد والتخطيط.

إعداد دراسات توجيهية قطاعية لتشخيص الفرص الكامنة في القطاعات والمنظومات المميزة للجهة ولإنارة السبيل للقطاع الخاص ولكل الأعوان الاقتصاديين وحفزهم على المساهمة في تطويرها تشمل دراسة تهم منظومة الألبان بالجهة، دراسة تهم منظومة الرخام بالجهة، دراسة منظومة زيت الزيتون وسلسلة القيمة الخاصة بمنظومة الزيوت الروحية والعطرية بالشمال الغربي، إضافة إلى دراسة السياحة البديلة بالشمال الغربي.

هذه دراسات أشرفت عليهم الوزارة، وهم موجودين على ذمة الباعثين الخواص شباب ولاية سليانة، حتى يستنيروا بهم في ربما تطوير أفكار مشاريع وهياكل التنمية الجهوية، الموجودة على مستوى ديوان تنمية الشمال الغربي أو الإدارة الجهوية للتنمية، على ذمة شباب المنطقة في تأطيرهم وتعريفهم بالآليات المتاحة التي يمكن استغلالها لإحداث مشاريع اقتصادية.

وهنا لا بد أن نعترف بأن عددا من الشباب قد لا يكون على دراية بوجود العديد من الآليات التي تساعدهم على إنشاء مشاريعهم الخاصة وهو عمل يفرض علينا جميعا القيام به مع بعضنا سواء من قبل السيدات والسادة النواب أو من قبل الوظيفة التنفيذية، من خلال الإدارات الجهوية، من أجل التعريف بكل الآليات الممكن استغلالها في إطار القيام بمشاريع الخاصة حتى على مستوى الفنية وكما ذكرت، فإن ديوان موجود أيضا الإدارة الجهوية على مستوى التمويلات يوجد اعتماد الانطلاق الذي يساهم في توفير التمويل الذاتي بالنسبة للمشاريع بعد الحصول على موافقة التمويل من البنك التونسي للتضامن.

إن عديد الآليات موجودة إلى جانب كل ما هو مشاريع في إطار برامج التنمية الجهوية وفي إطار برنامج التنمية المندمجة أو في إطار التعاون الدولي المخصص لولاية سليانة ولبقية ولايات الجمهورية وأعتقد أن هذا يجيب السيدة النائبة عن سؤالكم الثاني لأن المبادئ الدستورية هي في تحقيق العدالة الاجتماعية، هي في تحقيق العدالة المجالية وحتى التقسيم الترابي للبلاد التونسية تم اعتماده لتدعيم هذه العدالة وخلق ديناميكية بين جهات الإقليم الواحد.

وقد أشرتم السيدة النائبة إلى ولايات الساحل وربما استمعتم قبل قليل إلى مداخلة زميلك عن ولاية نابل الذي كان له رأي مخالف بأنه "ظلمت الولاية بسبب تميز باقي الولايات" غير أن الهدف من التقسيم الترابي هو تحقيق اندماج أكثر وأكثر بين الولايات الداخلية والولايات الساحلية، حتى تقع ديناميكية أكثر بين الولايات وحتى يتم خلق منظومات كاملة للإنتاج تمتد من الحقل إلى آخر حلقة في سلسلة الإنتاج، حتى نثمن المنتوج التونسي.

وكما ذكرت فإن الإجابة عن السؤالين مترابطة، فما نقوم به على مستوى برامج التنمية الجهوية الخصوصية وما نقوم به على مستوى التعاون الدولي وكذلك ما نقوم به على مستوى تشجيع الاستثمار الخاص بصفة عامة والاستثمار المباشر وهنا كذلك يوجد معطى نشير هنا إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بولاية سليانة ارتفعت قيمتها إلى 5 مليون دينار سنة 2025 مقابل 2.8 مليون دينار سنة 2024، دون اعتبار الاستثمارات المنجزة في وحدات صنع كوابل السيارات والتي مكنت من توفير 3850 موطن شغل.

كل هذه المجهودات نقوم بها لتعزيز جاذبية الولاية، هدفنا بطبيعة الحال تثبيت السكان في مناطقهم وتمكين كل مواطن من إيجاد ضروريات الحياة في المنطقة التي يقيم بها. وقبل قليل ذكرنا السيد نائب الرئيس في وقت سابق بما كان يسمى إطار الحياة في مدن الحوض المنجمي، كان إطار حياة مشجع على الاستقرار في تلك المناطق، فعندما انطلق الاستعمار الفرنسي في استغلال مناجم الفسفاط، كان من بين الوسائل المعتمدة لتثبيت المعمرين والتقنيين السامين والمهندسين الأجانب في مناطق الحوض المنجمي، إرساء إطار حياتي جاذب وهذا هو التوجه الذي نشتغل عليه اليوم.

وقد حظيت بشرف زيارة ولاية سليانة وهي ولاية تتمتع بكل المقومات التي تؤهلها لتكون في أفضل النسب من نمو وفي أفضل مستويات من التنمية وإن شاء الله، مع بعضنا جميعا، سنعمل على جعل تونس أجمل، بعدالة مجالية أكبر تهم كل الجهات. شكرا ومعذرة السيدة الرئيسة.

تعقيب السيدة النائبة

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، طبعا هل تريد السيدة الزميلة التعقيب في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدتي الرئيسة،

شكرا سيدي الوزير على ما تفضلتم به، فقد أتيتم على عديد النقاط ولا يسعني إلا أن أعقب في البداية على ما ذكرتموه بخصوص ولاية سليانة وأنها بها كل الإمكانيات والإمكانات، كل مقومات الاستثمار والثروة والعيش الكريم ومع ذلك فإن النسب تقر أن سليانة همشت ولم تحظ بالتقييم الحقيقي، ظلمت وهو ما جعلها من أكثر الولايات التي تشهد نزوحا للسكان نحو الولايات التي تتوفر فيها كل شروط الحياة الكريمة، الضامنة للاستقرار والضامنة للأمن الصحي والضامنة لأمن التعليم ولشروط تعليم الأبناء. فالأهالي أصبحوا يتركون مساكنهم وحتى ضيعاتهم وأراضيهم الفلاحية، وينزحون نحو ولايات الساحل وهو ما لا نريده ولا نرغب في أن يتكرر في تاريخ سليانة.

في البداية عرفنا ثورة عظيمة أيقظت العالم بفردانيتها في كل شيء، نصل حتى إلى الشعارات التي رفعت ورفعها قيادات هذه الثورة ودستور 25 جويلية 2022 هو أفضل ترجمة لما رفعت هذه الثورة.

سيدي المحترم، السيد المرافق للسيد الوزير، أرجو أن تضحكني معك، لكنني لن أضحك، لأن الواقع فيه من البؤس ما قد لا تعرفه، أنا أعيشه وأعرفه لأنني أنا نائبة عن شعب لأنني أنا ابنة سليانة التي جعلوا منها بقرة حلوب، تنتج الثروة ليستفيد منها غيرها، بينما يضطر أبناؤنا إلى ترك أراضيهم الفلاحية وسدودهم ومياههم والنزوح إلى جهات أخرى وهذا جراء الأنظمة السابقة وجراء من سمح للبعض بالاستفادة من خيرات الشمال الغربي ثم بعد ذلك يشتمونه دون أن يدركوا قيمتها الحقيقية.

أعود إليك سيدي الوزير، ومن موقعي، أود أن أتوجه بالشكر إلى السادة الموظفون بديوان تنمية الشمال الغربي لما يبذلونه من جهود في إعداد الدراسات للمشاريع الخاصة والشركات الأهلية خاصة في ولاية سليانة، إلى جانب المساندة التي توفرها الإدارة الجهوية للتنمية وغيرها غير أن سليانة، الغنية بثرواتها الطبيعية وأولها الفلاحة والأراضي الفلاحية غير المستغلة والفارق اليوم أن لدينا شباب يرغب في العمل في المجال الفلاحي ويتلقى تكوينا في مراكز الإرشاد الفلاحي، لكن بعد ذلك هذه المشاريع وهذه الدولة لا تحرص على أن تبعث فيه الكثير من الأمل وتعبد له الطريق للحصول على القروض ومساندته في مشاريعه حتى تنطلق وتنمو وتتوسع وهنا أيضا يوجد شباب مظلوم، سواء أولئك الذين يحبون الفلاحة أو الذين يرغبون في متابعة دراستهم في الجامعات الكبرى، ففي سليانة لا تتوفر مؤسسات جامعية.

في تحقيق العدالة الجهوية سيدي، المطلوب اليوم الانطلاق من الولايات التي هضمت وسلبت في حقها هناك حيث العطب وقد تحدثتم عن التعاون الدولي وعن برامج التنمية الفلاحية وتطوير سلاسل القيمة وغيره، صحيح يوجد مجهود يذكر فيشكر، لكن القروض التي تأتي في شكل هبات والتي جزء من النسبة تتكلف بها الدولة ونسبة يتكفل بها المواطنون، تحسب على الشمال الغربي، لكن أننا نصطدم بمشروع، مثل مشروع "PROFITS" الذي شهد عديد النقاشات وجلسات الحوار والإقناع لإثبات أن سليانة والشمال الغربي في حاجة ماسة إلى مثل هذه المشاريع، ثم نفاجأ بأن مشروعا بلغت كلفته 90 مليون دينار، 12 مليون دينار منها ذهبت إلى العصابات ولم يتم تنفيذ المشروع سيدي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب السيد الوزير في تقديم بعض التوضيحات والمعطيات الإضافية في شكل حوصلة بخصوص مختلف الأسئلة المطروحة؟ تفضل.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

تعقيب بسيط سيدي الرئيس،

السيدة النائبة منال بديدة، تحدثتم عن الخبراء والتعامل معهم وأؤكد أننا منفتحون كل الانفتاح على الخبراء، فنحن نطلع على دراساتهم ونستمع إلى آرائهم وبطبيعة الحال هناك ما نعتمده ونستأنس به وهناك ما يكون محل نقاش وأقول هذا أيضا من منطلق تكويني الأكاديمي، فأنا لست بعيدا كثيرا عن هذا المجال خاصة على مستوى معهد الدراسات الكمية كما يتم الاستئناس بعديد الخبراء وفي بعض الأحيان على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط، أيضا في إنجاز بعض البرامج نستعين بالخبراء التونسيون، إذا الوزارة منفتحة على الخبراء التونسيون.

وقد أشرتم إلى جائزة تحصل عليها عدد من الطلبة بجامعة صفاقس وقد علمت بهذه المعلومة من خلال مداخلتكم، لكن سواء في جامعة صفاقس أو في غيرها من الجامعات، يوجد العديد من الشباب المتميز في تونس والدليل على ذلك أن هؤلاء الشباب، عندما يشتغلون في مؤسسات كبرى داخل تونس أو خارجها، يكون لهم شأن كبير كما أتشرف جدا عندما أشارك في تظاهرات دولية وألتقي بكفاءات تونسية تشتغل في كل الميادين، في البنوك العالمية وفي كل القطاعات، فهذه هي

ثروتنا وثروة تونس أساسا هي ثروة بشرية ونحن نعمل على دعمها ونعمل على الاستثمار أكثر وأكثر فيها ، من خلال تدعيم البنية التحتية للتعليم في مختلف مستوياته.

الوزارة لم تهتم إلا بإعداد المخطط، على مستوى الوزارة فهناك مسؤولين عملوا كثيرا في إعداد المخطط، من بينها دواوين التنمية الجهوية والإدارات الجهوية للتنمية وأيضا على المستوى المركزي و" CGDR" وغيرهم، ولكن أيضا هناك إدارات عامة تهتم بالتعاون المالي الدولي وتشتغل على توفير التمويلات وتوجد إدارات عامة مهتمة بمناخ الاستثمار والاتفاقيات الدولية للاستثمار، كذلك تشتغل على مناخ الأعمال وبالتالي، فإننا نشتغل بالتوازي على مستوى كل المجالات.

تكمن أهمية هذا المخطط في كونه أول مخطط يعتمد المنهجية التصاعدية وهو مخطط اعتمد المنهجية المنبثقة عن دستور 2022 والنصوص القانونية التي تلته وربما حظي هذا الجانب بتغطية إعلامية كبيرة، لكن هناك مجالات أخرى عديدة نشتغل عليها على مستوى الوزارة.

السيدة النائبة، أنا متأكد أن المرافقين كانا يبتسمان لسبب آخر خاصة وأنهما أصيلا مناطق داخلية ويعرفان واقع التنمية في الجهات. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير على كل البيانات والإفادات التي تم تقديمها.

إننا نقدر عاليا الدور الذي تضطلع به وزارة الاقتصاد والتخطيط، فهي وزارة هامة ومحورية وذات طابع أفقي وما يعطيها هذه المكانة لا فقط ما تقوم به في المجال الاقتصادي ومن أجل دفع الاستثمار والنهوض به وفي مجال البحث عن مصادر تمويل المشاريع العمومية ولكل البرامج التي من شأنها خلق الثروة وتوفير مواطن الرزق، بل وأيضا وعلى وجه الخصوص، ما هو مرتقب منها في هذه المرحلة من خلال بذل مجهودات مضاعفة بغاية مزيد تكريس الخيارات السيادية التي تم اتباعها منذ 25 جويلية 2021 والتي يجب أن تمثل مرجعا لكل الإصلاحات الكبرى والمخططات والاستراتيجيات التنموية ولأننا نؤمن بأن الارتقاء بالأوضاع ببلادنا مسؤولية مشتركة ومتضامنة، فإنه لا بد من التأكيد على أن الهدف الجامع لا يتم بلوغه دون مزيد إحكام التنسيق وتضافر الجهود بين مختلف وظائف الدولة التي انخرطت في البناء وفي رسم ملامح تونس الغد، تلك التي نتطلع إليها جميعا والتي نجتمع على الوفاء لشعبها وعلى تحمل الأمانة للاستجابة إلى تطلعاته ولإعادة الأمل في صفوف جميع فئاته.

وفي هذا السياق نجدد التأكيد أننا ثابتون في حرصنا على تجسيد هذه الثوابت وهذه الخيارات على أرض الواقع وماضون في تكريس مبدأ التعويل على الذات وتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، مع التأكيد على ضرورة تحقيق التوازن بين الجهات والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع فئات المجتمع.

ونحن نعول في ذلك على هذه الوزارة التي ودون شك تحرص من جانبها على جعل الإنسان ركيزة لكل الإصلاحات وغاية محورية للخطط والبرامج المستقبلية والتي يجب أن تلعب دورا محوريا في وضع السياسات الاستشرافية التي ينتظر منها أن تغير من الواقع المعاش للتونسيين والتونسيات والتي من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني وبمقومات التنمية العادلة والشاملة والمستدامة في جميع ربوع تونسنا العزيزة.

هذا وفي ظل المتغيرات على الساحة الدولية وما نشهده من تطورات ألقت بظلالها على جل الأسواق، فإن كل جهد في قادم الأيام يجب أن ينطلق من ضبط محكم للتقديرات ومتابعة جدية وتشخيص واقعي لتطورات الظرف الاقتصادي وتفاعل مرن ومحكم مع المتغيرات على مختلف الأصعدة، بما يمكن من حسن الاستعداد والتعاطي مع مختلف التداعيات الواقعة وتلك المحتملة وبما يتيح المجال لإحكام تنفيذ البرامج والسياسات العمومية التي تم وضعها، لا سيما في إطار قوانين المالية.

كما أننا نتطلع إلى الإصلاحات التشريعية الهامة والضرورية، على غرار مجلة الاستثمار ومجلة الصرف وأيضا الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية وخاصة تلك المتعلقة بالهيئات والهياكل المعنية بالاستثمار.

وبذات القدر نتطلع إلى النظر خلال الفترة المقبلة في مشروع مخطط التنمية، وفقا لمقتضيات الفصل 77 من الدستور وإلى أحكام المرسوم عدد 1 لسنة 2024.

ونحن وفي هذا الصدد، على أتم الاستعداد لمواصلة التعاون البناء مع الوظيفة التنفيذية، من خلال القيام بكل ما تستوجبه الدراسة المعمقة والمستفيضة لكل ما سيتم عرضه وتناوله بالجدية المعهودة وبروح المسؤولية التي تجمعنا من أجل بلوغ وتحقيق الأفضل بإذن الله لبلادنا ولشعبنا.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء.

الشكر وبالغ التقدير إلى السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة أعضاء الوفد المرافق له، متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم ونرفع الجلسة لبضع دقائق لنتمكن من توديع السيد الوزير والوفد المرافق له، على أن تستأنف للاستماع إلى مداخلات الزملاء طبقا لأحكام الفصل 108 من النظام الداخلي.

(كانت الساعة الثامنة وخمسا وخمسون دقيقة ليلا)

استئناف الجلسة
وتدخلات السيدة والسادة النواب
على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة التاسعة ليلا)

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

نأذن باستئناف الجلسة على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة منال بديدة لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة منال بديدة

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، فقدت معتمدية بئر علي بن خليفة يوم الأحد 19 أفريل 2026 واحدا من خيرة أبنائها الأبرار، أستاذ التعليم الثانوي وكاتب عام نقابة التعليم الثانوي وأخ الجميع وصديق الجميع، الأستاذ الهادي الخراطي، رحمه الله من الرجال الذين لا يتكررون كثيرا في هذه الحياة وفي مقتبل العمر فقدنا رجلا كان جزءا من التغيير الإيجابي في معتمدية بئر علي بن خليفة، رجلا أحب وطنه فلم يفوت تظاهرة أو نشاطا إلا وكان في الصفوف الأمامية، كان محفزا لمن حوله لخدمة المعتمدية وكان مرجعا للشباب في تقديم الإضافة للمنطقة.

فقيدنا عمل بجد من أجل الوطن والمعتمدية من خلال نشاطه في المجتمع المدني وكان قدوة حسنة لشبابنا في الإيثار والوطنية.

الهادي الخراطي تقول زوجته كان ملاكا في هيئة إنسان، فقيدنا بكاه في بئر علي الصغير والكبير والفقير والغني والمثقف وغير المثقف والرجال والنساء. أما تلاميذه وكل من مر بقسمه، فلم يستوعبوا فقدانه بعد واليوم وأنا أتوجه إلى السيد وزير التربية لطلب في تسمية المشروع الجديد بالجهة، والمتمثل في بناء المدرسة الإعدادية بطريق القيروان في بئر علي بن خليفة، باسم فقيدنا الهادي الخراطي فتخليد الذكرى لا يجب أن يكون فقط لرجال ونساء مروا عبر التاريخ، بل أيضا لقامات مرت بالحاضر فتركت أثرا جميلا، حتى يكون قدوة لغيرهم من الشباب.

السيد وزير التربية، إن تسمية المدرسة الإعدادية الجديدة التي هي في طور البناء الآن في بئر علي بن خليفة باسم المرحوم الهادي الخراطي، سيدخل الفخر والاعتزاز على كافة أبناء معتمدية بئر علي بن خليفة وسيكون معروفا لن ننساه أبدا، فأرجو ألا تخيبونا السيد وزير التربية في هذا الأمر.

رحم الله فقيدنا الهادي الخراطي ورزق أهله وذويه جميل الصبر والسلوان ورحمه الله وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، رحم الله الفقيد وتعازينا الحارة لعائلته في بئر علي بن خليفة وكل أصدقائه ورفاقه.

إذن الكلمة الموالية للسيد الزميل محترم وليد حاجي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد وليد حاجي

شكرا السيدة الرئيسة،

أستغل كل دقيقة وكل لحظة وكل ما توفر من وقت، لإيصال كل ما يهم من مشاغل المواطنين، رغم أن الكلام لوحده لا يكفي، عديد المرات نثير عديد المواضيع، ولكن للأسف هناك مواضيع لا نجد لها آذانا صاغية.

تحدثت عديد المرات بخصوص أجور عمال المؤسسات الصحية الذين كانوا يشتغلون في إطار عقود مناولة، ثم فيما بعد ألغيت هذه العقود وتم تعويضها بعقود إسداء خدمات على مستوى المؤسسات الصحية وأذكر منهم دائما عشرة عمال بالمستشفى المحلي بحاجب العيون وبكل هدوء وبكل عقلانية، عندما نتحدث عن أشخاص لم يتقاضوا أجورهم منذ تسع أو عشر أشهر، فإننا ننتظر جوابا واضحا من السيد الوزير أو من الوزارة أو كل من يهمه الأمر، من السيدة رئيسة الحكومة ومن السيد رئيس الجمهورية، فما هو جوابكم أن يظل هؤلاء الناس دون مورد رزق وعجزتم عن صرف أجورهم؟ أم أن هناك أسبابا أخرى؟

لقد تم الاتفاق مع السيد مدير ديوان وزير الصحة على صرف مستحقاتهم خلال شهر مارس، لكن شهر مارس انقضى وجاء شهر أفريل، إلى يومنا هذا لم يتقاض هؤلاء العمال أجورهم، فإلى أين نحن ذاهبون؟

وفي نقطة أخرى بخصوص وزارة الصحة، لدينا مركز رعاية الأم والطفل بحاجب العيون، كذلك تحدثت عنه في أكثر من مرة هذا المركز تعرض إلى حريق وكان من المفترض أن تتم صيانته وإعادة تهيئته، لكن وللأسف، ما زال كبار السن والأطفال يتكبدون عناء مشقة التنقل إلى المستشفى المحلي الذي يقع بعيدا نسبيا عن وسط المدينة، في ظل غياب وسائل نقل مناسبة، لذلك نرجو التسريع في إنجاز عملية الصيانة وإعادة تهيئة هذا المركز.

كذلك يوجد برنامج لإحداث مستشفى جهوي من الصنف "ب" بحاجب العيون يتمثل في توسعة المستشفى المحلي وإحداث بعض الاختصاصات الطبية، ولكن للأسف منذ سنة 2020 وملف الدراسة مطروح بقيمة 700 ألف دينار، ولكن للأسف إلى يومنا هذا ما زالت الدراسات لم تبرح مكانها وهذا غير معقول ونفس الشيء ينطبق على مستوصف منطقة السودان بعمادة السرجة بمعتمدية حاجب العيون، المبرمج منذ أكثر من سنتين، ولكن إلى يومنا هذا ليس هناك أخبار عن هذا الموضوع.

كما أود أن أذكر السيد وزير الفلاحة بأنه لم يف بوعده المتعلق بحل مشكل الماء الصالح للشرب بحاجب العيون، فقد تعهدت خلال شهر أفريل بمعالجة هذا الملف ونحن اليوم في 21 أفريل والموضوع ما زال في مكانه وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، إذن الكلمة الموالية للسيد الزميل محترم رمزي الشتوي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد رمزي الشتوي

شكرا السيدة الرئيسة،

أتدخل اليوم عملا بمقتضيات الفصل 108 من النظام الداخلي، لأدق ناقوس الخطر بخصوص مورد حيوي واستراتيجي، ألا وهو مياه الري بواحات الجريد بولاية توزر، فما تعيشه الجهة اليوم لم يعد مجرد صعوبات ظرفية، بل تحول إلى أزمة حقيقية تمس أساس المنظومة الواحية.

نسجل اضطرابات متكررة في التزود بمياه الري، بل وقطعا للمياه حتى على الفلاحين الذين قاموا بخلاص مستحقاتهم وذلك في فترة حساسة لا تحتمل أي انقطاع للماء وفي المقابل، تتراكم ديون مجامع التنمية الفلاحية تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز، في ظل خلل واضح في التسيير وضعف في الحوكمة وعجز في ضمان استمرارية هذا المرفق الحيوي والأخطر من ذلك أن واحات الجريد بدأت تفقد توازنها البيئي بفعل تراجع دورة المياه وهو ما يهدد ليس فقط الفلاحي، بل هوية الجهة وخصوصياتها التاريخية كما أن الفلاح الصغير هو الحلقة الأضعف، إذ يتحمل اليوم تبعات هذا الوضع في سوق غير منظم وفي غياب حماية حقيقية تضمن له الحد الأدنى من الإنصاف.

سيدي الرئيس، إن ما يحصل اليوم يفرض علينا مصارحة أنفسنا بأن المنظومة الحالية للتصرف في مياه الري قد بلغت حدودها ولم تعد قادرة على ضمان ديمومة هذا المورد الحيوي لذلك أصبح من الضروري إعادة إسناد مهمة التصرف في مياه الري إلى وزارة الفلاحة، مع توفير الإمكانيات الفنية والمالية وإعادة الانضباط إلى هذا القطاع، كما أن المعالجة تتطلب رؤية شاملة: ضمان التزود المنتظم والعادل بمياه الري، إعادة جدولة ديون المجامع والتخفيف منها عبر دعم الصناديق المخصصة للقطاع وعلى رأسها صندوق الجودة المحمول على منتجي التمور، التوجه نحو الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية، للتقليص من كلفة الضخ.

وختاما وعملا بروح الفصل 108، فإن ما نعيشه اليوم ليس تفصيلا عابرا، بل هو مؤشر خطير قد يقودنا، إن تواصل، إلى بداية نهاية بلاد الجريد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

نرجو ونتمنى أن تبقى الجريد شامخة بنخلها وبشبابها ونسائها ورجالها، إذن الكلمة الأخيرة للسيد الزميل محترم مختار عيفاوي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد مختار عيفاوي

شكرا السيدة الرئيسة،

خطابي اليوم موجه إلى سيادة رئيس الجمهورية، أمام صمت السيد وزير الشباب والرياضة ورئيس الجامعة التونسية لكرة القدم.

سيدي رئيس الجمهورية، معتمدية بوحجلة جهة منسية وعلى كل المستويات، منسية من دولة تعتبر نفسها الدولة الاجتماعية، بقي لها متنفس وحيد وهو الرياضة الذين يريدون القضاء عليه ورغم أن وزارة الشباب والرياضة موكول على عاتقها تحسين البنية التحتية الرياضية والسهر على إنجاح الرياضة ودعم الجمعيات، إلا أنها تغافلت عن دورها وتناست عن قصد بنات وأبناء الجهة على المستوى الرياضي الفردي والجماعي، بل أنها اليوم وأمام نجاح الجهة رياضيا، أصبحت لا ترى ولا تسمع ولا تتكلم. ففي السنوات الفارطة تم حرمان الجمعية النسائية من التتويج بالبطولة في الجولة الأخيرة وفي يوم السبت الماضي، أرادوا حرمان البعث الرياضي بوحجلة من الترشح إلى الدور ربع النهائي لكأس تونس ومع ذلك هذا الفريق ترشح والجامعة لم تحرك ساكنا.

واليوم العنف الذي يمارس في مقابلة البطولة على اللاعبين والمهازل التحكيمية هو سعي محموم لإسقاط الجمعية، لكن البعث الرياضي ببوحجلة لن يسقط وذلك بفضل نسائها ورجالها والشبيبة كذلك لن تسقط بفضل نسائها ورجالها ونحن نعلم أن القانون يمنع تدخل السياسة في الرياضة، لكن ما نلاحظه أن الرياضة اليوم أصبحت تمارس في السياسة.

الجامعة عينت مشرف على التحكيم بدعوى التحسين، لكن ما حدث زاد في تعفينه والجميع في تونس، من متابعين وجماهير رياضية، يدركون ذلك جيدا.

إن الصمت أمام ما يحدث هو تشجيع ضمني على ممارسة العنف، في حين أن الأصل في الشيء هو محاسبتهم.

واليوم السيد خميس الحمزاوي، عضو الجامعة التونسية لكرة القدم، قدم استقالته، معلنا أنه لم يعد قادرا على مواصلة العمل أمام ما وصفه بالمهازل التي تشهدها الساحة الرياضية، ولم يعد قادرا على السكوت أمام معاناة الجمعيات الرياضية ورئيس البعث الرياضي ببوحجلة وأعضاء الهيئة المديرة قدموا استقالتهم، في وقت ما زلتم فيه منشغلين بمن سيترشح إلى الكأس ومن سيغادر البطولة.

اليوم يجب المحاسبة على ما اقترفتموه في حق الرياضة في تونس فقد تم تدميرها ويكفي أن ننظر إلى وضعية جمعياتنا الرياضية وإلى حال المنتخب الوطني وإلى ما يعانيه أبناؤنا وبناتنا في الرياضات الفردية.

اليوم هذه المعاناة سببها وزارة الشباب والرياضة والجامعة التونسية لكرة القدم اللذان علمهما بتحمل المسؤولية وشكرا.

رفع الجلسة

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، نأذن إذن برفع الجلسة، تصبحون على خير.

(كانت الساعة التاسعة وخمسة عشر دقيقة ليلا)

الأسئلة الكتابية التي تقدّم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التجهيز والإسكان وتلقوا الإجابة عنها في شهر أفريل 2026.

الطاهر بن منصور (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 30 مارس 2026، سامي رايس (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 30 مارس 2026، فتحي رجب (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 25 مارس 2026، محمود العامري بتاريخ 26 مارس 2026.

كما تقدم كل من السيد النائب شكري بن البحري بتاريخ 4 جوان 2024 والسيد النائب عبد الجليل الهاني بتاريخ 11 جوان 2024 والسيدة النائبة مريم الشريف بتاريخ 13 فيفري 2024 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير البيئة وتلقوا الإجابة عنها في شهر أفريل 2026.

وتقدم كل من السيد النائب عبد السلام الدحماني بتاريخ 16 مارس 2026 والسيدة النائبة سيرين مرابط بتاريخ 13 مارس 2026 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وتلقيا الإجابة عنها في شهر أفريل 2026.

كما تقدم مجموعة من النواب تضم 20 نائبا بتاريخ 11 فيفري 2026 والسيد النائب فيصل الصغير بتاريخ 26 فيفري 2026 والسيد النائب مراد الخزامي بتاريخ 3 جويلية 2024بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة وتلقوا الإجابة عنها في شهر أفريل 2026.

وتقدم كل من السيد النائب عبد السلام الدحماني بتاريخ 16 مارس 2026 والسيدة النائب آمال المؤدب بتاريخ 11 مارس 2026 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة المالية وتلقيا الإجابة عنها في شهر أفريل 2026.

كما تقدم كل من السيد النائب حسن بن علي بتاريخ 2 ديسمبر 2025 والسيد النائب محمود شلغاف بتاريخ 12 فيفري 2026 والسيدة النائبة نورة الشبراك بتاريخ 4 فيفري 2026 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير تكنولوجيات الاتصال وتلقوا الإجابة عنها في شهر أفريل 2026.

وأخيرا تقدم السيد النائب نجيب عكرمي بتاريخ 20 فيفري 2026 بسؤال كتابي إلى السيد وزير التعليم العالي وتلقى الإجابة عنه في شهر أفريل 2026.

السؤال الكتابي الأول

للنائب الطاهر بن منصور

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول أسباب التأخر في انطلاق برنامج تهذيب حي البساتين بجمنة وقريتي بازمة والرحمات ضمن برامج تهذيب الاحياء السكنية عن طريق وكالة التهذيب والتجديد العمراني .

تحية، أما بعد،

السيد المحترم وزير التجهيز والاسكان،

رغم ادراج "حي البساتين بجمنة وقريتي بازمة والرحمات" من معتمدية قبلي الجنوبية ضمن برنامج تهذيب وتجديد الاحياء السكنية وإتمام الدراسات ورصد الاعتمادات إلا أن الاشغال لم تنطلق إلى حد الآن الأمر الذي عقد حياة الناس واصابهم بنوع من الاستياء وخيبة الأمل .

فما هي الآجال المحددة التي ستنطلق فيها الاشغال فعليا؟

في انتظار ردكم تقبلوا سيدي الوزير فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **الطاهر بن منصور**.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2026-26-3000-857 الموجه إلينا بتاريخ 6 أفريل 2026.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **الطاهر بن منصور** عن دائرة قبلي سوق الأحد، حول أسباب تأخر انطلاق مشاريع تهذيب حي البساتين بجمنة وقريتي بازمة والرحمات من قبل وكالة التهذيب والتجديد العمراني، يشرفني إفادتكم بما يلي :

- بالنسبة لحي البساتين، فإن الإعلان عن طلب العروض الخاص بأشغال الطرقات المدرجة ضمن برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الموكل إنجازها لوكالة التهذيب والتجديد العمراني مرتبط بانطلاق أشغال التطهير بالحي المذكور والموكل إنجازها للديوان الوطني للتطهير .وقد أفاد ممثل الديوان خلال جلسة عمل هيئة قيادة البرنامج المنعقدة بتاريخ 08 ديسمبر 2025 أن طلب عروض حي البساتين 1 بجمنة الخاص بعنصر تصريف المياه المستعملة في طور التقييم الفني والمالي للعروض .ومن المتوقع إعلان الوكالة عن طلب عروض أشغال الطرقات في موفى شهر جوان 2026 وذلك في صورة تعيين مقاولة التطهير من قبل الديوان .

- وأما حيي بازمة والرحمات ببلدية قبلي المدرجين في إطار الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية فإنهما في طور الدراسات العمرانية ويبقى الإنطلاق في الأشغال مرتبط بتدخل الديوان الوطني للتطهير الذي أفاد أن نشر طلب العروض الخاص بأشغال التطهير سيكون خلال شهر مارس 2026 والإنطلاق في الأشغال خلال شهر سبتمبر 2026. وعلى إثر ذلك ستنطلق الوكالة في إجراءات تهذيب أحياء بأزمة والرحمات.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب الطاهر بن منصور

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول ادراج أحياء بولاية قبلي ضمن برامج تهذيب الاحياء السكنية عن طريق وكالة التهذيب والتجديد العمراني.

المصاحيب: صور لوضعية بعض الطرقات في الأماكن المذكورة سلفا.

تحية، أما بعد،

السيد المحترم وزير التجهيز والإسكان،

تعاني بعض الاحياء والقرى بولاية قبلي من بنية تحتية متدهورة (طرقات غير سالكة عطلت حياة الناس غياب الانارة .انتشار الحفر والمطبات .انتشار البرك والنشعيات...) الأمر الذي ساهم في معاناة يومية للمتساكنين .وهذه الاحياء هي تلمين المنصورة المنصورة الشرقية .حي أولاد يعقوب .الحي المتاخم ل CNRPS يو عبد الله الغربية أم الصمعه.

فهل تعتزم وزارتكم ادراج هذه الاحياء ولو بصفة استثنائية ضمن البرامج المستقبلية لتهذيب الاحياء السكنية عن طريق وكالة التهذيب والتجديد العمراني؟

في انتظار ردكم تقبلوا سيدي الوزير فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

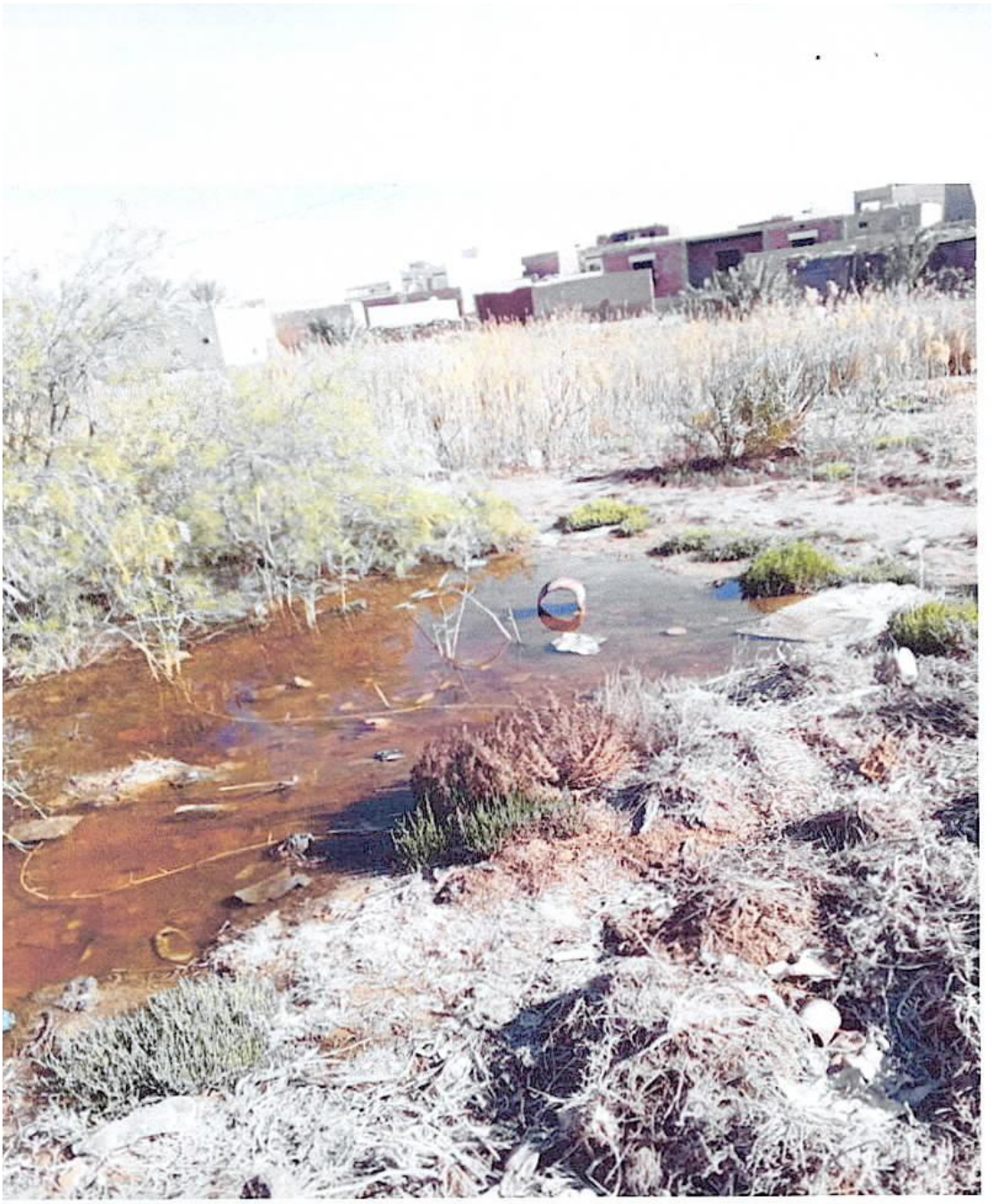

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **الطاهر بن منصور**.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2026-26-3000-857 الموجه إلينا بتاريخ 06 أفريل 2026.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **الطاهر بن منصور** عن دائرة قبلي سوق الأحد، حول إدراج أحياء بولاية قبلي ضمن برامج تهذيب الأحياء السكنية لوكالة التهذيب والتجديد العمراني، يشرفني إفادتكم بأنه وقع إدراج مجموعة من الأحياء على غرار أحياء المنصورة والمنصورة الشرقية وأولاد عبد الله ضمن مخطط التنمية (2026-2030) في انتظار المصادقة على المخطط المذكور.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب سامي رايس

الموضوع: حول إعادة تهيئة الطريق المحلية رقم 597 بمعتمدية بني خيار.

عملا بمقتضيات أحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي المبوب ضمن الباب السادس المتعلق بمراقبة العمل الحكومي، أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بإعلامكم أنه مواطني معتمدية بني خيار وخاصة منهم القاطنين بديار بن سالم والصمعة والحلفاء وغرداية قد استبشروا بانطلاق المقاول في تركيز معداته في الأسبوع الثاني من شهر جانفي 2026لإعادة تهيئة الطريق المحلية رقم 597 الرابطة بين مدينة بني خيار وبير دراسن من معتمدية بني خلاد باعتبار الحالة الكارثية التي أصبح عليها الطريق وخاصة بالجزء الأول الرابط بالمفترق المركز بالطريق الجهوية رقم 27.

إلا أنه وبعد الأمطار الغزيرة التي عرفتها المنطقة بداية من 19 جانفي 2026 والآثار التي خلفتها بنفس الطريق المعنى بالمراسلة وخاصة القنطرة المركزة على وادي المغازل بمدخل مدينة الصمعة، فإن مصالحكم قد اعتمدت على نفس المقاول ونفس الصفقة للقيام بالإصلاحات الضرورية الناتجة على الفيضانات وخاصة الطريق المحاذية لقنطرة وادي المغازل وبالتالي فإننا بقدر ما نتفهم تدخلات مصالحكم لتدارك الوضع نتيجة للقوة القاهرة، فإننا نذكركم بأنكم صرحتم خلال جلسة حوارية بمجلس نواب الشعب أنه تم تخصيص مبلغ يراوح 80 مليون دينار لتدارك الأضرار النتيجة عن الفيضانات.

وباعتماد دورنا الرقابي المنصوص عليه بالدستور أتوجه إليكم بهذا السؤال حول التاريخ الفعلى لبداية أشغال إعادة تهيئة الطريق المحلية 597 مع العلم وأن متساكني المناطق المعنية قد ذاقوا ذرعا بالانتظار وتعطبت وسائل نقلهم ومعداتهم وكلفهم ذلك مصاريف طائلة كانوا في غنا عنها، كما هددوا في الكثير من المرات بغلق الطريق نظرا للحالة الكارثية التي أصبح عليها منذ أكثر من أربع سنوات.

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **سامي رايس**.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2026-26-3000-857 الموجه إلينا بتاريخ 06 أفريل 2026

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **سامي رايس**، عن دائرة بني خيار - دار شعبان الفهري حول إعادة تهيئة الطريق المحلية رقم 597 بمعتمدية بني خيار يشرفني إفادتكم بأنه تم إصدار إذن إداري للمقاولة بتاريخ 10جانفي 2026 للإنطلاق في الأشغال .وحالياً بصدد القيام بإجراءات قبول أعمال الرفع الطبوغرافي، إلى جانب استكمال عملية المصادقة على الملف التنفيذي الخاص بالمشروع تمهيداً للإنطلاق الفعلي في الأشغال مع استقرار الأحوال الجوية.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب سامي رايس

الموضوع :حول إعادة تهيئة قنطرة وادي المغازل بمدخل مدينة الصمعة .

عملا بمقتضيات أحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي المبوب ضمن الباب السادس المتعلق بمراقبة العمل الحكومي، أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بإعلامكم أن الأمطار الغزيرة التي عرفتها معتمدية بني خيار بداية من 19 جانفي 2026 كانت لها آثار كبيرة على البنية التحتية بما فيها تآكل الجهة الجنوبية من قنطرة وادي المغازل المركزة بمدخل مدينة الصمعة،

وحيث أصبح هذا الجسر يتطلب التدخل في أقرب الآجال تحسبا لأمطار غزيرة أخرى وتسهيلا لسيلان مياه الأمطار ولحركة المرور خاصة وأن هذا المكان هو المدخل الرئيسي للمدينة الصمعة،

وباعتبار ما خصصته الحكومة من اعتمادات لإصلاح البنية التحتية للمناطق المتضررة من هذه التقلبات المناخية،

وباعتماد دورنا الرقابي المنصوص عليه بالدستور، أتوجه إليكم بهذا السؤال حول المبلغ الذي تم تخصيصه لإعادة تهيئة جسر وادي المغازل والتاريخ الفعلى لبداية الأشغال.

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **سامي رايس**

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2026-26-3000-857 الموجه إلينا بتاريخ 06 أفريل 2026.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **سامي رايس**، عن دائرة بني خيار- دار شعبان الفهري حول إعادة تهيئة قنطرة وادي المغازل بمدخل مدينة الصمعة، يشرفني إفادتكم بأنه في ما يتعلّق بأشغال إصلاح المنشأة المائية بالطريق المحلية عدد 612 على مستوى وادي المغازل بمنطقة الصمعة - بني خيار المتضررة نتيجة فيضانات يومي 19 و20 جانفي 2026، فإنه حالياً في طور إنهاء إجراءات التعاقد عن طريق التفاوض المباشر مع المقاولة، على أن تنطلق الأشغال خلال موفى شهر أفريل 2026.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب فتحي رجب

الموضوع :سؤال كتابي حول وضعية الطريق الفرعية الرابطة بين التلالسة وواد عرجون .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

لماذا لم يتم ترقيم الطريق الفرعية الرابطة بين التلالسة وأولاد عرجون وتم مراسلتكم في الغرض.

حالة الطريق كارثية وأصبح التنقل عبر هذا الطريق مستحيل وأصبحت منطقة الطواهرة وأولاد عرجون معزولة عن بقية المناطق؟

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام،

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **فتحي رجب**

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2026-26-3000-857 الموجه إلينا بتاريخ 06 أفريل 2026

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **فتحي رجب** عن دائرة الجم، حول وضعية الطريق الفرعية الرابطة بين التلالسة وواد عرجون، يشرفني إفادتكم بأن المسلك المذكور معبد على طول 9,5 كلم، تم إنجازه ضمن البرنامج الجهوي للتنمية بعنوان سنة 1999 ويتطلب إعادة تعبيده تخصيص إعتمادات تقدر بـ 2,561 مليون دينار وذلك طبقا للقائمة التقديرية التي تم إعدادها من قبل مصالحنا الجهوية بولاية المهدية .ومن المستحسن إدراجه ضمن مخطط التنمية 2026-2030 ليتم ترسيمه بالميزانيات القادمة والعمل على إنجازه.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب فتحي رجب

الموضوع :سؤال كتابي حول وضعية الطريق بالمنطقة .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

تحية طيبة وبعد

الطريق المؤدية بين الجم والحجارة وأولاد عمر أصبحت كارثية وتتسبب في العديد من الحوادث القاتلة تم تدخل في جزء *صغير* منها من طرف الإدارة الجهوية *للتجهيز* لكن لم تف بالحاجة وأصبحت الحافلات ووسائل النقل العمومي للمواطنين أو للتلاميذ لا يمكن لها السير عبر هذا الطريق؟

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام،

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **فتحي رجب.**

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2026-26-3000-857 الموجه إلينا بتاريخ 06 أفريل 2026

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **فتحي رجب** عن دائرة الجم، حول وضعية الطريق الرابطة بين الجم والحجارة وأولاد عمر، يشرفني إفادتكم بأن المسلك المذكور معبد على طول 4 كلم، تم إنجازه ضمن البرنامج الجهوي للتنمية بعنوان سنة 2016 ويتطلب إعادة تعبيده تخصيص اعتمادات تقدر بـ 1,266 مليون دينار وذلك طبقا للقائمة التقديرية التي تم إعدادها من قبل مصالحنا الجهوية بولاية المهدية ومن المستحسن إدراجه ضمن مخطط التنمية 2026-2030 ليتم ترسيمه بالميزانيات القادمة والعمل على إنجازه.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه بالسؤال التالي الى السيد وزير التجهيز والإسكان.

الموضوع: حول مشروع محوّل القلعة الصغرى على مستوى الطريق السيارة صفاقس - تونس

يمثل محوّل القلعة الصغرى على مستوى الطريق السيارة صفاقس - تونس عنصرا مهما في تسهيل دخول مستعملي الطريق القادمين من اتجاه صفاقس نحو سوسة، بما يساهم في ربح الوقت وتحسين سيولة حركة المرور.

غير أنّ هذا المحوّل لا يزال مغلقا إلى حد الآن رغم الحاجة الأكيدة والضرورية إلى استكمال إنجازه وإدخاله حيّز الاستغلال.

وحيث أفدتم في إجابتكم عدد ص-2024-13-0140-0000126 بتاريخ 11 جوان 2024 بأنه سيتم النظر في كيفية تمويل أشغال تحويل أو تعويض قناتي جلب مياه الشمال اللتين تتقاطعان مع حرم المحوّل بحوزة الطريق السيارة، فإنّنا نطلب من سيادتكم توضيح النقاط التالية :

1- هل تم توفير الاعتمادات اللازمة لاستكمال إنجاز محوّل القلعة الصغرى على مستوى الطريق السيارة صفاقس - تونس؟

2- ما هو الأجل المحدّد لاستكمال الأشغال المتبقية؟

3- متى سيدخل هذا المحوّل حيّز الاستغلال فعليا؟

وتفضلوا، السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **محمود العامري**

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2026-26-3000-857 الموجه إلينا بتاريخ 06 أفريل 2026

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **محمود العامري** حول استكمال مشروع محول القلعة الصغرى على مستوى الطريق السيارة أ 1تونس - صفاقس، يشرفني إفادتكم بأن شركة تونس الطرقات السيارة تتولى الإشراف على مختلف مراحل إنجاز المشروع كما تؤمن التنسيق بين كافة المتدخلين قصد استكمال الأشغال في أفضل الأجال .حيث يعود التأخير في استكمال هذه الوصلة إلى تداخل مسارها مع منشآت مائية حيوية والمتمثلة في قناة جلب المياه التابعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بقطر 1400 مم وقناة جلب المياه التابعة لشركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال بقطر1100 مم. ونظرا لحساسية هاتين المنشأتين وأهميتهما في تأمين التزويد بالماء الصالح للشرب لعدة مناطق، قامت الشركة بالتنسيق مع المؤسستين المعنيتين قصد ضبط الحلول الفنية الكفيلة بحماية القناتين وضمان استمرارية استغلالهما دون انقطاع.

وفي هذا الإطار، تم رصد الاعتمادات المالية اللازمة لإنجاز هذه الأشغال ضمن ميزانية شركة تونس الطرقات السيارة لسنة 2026 وحاليا بصدد استكمال إعداد ملف طلب العروض الخاص بأشغال حماية القناتين بالتنسيق مع الهياكل المستغلة لهما قصد اعتماد الحلول الفنية الملائمة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن شركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال قد حددت الفترة الممتدة بين 20 سبتمبر و5 أكتوبر 2026 للتدخل وإنجاز أشغال حماية القناة الراجعة لها. وسيتم إثر ذلك استكمال الأشغال المتبقية لمحول القلعة الكبرى ومن المتوقع دخوله حيز الاستغلال في موفى سنة 2026.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب شكري بن البحري

عملا بالفصلين عدد 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بان احيل الى سيادتكم هذا السؤال كتابي .

الموضوع: طلب توضيح حول مآل المصب المراقب بعقارب بعد العلق النهائي.

تحية طيبة وبعد،

نرجو من سيادتكم إصدار التوضيحات اللازمة حول مآل المصب المراقب بعقارب بعد الغلق النهائي بتاريخ 11 نوفمبر 2021، حيث ومنذ ذلك التاريخ مرت أكثر من سنتين على نشر طلب عروض من قبل مصالح الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات الإجراء الدراسات اللازمة لبدء عملية الاستصلاح والنتيجة لا تزال إلى حد الآن غير واضحة، خصوصا مع بداية تأكل بعض البنى التحتية للمنشأة والوضعية الحالية والكارثية للمصب على جميع النواحي، كما نحيطكم علما إعلامكم بمدى تخوف الأهالي والمجتمع المدني بعقارب من انعكاسات تأخير عمليات الاستصلاح حيث أن حجم المؤثرات البيئية بات يشكل خطرا محدقا على المنطقة ككل في ضل تنامي انبعاثات حوالي مليوني طن من النفايات المدفونة تحت الأرض من غازات ملونة ذات تأثير كبير على الاحتباس الحراري (CO_2, CH_4) ومياه الرشح وغيرها (Lixiviat concentrat)

وهذا يتنافى مع المواثيق والمعاهدات الدولية المبرمة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة ويعارض كل الالتزامات والتعهدات الوطنية للحفاظ على بيئة سليمة للأجيال القادمة. ويهدد بل يعرض سلامة وصحة وحياة الأهالي في عقارب وبيئتهم ومناخهم إلى الخطر.

لذا نرجو من سيادتكم الإذن لمصالحكم المختصة لمدنا بالتوضيحات اللازمة لأسباب تأخر هذه الإجراءات وتحديد الآجال المقررة لانطلاق الأشغال وتنفيذ التزاماتكم، مع ضرورة التأكيد على التعجيل فيها لتفادي تفاقم هذه المخلفات على البيئة والمحيط.

وفي انتظار تفاعلكم الايجابي، لكم فائق الاحترام وأطيب التمنيات بالمزيد من التوفيق.

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب شكري بن البحري.

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2026-26-3000-0000312 بتاريخ 06 فيفري 2026.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتضمنة لسؤال السيد النائب شكري بن البحري بخصوص مآل المصب المراقب بعقارب بعد الغلق النهائي، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

- بلغ عدد سكان ولاية صفاقس 1047468 نسمة حسب إحصائيات سنة 2024 وتنتج حوالي 220 ألف طن من النفايات المنزلية في السنة.
- تم في مرحلة أولى تركيز منظومة للتصرف في النفايات المنزلية والمشابهة تتكون من مصب مراقب للنفايات بمنطقة القنة من معتمدية عقارب مع سبعة مراكز جمع ونقل وذلك باعتماد الدراسات والمعايير الفنية المعمول بها من عملية عزل خانات النفايات ومعالجة مياه الرشح وتركيز شبكة استخراج الغازات للخانات ودخلت هذه المنظومة حيز الاستغلال منذ سنة 2007.
- على إثر اندلاع أزمة النفايات خلال سنة 2020، تم غلق المصب المراقب بعقارب دون وصوله إلى طاقة استيعابه القصوى (تواجد فضاءات للردم الفني للنفايات تقدر زمنيا بحوالي سنتين ونصف).
- بعد الغلق النهائي للمصب، واصلت الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات تأمين أعمال الحراسة واستخراج الغازات وهو حاليا لا يصدر روائح .وبخصوص أشغال استصلاح وتهيئة المصب المراقب بعقارب فإنه تم الانتهاء من الدراسات التنفيذية وسيتم نشر ملف طلب العروض حالما تتم الموافقة على تمويل المشروع من قبل اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد الجليل الهاني

الموضوع: سؤال كتابي حول تنقيح الأمر الحكومي عدد 3395 لسنة 2005

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم التالي :

حيث تعد مؤسسة بطاريات أسد المنتصبة بالمنطقة الصناعية ببو عرقوب من ولاية نقل من المؤسسات الرائدة وطنيا وخارجيا وتوفر

أكثر من ألف موطن شغل وتساهم في الدورة الاقتصادية بشكل فعال كما أنها من المؤسسات المصدرة

وحيث أنها منذ سنة 2016 ركزت وحدة لرسكلة البطاريات المستعملة حسبما يخوله القانون باستثمار فاق 25 مليون دينار وعملت على تشغيلها عبر تجميع المراكم المستعملة من السوق المحلية وتوريد جزء آخر من الخارج تحت نظام القبول المؤقت والتحويل الفعال ومن ثم إعادة التصدير ، وقامت بعديد عمليات التوريد المؤقت منذ ذلك الحين، إلا انه خلال سنة 2021 قلمت مصالح الديوانة برفض مواصلة تصريح وارداتها من المراكم المستعملة (13 حاوية بقيمة 865 ألف أورو) رغم توفر كل الشروط وطلب من الشركة توفير وثائق أخرى غير التي جرى بها العمل دون سند قانوني و وقع حجز البضاعة و من ثم عرضها للبيع عن طريق بنة لم تحترم فيها الإجراءات و بثمن قدره 630 ألف دينار أي أقل من قيمتها بخمس مرات، علما و أن الشركة المعنية عرضت على الديوانة مبلغ قصد إعادة تصديرها ب 910 ألف أورو في محلولة لدفع الضرر ورغم ذلك لم يقع الاستجابة لطلبها و انطلقت مصالح الديوانة في إتمام عملية البيع الصري متسببة في خسارة مالية كبرى للشركة و الخزينة الدولة من العملة الأجنبية

وحيث تسبب هذا التصرف في تعطل نشاط الشركة وتسريح أكثر من 300 عامل وخسائر مالية لثلاثة سنوات الأخيرة تفوق 15 مليون دينار، كما خسرت الدولة مدخول هام من العملة الصعبة يساوي 910ألف اورو .زيادة عن توقف عمليات التصدير التي كانت تقوم بها الشركة سنوياً

وحيث أمام هذه الممارسات المرتكبة من المصالح الديوانية سعت الشركة بعديد الوسائل مع وزارتكم قصد إيجاد حل قانوني من خلال دعوتكم للإسراع باستصدار أمر حكومي يتم من خلاله تنقيح الأمر الحكومي عدد 3395 لسنة 2005 و عقدت عدة جلسات عمل جمعت وزارتكم بأصحاب الشركة المعنية و عرضت الوزارة مقترح الأمر على مجلس المنافسة و من ثم مجلس الوزراء سنة 2019 لكن الأمر بقي في الرفوف ومع توليكم مهام الوزارة أعادت الشركة الاتصال بكم و عقدت معكم جلسة عمل خلال سنة 2022 و كنتم أذنتم على إثرها لمصالحكم بالحرص على إصدار الأمر الحكومي في أسرع الأجال و لكن إلى حد الساعة لم يقع إصدار الأمر

وحيث تبعا لكل ما سبق والذي كانت نتيجته كارثية على الشركة ووقع التفويت من طرف المصالح الديوانية في البضاعة المحجوزة منذ سنة 2021 بابخس الإيمان مما تسبب في تعطيل نشاط الشركة وتسريح العمال وتشريد مئات العائلات وفقدان مصادر رزقهم

وحيث إن ثبت هذا التعطيل وثبت تعمده حسب ما دونته الشركة في آخر مراسلة لها والمودعة لديكم بتاريخ 30 ماي 2024 فان ما حصل من تأخير ساهم في تدميرها وتدمير إحدى مكونات النسيج الصناعي ليست الشركة الوحيدة التي لحقها الضرر نتيجة للتراخي وعدم اخذ الأمور بالجدية والفاعلية الوطني وهي اللازمة من طرف عديد المصالح الحكومية

وتبعا لكل ما سبق فإننا نوجه لسيادتكم الأسئلة التالية:

هل لديكم تفسيرا لعدم إصدار الأمر الحكومي المنقح للأمر الحكومي عدد 3395 لسنة -1- 2005 المؤرخ في 26/12/2005 ؟

ماهو المسار أو الجدول الزمني الذي يمكن أن تستغرقه مصالحكم لدراسة وإصدار مثل هكذا -2 -أوامر والحال انه مطروح عليكم منذ 2019؟

هل لدى وزارتكم خطة متكاملة باتجاه إحداث مجلة تنظم قطاع جمع وتثمين النقليات بشتي - أنواعها حماية للمستثمرين في هذا المجال وتنظيم القطاع ومقاومة الأنشطة الفوضوية؟

ولكم جزيل الشكر.

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب عبد الجليل الهاني .

المرجع : مراسلتكم عدد ص-2026-26-3000-0000312 بتاريخ 06فيفري 2026.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتضمنة لسؤال السيد النائب عبد الجليل الهاني بخصوص تنقيح الأمر الحكومي عدد 3395لسنة 2005 المتعلق بضبط شروط وطرق جمع المراكم والحاشدات المستعملة أتشرف بإفادتكم بما يلي :

- تم إطلاق دراسة تقييمية شاملة للمنظومة تتضمن النواحي الفنية والمالية والمؤسساتية والقانونية وسيتم تحديد توجهات تنقيح الأمر عدد 3395 لسنة 2005 المؤرخ في 26 ديسمبر 2005 والمتعلق بضبط شروط وطرق جمع المراكم والحاشدات والعناصر التي سيشملها التنقيح على ضوء مخرجات الدراسة .
- تولت الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات نشر القسط الثاني من ملف طلب العروض عدد 2024/20 والمتعلق بتقييم وتحسين النظام العمومي لإستعادة المراكم المستعملة .
- تم تعيين مكتب مختص للقيام بالدراسة على فترة تمتد لـ 180يوم، وتمت برمجة جلسة أولى للجنة القيادة بتاريخ 06 مارس 2026
- تتولى الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات المتابعة السنوية للكميات المجمعة والمثمنة من طرف الشركات المختصة والمرخص لها من الوزير المكلف بالبيئة للتصرف في المراكم الرصاصية المستعملة عبر المراسلة الدورية لهذه الشركات قصد طلب الكميات التي تم جمعها ومعالجتها للسنة المنقضية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

1- ماهي مجمل التدابير المتخذة لتثمين النفايات؟

2- ماهي الإجراءات المعتمدة فيما يتعلق بالطاقة البديلة والتحكم في استهلاكها؟

3- ماهي استراتيجية الوزارة فيما يتعلق بمتابعة الوضع البيئي في دائرة وادي الليل؟

والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيدة النائبة مريم الشريف .

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2026-26-3000-000312 بتاريخ 06 فيفري 2026.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي للسيدة النائبة مريم الشريف بخصوص التدابير المتخذة لتثمين النفايات، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

قامت وزارة البيئة بوضع استراتيجية وطنية للانتقال الايكولوجي ومن ضمن محاورها مكافحة التلوث .ويتم تفعيل الإجراء المتعلق بالاستراتيجية الوطنية للتصرف المستدام والمندمج للنفايات المنزلية والمشابهة بالتخلي التدريجي عن ردم النفايات المنزلية والمشابهة بالمصبات المراقبة والتوجه نحو وحدات معالجة وتثمين في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ويتم برمجة وإنجاز المشاريع بعد تولي الجهة المنتفعة بتقديم مقترحات للمواقع خالية من الإشكاليات العقارية وتحظى بالموافقة الفنية والمقبولية الاجتماعية.

هذا وبالنسبة للمنظومات فقد تم منذ عدة سنوات إحداث المنظومات العمومية للتصرف في النفايات بمقتضى مخططات تصرف وأوامر تطبيقية خاصة وتشرف الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات على تسيير ومتابعة هذه المنظومات العمومية طبقا للفصل الثاني من أمر إحداثها.

وتتمثل هذه المنظومات العمومية المحدثة التي تقوم الوكالة على تقييمها ومراجعتها من خلال دراسات تقييمية بهدف تحسينها وتطويرها من مختلف الجوانب الفنية والاقتصادية والقانونية والمؤسساتية في:

- النظام العمومي للتصرف في معلبات اللف المستعملة " إيكولف"
- النظام العمومي للتصرف في زيوت التشحيم المستعملة "إيكوزيت "
- النظام العمومي للتصرف في المراكم المستعملة "إيكوبطري"
- النظام العمومي للتصرف في المصافي الزيتية المستعملة "إيكوفيلتر "
- النظام العمومي للتصرف في الحاشدات المستعملة "ايكو-بيل"
- منظومة التصرف في زيوت الغذائية المستعملة "فالو زيت "
- النظام العمومي لتصرف في نفايات الاطارات المطاطية" إيكو-بنو "
- منظومة التصرف في منظومة نفايات التجهيزات الكهربائية والالكترونية D3E
- احداث نظام للتصرف في هياكل السيارات المستعملة،
- منظومة تثمين النفايات العضوية وتحويلها إلى سماد عضوي
- منظومة التثمين المادي للمرجين الناجم عن انتاج زيت الزيتون واستغلاله كمخصب بالأراضي الفلاحية .

وتعمل الوكالة حاليا على دراسة إحداث منظومات جديدة لتثمين النفايات في إطار شراكة بين القطاع العام والخاص وفي إطار شراكة مع وكلاء دوليين والبحث عن تمويلات جديدة.

وفيما يتعلق بمتابعة الوضع البيئي بدائرة وادي الليل، فإنه تم في السابق برمجة إنجاز مركز لجمع ونقل النفايات المنزلية والمشابهة لوادي الليل وتعيين شركة مقاولة لإنجاز الأشغال .غير أنه نتيجة الرفض الاجتماعي لإقامة المشروع تم فسخ صفقة عدد 2016-40 والعدول عن إنجاز الأشغال إلى حين توفر عقار لإقامة المشروع، علما وأنه في إطار معاضدة مجهودات البلديات في مجال النظافة والعناية بالبيئة، تولت الوكالة التدخل ببلدية وادي الليل خلال سنة 2025 لمدة 05 أيام وذلك بواسطة المعدات المتوفرة لديها لإزالة بعض النقاط السوداء بالجهة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي .

الموضوع:الاستعداد للدورة 17 لمهرجان مطماطة الدولي.

تحية وبعد،

في إطار الاستعداد للدورة 17 لمهرجان مطماطة الدولي الذي سيقام أيام 26 و27 و28 و29 مارس2026، وضمن رهان إشعاع الفعل الثقافي على كامل ربوع الوطن .

-ما هو برنامج تدخل وزارة الثقافة في هذا البرنامج؟ ولما لا تواكب الوزارة عبر إدارتها المركزية هذا المهرجان متابعة واشرافا؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد عبد السلام الدحماني حول" الاستعداد للدورة 17 لمهرجان مطماطة الدولي ".

المرجع: إحالتكم عدد ص-2026-26-3000-0000781 الواردة بتاريخ 30 مارس 2026

المرفقات بطاقة إجابة

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي للنائب السيد عبد السلام الدحماني **حول "الاستعداد للدورة 17 لمهرجان مطماطة الدولي"**، أتشرف بموافاتكم، مرفقا لهذا، ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب

السيد عبد السلام الدحماني

السؤال:

حول" الاستعداد للدورة 17 لمهرجان مطماطة الدولي ".

الإجابة:

في إطار دعم المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية وتعزيز إشعاعها، تولّت وزارة الشؤون الثقافية بالتنسيق مع هياكلها المركزية والجهوية تقديم الدعم المادي واللوجستي الكفيل بإنجاح فعاليات الدورة السابعة عشرة لمهرجان مطماطة الدولي.

وفي هذا السياق، أسندت المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية منحة مالية قدرها 40 أد، أي بزيادة تُعادل ضعف المنحة المرصودة خلال الدورة السابقة، كما خصصت لجنة التمويل العمومي للجمعيات بالمندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بقابس منحة إضافية قدرها 20 أد، بزيادة 5 آلاف دينار مقارنة بالدورة الفارطة.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّه يتعذر على الوزارة الإشراف المباشر على التظاهرات التي تنظمها الجمعيات، إذ يرتكز تدخلها أساسًا على دعم هذه التظاهرات ومرافقتها فنيًا وتقنيا وماليًا، في حدود الإمكانيات المتاحة مع الحرص على تحسين جودة البرمجة وتطوير آليات التنظيم والتصرّف.

وفي هذا الإطار، تتولى المصالح المركزية والجهوية متابعة مختلف مراحل تنظيم مهرجان مطماطة الدولي، مع تأمين التنسيق المتواصل مع الهيئة المديرة، قصد تذليل الصعوبات اللوجستية وضمان حسن سير فعالياته.

السؤال الكتابي

للنائبة سيرين مرابط

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي

الموضوع: حول ملف تسجيل الحبة التونسية وقمجة المهدية

تحية طيبة،

سيدتي الوزيرة،

أعلنت منظمة اليونسكو بباريس انا اخر اجل لتقديم الملفات سيكون يوم 31 مارس وكنتم قد صرحتم رسميا سابقا عن جاهزية مؤسسات الدولة في تحضير الملف وتقديمه،

فهل تم تجهيزه وتقديمه وإذا ثبت عكس ذلك هل ممكن التسريع في الإجراءات قبل انقضاء الأجال؟

تراثنا ولباسنا التقليدي جزء من الهوية التونسية وحمايته يعد من قبيل الحفاظ والتشبث بالسيادة الوطنية،

ختاما لي كل الثقة أنكم تولون هذا الملف الاهتمام الكافي

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيدة سيرين مرابط حول "ملف تسجيل الجبة التونسية وقمجة المهدية ".

المرجع: إحالتكم عدد ص-2026-26-3000-0000781 الواردة بتاريخ 30 مارس 2026

المرفقات: بطاقة إجابة

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي للنائب السيدة سيرين مرابط حول" **ملف تسجيل الجبة التونسية وقمجة المهدية**"، وبعد التنسيق مع المعهد الوطني للتراث، أتشرف بموافاتكم، مرفقا لهذا، ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب

السيدة سيرين مرابط

السؤال:

حول" ملف تسجيل الجبة التونسية وقمجة المهدية ".

الإجابة:

- إن تاريخ 31 مارس هو موعد يُعتمد سنويا لتسلّم الملفات الجاهزة التي يُشرع في تقييمها خلال نفس السنة، ولا يترتب عن عدم إيداع ملف خلال هذا الأجل حرمانه من الترشح، إذ يمكن تقديمه في أي موعد لاحق.

- فيما يتعلق بملفي" الجبة التونسية "و"لباس عروس المهدية، نفيدكم بأن المصالح المختصة بالمعهد الوطني للتراث تواصل العمل على إعدادهما مع إسناد أولوية نسبية لملف" الجبة التونسية .غير أنه لم يتسنّ استكمالهما وإيداعهما خلال السنة الجارية، وذلك لاعتبارات موضوعية، من أبرزها:

✓ الطابع الوطني الواسع لعنصر" الجبة التونسية "حيث أن الممارسات والمعارف والمهارات المرتبطة بالجبة تشمل مختلف جهات البلاد، مع تنوع في الخصوصيات المحلية .وذلك خلافا لبعض العناصر التي تم تسجيلها سابقا والتي ترتبط بمجال جغرافي محدد على غرار ملفي فخار سجنان والصيد بالشرفية بقرقنة.

✓ شمولية العنصر، إذ لا يقتصر الملف على الجبة في حد ذاتها، بل يمتد إلى مكوّنات اللباس التقليدي المرتبطة بها مثل: (الشاشية الفرملة المنتان السروال البلغة...) إلى جانب تعدد أنواع الجبة (الصوف الوبر، الحرير، الملف...) وتنوع تقنيات صناعتها ومناسبات ارتدائها. الأمر الذي يتطلب عملا كبيرا وجهدا مستمرا.

كما يتطلب إعداد الملف استكمال جملة من الوثائق والأعمال، من بينها:

- إعداد بيبليوغرافيا شاملة ومدققة حول العنصر.

- إنجاز عمل ميداني معمق يشمل مختلف مناطق الجمهورية، بما يستوجب موارد بشرية ومادية ولوجستية هامة.

- تعمير الاستمارات المعتمدة من قبل اليونسكو) بالعربية والفرنسية وفقا لشروط ومعايير دقيقة.

- إنتاج شريط وثائقي في حدود عشر دقائق يبرز خصائص العنصر وانتشاره ودور مختلف الفاعلين فيه، خاصة من الشباب والنساء وعلاقته بالتنمية واستمراريته كتراث حي.

- تجميع الموافقات الضرورية لتسجيل العنصر، سواء الشفوية (موثقة سمعيا بصريا) من الحرفيين والممارسين، أو المكتوبة من الجمعيات والهياكل المهنية، باعتبار أن العنصر ملك ممارسيه .وهي من بين أهم الوثائق التي يجب إعدادها حيث لا يمر العنصر إلى مرحلة التقييم في غيابها.

ونؤكد في هذا السياق أن هذا الملف، بالنظر إلى الإقبال والدعم الذي يحظى به من مختلف مكونات المجتمع، سيكون من بين أهم العناصر التونسية التي ستسجل على القائمة التمثيلية، وسيتم تقديمه تحت عنوان" الجبة التونسية "كملف وطني خالص دون إشراك دول أخرى، وتواصل الوزارة العمل على استكماله وفق المعايير الدولية المعتمدة بما يليق بمكانة الجبة كأحد أبرز رموز الهوية الثقافية التونسية.

السؤال الكتابي

لمجموعة من السيدات والسادة النواب

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع:حول عدم صرف منح المجمع الكيميائي التونسي لعديد الجمعيات الرياضية.

المصاحيب: مراسلة بتاريخ 15 جويلية 2025 من المجمع الكيميائي التونسي الى نادي محيط قرقنة حول استكمال ملف الدعم العمومي لسنة 2025.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تحية طيبة وبعد،

في إطار المسؤولية المجتمعية، يقدّم المجمع الكيميائي التونسي منح دعم لعدة جمعيات رياضية في ولايتي قابس وصفاقس ويحدّد مقدار المنحة بحسب القسم الذي تصنف ضمنه الجمعية .لكن في الموسم الرياضي الحالي تفاجأت هذه الجمعيات بعدم صرف منحها، وعند الاستفسار عن السبب، أوضح السيّد الرئيس المدير العام أنّ المجمع يعاني من عجز مالي، مما دفعه الى إلغاء جميع المنح المخصصة للمسؤولية الاجتماعية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

جميع هذه الجمعيات أدرجت المنحة المنتظرة ضمن موازناتها المالية والتي قد تصل في بعض الأحيان الى نصف الميزانية .

ونظرا لمتطلبات النشاط الرياضي وعدم توفر الموارد المالية، اضطرت هذه الجمعيات الى التداين في انتظار صرف المنحة، خاصة وأن المجمع قد راسل بعضها لاستكمال ملف الدعم الخاص بسنة 2025.

السيدة الوزيرة،

إنّ الغاء هذه المنحة ستكون له تداعيات سلبية جسيمة قد تبلغ حدّ الكارثة، بدءا من هروب اللاعبين بسبب عدم حصولهم على مستحقاتهم وما يترتب عنه من امكانية مقاضاتهم لجمعياتهم، مرورا بعجز الجمعية عن سداد ديونها وما ينجر عنه من تتبعات عدلية، وصولا الى حالة احتقان تهدد السلم الاجتماعي وتنذر باندثار الجمعية.

السيدة الوزيرة،

في ظل هذه الوضعية الحرجة نلتمس منكم التدخل العاجل لانقاذ هذه الجمعيات وتمكينها من مواصلة أنشطتها الهادفة لما له من أثر إيجابي على الاطفال والشباب ومساهمتها في بناء شخصيات متوازنة بعيدة عن مظاهر الانحراف في خدمة الوطن والمجتمع.

وتفضلوا السيدة الوزيرة بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

مع الشكر.

الإمضاءات

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
1	محمود شلغاف	
2	يوسف العكرمي	
3	حامد مدكور	
4	مسعود فتيش	
5	بثينة الناصفي	
6	بوبكر بن حمد	
7	الطاهر بن منصور	
8	عبد الحافظ الوحيشي	
9	معز الرياحي	
10	أسامة الدوعاجي	
11	عبد الرزاق عويدات	
12	محمد عاكو	
13	ياسر عوراري	
14	عماد الدين سديري	
15	أيمن نفزة	
16	النوري جريدي	
17	محمد الماجدي	
18	بلال المسدي	
19	حسام لسوداني	
20	محمد علي قسيرة	

إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

الموضوع: حول الإجابة عن تساؤل مجموعة من النواب .

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2026-3000-0000424 بتاريخ 23 فيفري 2026.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لتساؤل مجموعة من النواب حول عدم صرف منح المجمع الكيميائي التونسي لعديد الجمعيات الرياضية، يشرفني إفادتكم أن المجمع، في إطار استراتيجيته الرامية إلى الانفتاح على محيطه الخارجي وتكريس مسؤوليته المجتمعية، يعمل بصفة منتظمة على دعم النسيج الجمعياتي والوداديات المرتبطة بمواقع الإنتاج، وذلك في حدود الميزانية الاجتماعية المعتمدة ووفقاً للمؤشرات المالية للمؤسسة.

وفي ظل الظروف المالية الراهنة التي حالت دون تغطية كافة طلبات المنح بالشكل المعتاد، تم في سنة 2025 حصر التمويل في الجمعيات الرياضية المرتبطة مباشرة بمواقع الإنتاج، مع صرف ما يعادل 50% فقط من الاعتمادات التي كانت تُرصد عادة .ويأتي هذا الإجراء الاستثنائي لضمان حوكمة الموارد المالية المتاحة وتوجيهها نحو الأنشطة ذات الأولوية القصوى بما يتماشى مع الإمكانيات الحالية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فيصل الصغير

الموضوع :سؤال كتابي حول تأخر ربط معتمدية قلعة الأندلس بشبكة الغاز الطبيعي

تحية وبعد،

تعد معتمدية قلعة الأندلس من المناطق ذات الثقل الفلاحي والاقتصادي الهام في ولاية أريانة، إلا أنها لا تزال تعاني من غياب الربط بشبكة الغاز الطبيعي، مما يثقل كاهل المواطنين الذين يضطرون للتزود بقوارير الغاز المسال، خاصة في ظل النقص المتكرر وصعوبات التوزيع .كما يؤثر هذا النقص سلباً على جاذبية المنطقة للاستثمار الصناعي والتحويلي الفلاحي.

وحيث أن حق المواطن في النفاذ إلى الخدمات الأساسية والطاقة الميسورة هو حق دستوري، وحيث أن الدولة التونسية تتبنى استراتيجية وطنية للانتقال الطاقي وتوسيع شبكات الغاز الطبيعي لتشمل كافة المعتمديات لكن والى حد اليوم لم يشمل معتمدية قلعة الاندلس رغم طلبات المتساكنين

وعملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة التالية :

- ما هي الأسباب الفنية أو المالية التي حالت دون استكمال ربط مركز مدينة قلعة الأندلس والأحياء التابعة لها بشبكة الغاز الطبيعي حتى الآن؟
- ما هو الجدول الزمني والمبرمج من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG) لانطلاق الأشغال أو استئنافها في المعتمدية؟
- هل رصدت الوزارة اعتمادات خاصة ضمن ميزانية التنمية الحالية لربط قلعة الاندلس بالغاز الطبيعي وضمان تنفيذه في أقرب الأجال؟

وفي انتظار ما ستشيرون به،

تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب فيصل الصغير

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2026-26-3000-0000305 بتاريخ 09 فيفري 2026.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب فيصل الصغير حول تزويد معتمديتي قلعة الأندلس وسيدي ثابت بالغاز الطبيعي، أتشرف بإعلامكم أن المصالح المختصة بالشركة التونسية للكهرباء والغاز قد أفادت أنّها بصدد القيام بأشغال مد شبكة الغاز لتزويد منطقة برج الطويل، وستتم برمجة تزويد المنطقتين المذكورتين بالغاز الطبيعي في أقرب الآجال.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب مراد الخزامي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع حول التسريع في إنجاز المنطقة الصناعية المغيرة 4- والمغيرة 5 -

تحية طيبة،

نظرا لإشعاع المنطقة الصناعية المغيرة 1-2-3-4 وإعتبارً ا لما تقدمه للمساهمة في تطوير الصناعات الوطنية ودعم الإقتصاد الوطني بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه من حيث توفير عدد هام من مواطن الشغل أتوجه إليكم بالسؤال التالي :

ما مدى إمكانية التسريع في إنجاز المنطقة الصناعية المغيرة 4-5 خاصة وأن عدد المستثمرين الراغبين في الاستثمار والإنتصاب بالمنطقة في تزايد كل يوم؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال النائب مراد الخزامي .

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2026-26-3000-0000305 بتاريخ 9 فيفري 2026.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لتساؤل السيد النائب مراد الخزامي حول امكانية التسريع في انجاز المنطقة الصناعية المغيرة 4 والمغيرة5 ، يشرفني افادتكم بالتوضيحات التالية

أولاً :المنطقة الصناعية المغيرة 4:

واجهت الوكالة العقارية الصناعية بعض الاشكاليات القانونية التي حالت دون استكمال الدراسات الأولية التي انطلقت في مرحلة سابقة، حيث تعذرت السيطرة العقارية على الموقع نتيجة تشتت الملكية وانتقال أغلب المساحات لملكية الخواص، وذلك بموجب أحكام

قضائية نهائية صادرة عن المحاكم المختصة، مما يجعل التصرف في العقار خارج نطاق مشمولات الوكالة في الوقت الراهن.

ثانياً :المنطقة الصناعية المغيرة 5:

تم إقرار إحداث المنطقة الصناعية المغيرة 5 وفقا لمخرجات المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 15 سبتمبر 2015 وقد تم إنجاز ما يلي :

- صدور الأمر الحكومي عدد 133 لسنة 2016 المؤرخ في 18 جانفي 2016 والمتعلق بإخراج قطعة الأرض المعنية من الملك العمومي للمياه إلى ملك الدولة الخاص قصد إحداث منطقة صناعية،

- صدور الأمر الحكومي عدد 1391 لسنة 2016 المؤرخ في 19 ديسمبر 2016 المتعلق بإسناد الوكالة العقارية الصناعية الامتيازات المنصوص عليها بالفصل 52 مكرر من مجلة التشجيع على الاستثمار،

- اقتناء الوكالة العقارية الصناعية للعقار بموجب عقد بيع مؤرخ في 12 ماي 2017.

- المصادقة على القطعة كمدخر عقاري صناعي خلال جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 26 مارس2018 .

وقد واجهت الوكالة العقارية الصناعية عدة اشكاليات حالت دون الانطلاق في الانجاز الفعلي، لعل أهمها:

- إشكالية تحديد حوزة المدخر العقاري وفض تنازع الاختصاص الترابي،

- معالجة إشكالية الاكتناف والنفاذ إلى المنطقة،

- تسوية الصبغة العمرانية للمنطقة.

وتعمل الوكالة العقارية الصناعية حاليا على تذليل الصعوبات المذكورة حتى تتمكن من استكمال الدراسات الفنية للمشروع عبر الإعلان عن طلب العروض الخاص بها والانتقال بالمشروع إلى مرحلة الإنجاز الفعلي.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية .

الموضوع :القباضة المالية بمارث

تحية وبعد،

1. كيف تم توزيع الأعوان وعدول الخزينة على القباضات المالية الكبرى بولاية قابس؟
2. ما هو نصيب القباضة المالية بمارث من الأعوان؟
3. ما هو مآل مشروع القباضة البلدية بمارث؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: إجابة على أسئلة كتابية .

المرجع :مراسلتكم عدد 2026-26-3000-000776 بتاريخ 30 مارس 2026.

وبعد، ردا على سؤال تقدّم به السيد نائب الشعب عبد السلام الدحماني موضوعه القباضة المالية بمارث، والمتضمّن لثلاثة أسئلة فرعية حول كيفية توزيع الأعوان وعدول الخزينة على القباضات المالية الكبرى بولاية قابس ونصيب القباضة المالية بمارث من الأعوان ومآل مشروع القباضة البلدية بمارث، يشرفني مدكم بالتوضيحات التالية :

1. بخصوص توزيع الأعوان وعدول الخزينة على القباضات المالية الكبرى بولاية قابس:

تم توزيع عدول الخزينة على مختلف القباضات المالية أخذا بعين الإعتبار للاحتياجات الحقيقية كيفما يتم تقديرها من الإدارة بالتنسيق مع السادة أمناء المال الجهويين.

ويرتكز هذا التقدير بالأساس على حجم العمليات بكل قباضة علاوة على الشغورات المسجلة والمرتقبة.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ القباضات المالية بولاية قابس تم برمجتها للتدعيم من بين الإنتدابات المقررة لسنة 2026، في إطار تمشي تدريجي يهدف إلى استيفاء الاحتياجات من الموارد البشرية.

2. بخصوص نصيب القباضة المالية بمارث من الأعوان:

تضم القباضة المالية بمارث حالياً عشرة (10) أعوان، بما في ذلك القابض وعاملة تنظيف تم تعيينها حديثاً من ضمن عملة الحضائر . وقد شهدت القباضة المذكورة تدعيماً متواصلاً خلال الفترة الأخيرة، حيث تم إدماج عون في إطار النقل بين الوزارات، ونقلة عون آخر سنة 2023، بالإضافة إلى تعزيزها بعدل خزينة من دفعة 2024، كما تم برمجتها لمزيد التدعيم من الانتدابات المرتقبة لسنة 2026.

3. بخصوص مآل مشروع القباضة البلدية بمارث

يجدر التذكير أنّ بلدية مارث كانت قد اقترحت وضع بناية على ذمة وزارة المالية لإيواء قباضة مالية بالمكان تمسح55 م 2تبين بعد المعاينة الميدانية للمصالح الفنية بوزارة المالية أنّها لا تستجيب لإيواء قباضة مالية.

ولهذا السبب، فإنّ فتح القباضة يبقى رهين توفر مقر لإيوائها علاوة على ضرورة توفر العنصر البشري في إطار الإنتدابات المبرمجة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة آمال المؤدب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي مجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول وضعية عدول الخزينة المكلفين رسميا بالمهام الإدارية

تحية طيبة وبعد،

يتولى عدد من عدول الخزينة المكلفين رسميًا بالمهام الإدارية منذ سنوات مهام إدارية كاملة داخل القباضات التابعة للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص مع تفرغهم التام للعمل الإداري وعدم مباشرتهم لأعمال التبليغ، ويباشرون فعليًا نفس المهام التي يقوم بها الأعوان الإداريون، بينما يبقون محرومين من الحقوق والمنح المرتبطة بالوظائف الإدارية رغم وحدة المهام والمسؤوليات .

فلما لا تنصف وزارة المالية هذه الفئة من العدول بتكريس مبدأ تكافؤ الحقوق والواجبات بين جميع الأعوان الذين يباشرون نفس المهام داخل نفس المصالح؟

ولما لا تعتزم الوزارة المباشرة الفورية لتسوية وضعيتهم وإدماجهم في السلك الإداري للمحاسبة العمومية والاستخلاص لضمان تمتعهم بنفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الأعوان الآخرون؟

وتفضلوا السيدة الوزيرة بقبول وافر الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: إجابة على أسئلة كتابية

المرجع: مراسلتكم عدد 000776-3000-26-2026 بتاريخ 30 مارس 2026.

وبعد ردّا على سؤال تقدمت به السيدة نائب الشعب آمال المؤدب حول وضعية عدول الخزينة المكلفين بمهام إدارية، يشرفني مدكم بالتوضيحات التالية:

1- بخصوص تكريس مبدأ تكافؤ الحقوق والواجبات بين عدول الخزينة وجميع الأعوان الذين يباشرون نفس المهام داخل نفس المصالح:

-تجدر الإشارة في البداية، أنّه تمّ القطع مع الوضعية الهشة لعدول الخزينة منذ صدور القانون عدد 18 لسنة 2012 المؤرخ في 25 سبتمبر 2012 الذي أخضع هؤلاء لأول مرّة مثلهم مثل سائر الموظفين إلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية علاوة على إفرادهم بنظام أساسي خاص بهم صدر بمقتضى الأمر عدد 3799 لسنة 2013 المؤرخ في 25 سبتمبر سنة 2013 وذلك نظرا لخصوصية هذا السلك خاصة من حيث المهام المسندة إليهم والمتعلقة أساسا بالقيام بالأعمال والإجراءات الضرورية لإستخلاص الديون العمومية أو بمساعدة القابض في جميع المهام الموكولة إليه عند إنعدام القيام بتلك الإجراءات أو فور الانتهاء منها.

وإستنادا على ما ذكر، فقد أصبح لعدول الخزينة إطار تشريعي واضح يضمن حقوقهم خاصة في مستوى تمتيعهم بأجر شهري قار علاوة على المنح المسندة المخولة قانونا لهذا السلك وفقا لخصوصيته.

وتجدر الإشارة إلى أنّ أي تغيير في عناصر التأجير يقتضي إعادة النظر في النصوص القانونية الجارية بطريقة تأخذ في الاعتبار جملة من العناصر منها الإنعكاس المالي.

وفي هذا الإطار تسعى الوزارة إلى إعداد تصور في قابلية بعض النصوص للتنقيح على نحو يضمن تحفيز هذا السلك بما يضمن تعبئة موارد الدولة من ناحية، ويأخذ في الإعتبار الإنعكاس المالي والتوازنات المالية من ناحية أخرى كيفما تم الإشارة إليه أعلاه .

2- بخصوص إدماج عدول الخزينة في السلك الإداري للمحاسبة العمومية:

يجدر التذكير أن لعدول الخزينة نظام أساسي خاص صدر بمقتضى الأمر عدد 3799 لسنة 2013 المؤرخ في 25 سبتمبر2013 ، وقد أقرّ ضمن أحكامه أنّ عدول الخزينة هم ..."أعوان تنفيذ خاصون ."...

وبالنظر إلى المهام الخاصة المسندة لهذا السلك والمتعلقة أساسا بأعمال التتبع والتبليغ لتحصيل موارد الدولة كيفما تم تحديدها بمقتضى القانون عدد 18 لسنة 2012 المؤرخ في 25 سبتمبر 2012 المحدث لسلك خاص بعدول الخزينة التابع لوزارة المالية، فإنّه لم يتضمن إمكانية إدماج المعنيين في سلك أعوان وزارة المالية باعتبار خصوصية الأعمال المسندة إليهم والتي لا يمكن لغيرهم من الإطارات والأعوان القيام بها.

السؤال الكتابي

للنائب حسن بن علي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول إحداث مراكز بريد .

وبعد نظرا للطلبات المتزايدة من أهالي مناطق سيدي ناجي وسوغاس وزقيدان حول إحداث مراكز بريد بكل من المناطق المذكورة، وبناء على المعطيات الإحصائية الداعمة لهذه المطالب.

ما هو برنامج الوزارة (ديوان البريد) في هذه الإحداثات علما وأنه توجد مقرات شاغرة بالمناطق المذكورة تفي بالغرض.

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيد حسن بن علي .

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 02 ديسمبر 2025.

وبعد، جوابا عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد حسن بن علي عن دائرة الناظور وصواف حول الطلبات المتزايدة من أهالي مناطق سيدي ناجي وسوغاس وزقيدان حول إحداث مكاتب بريد بكل من المناطق المذكورة، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية:

تقع منطقتا سيدي ناجي وسوغاس ضمن معتمدية الناظور والتي تضم ثلاثة مكاتب بريد، وهي: مكتب بريد الناظور، ومكتب بريد بئر الشاوش، ومكتب بريد عين البطوم، إضافة إلى موزع آلي للأوراق المالية متمركز بمكتب بريد الناظور، وآخر بالمنطقة الصناعية بئر الناظور . كما ينتظر تركيز موزّع الي ثالث بمكتب بريد بئر الشاوش خلال الشهر الجاري، مع العلم أن منطقة سيدي ناجي تضم حوالي 2,000 ساكن وتبعد حوالي 5 كم عن مكتب بريد بئر الشاوش وستتم برمجة تغطيتها بالبريد المتجول.

* **منطقة سوغاس**، التي تضم حوالي 6.000 ساكن مبرمج تغطيتها بالبريد المتجول خلال سنة 2026.

* **منطقة زقيدان** التابعة لعمادة الدغافلة الشرقية من معتمدية صواف، والتي يبلغ عدد سكانها حوالي 3.000 ساكن (كامل العمادة) تبعد حوالي 6 كم عن كل من مكتب بريد صواف والناظور.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

السؤال الكتابي

للنائب محمود شلغاف

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول الوضعية الكارثية لمكتب بريد العطايا 3035 بجزر قرقنة.

المصاحيب: عدد 5 صور تجسّد الوضعية الكارثية لمكتب بريد العطايا 3035 بجزر قرقنة.

السيد وزير تكنولوجيا الاتصال المحترم،

تحية طيبة وبعد،

على إثر معاينتنا لوضعية مكتب بريد العطايا 3035 بجزر قرقنة تبيّن لنا أنّ البنية التحتية للمكتب تعاني من اهتراء شديد جعله غير صالح لممارسة العمل في ظروف طبيعية .كما أنّ الأعوان العاملين فيه مهدّدون بمخاطر صحيّة جرّاء الرطوبة والروائح الكريهة، وهو ما جعل هذا الفضاء غير ملائم ولا يليق بأن يكون مركزا للعمل أو لاستقبال المواطنين.

السيد الوزير،

إن هذه الوضعية الكارثية تستوجب تدخلا عاجلا قصد تهيئة مكتب البريد بما يضمن توفير ظروف عمل لائقة للأعوان وفضاء محترما يستجيب لتطلعات الحرفاء.

فمتى ستتدخّل وزارتكم لتهيئة هذا المكتب بما يضمن إصلاح وضعه الحالي وتوفير ظروف عمل محترمة وفضاء لائق للحرفاء؟

وتفضّلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير. مع الشكر.

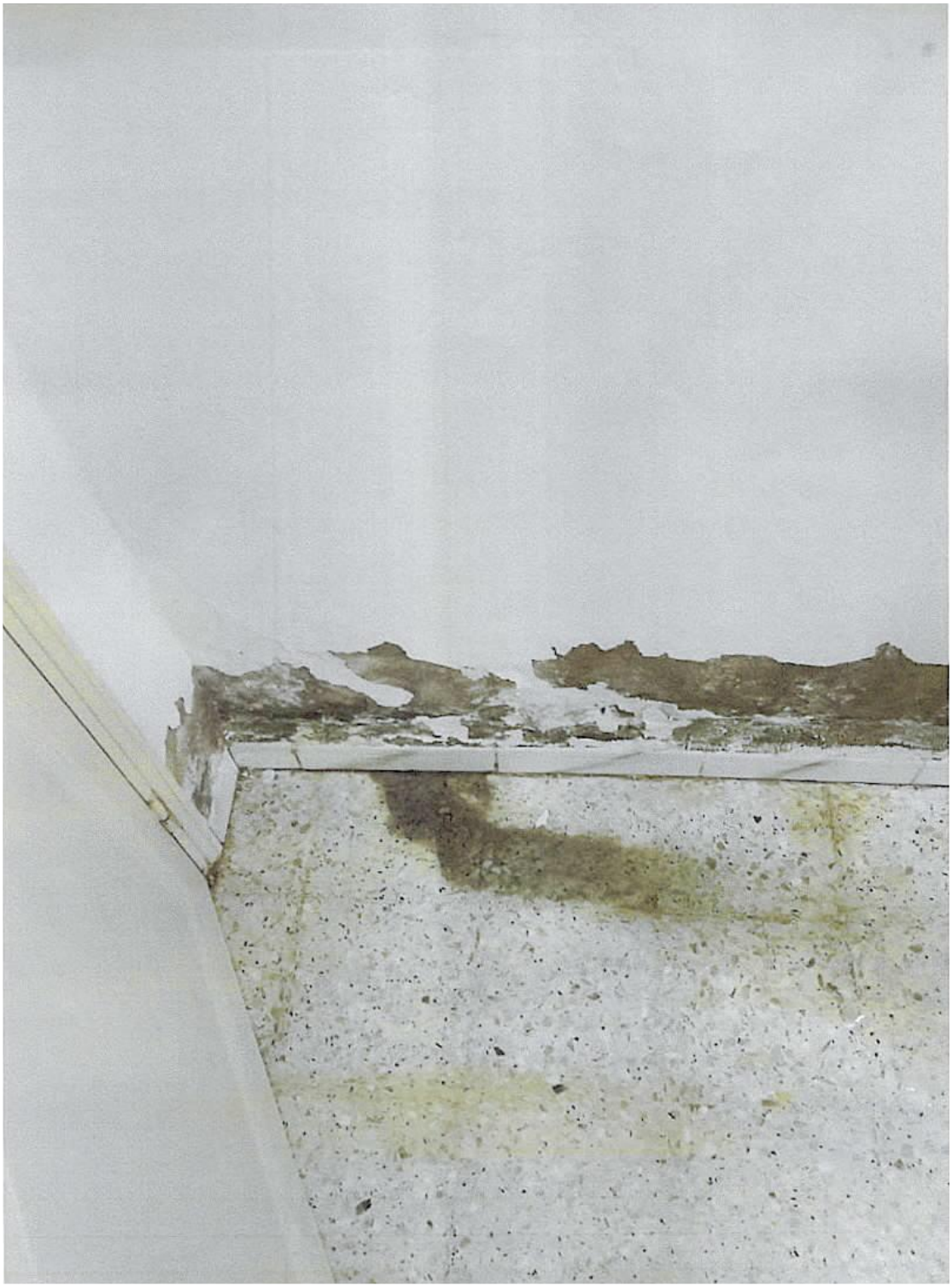

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيد محمود شلغاف .

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 12 فيفري2026

وبعد، جوابا عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد محمود شلغاف عن دائرة قرقنة بولاية صفاقس، حول الوضعية المتردية لمكتب بريد العطايا بجزيرة قرقنة والذي طالب من خلاله بالتدخل للقيام بأشغال تهيئة وتوفير فضاء لائق ومحترم للحرفاء، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية:

- تمت برمجة تهيئة مكتب بريد 3035 العطايا، وإصدار الاستشارة بتاريخ 23 ماي 2024 والمتعلقة بتهيئة وتوسعة المكتب، بكلفة تقديرية في حدود 344 ألف دينار .إلا أنه تقرر إعادة إصدار استشارة ثانية نظرا لارتفاع العروض.

- بتاريخ 25 جوان 2024 تم الإعلان عن استشارة ثانية غير أنه وبالرغم من التفاوض مع العارض الأقل ثمنا، فقد تم إعلان الاستشارة غير مثمرة، وإعادة الإعلان عن المنافسة عن طريق طلب عروض بتاريخ 29 نوفمبر 2024 وتمت المصادقة، خلال مداولات مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 05 مارس2025 ، على مقترح إعادة الإعلان عن المنافسة عن طريق طلب عروض.

- نظرا لتأخر إصدار طلب العروض الخاص بتهيئة وتوسعة مكتب بريد العطايا، وتردي المكتب، فقد تم تغيير صبغة المشروع والبرنامج الوظيفي، حيث تم الاقتصار على تهيئة المكتب دون توسعة، بما يتيح التعجيل بإصدار استشارة في الغرض.

- تم بتاريخ غرة أفريل 2026 الإعلان عن استشارة لتهيئة مكتب بريد العطايا بكلفة تقديرية تقارب 330 ألف دينار.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نورة الشبراك

الموضوع :سؤال كتابي حول تغطية المناطق البيضاء وتقوية خدمات الانترنات والإتصالات بكافة عمادات بلدية قربة.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

نظرا لوجود عديد المناطق بقربة تفتقر إلى الشبكات وخدمات الاتصالات (الانترنات والهاتف) حيث صنف بعضها كمناطق بيضاء بكامل عمادات قربة الغربية وقربة الشرقية وديار الحجاج وقرعة ساسي وبوجريدة وبوليدين وبني عياش وسعيا لتقريب خدمات الاتصالات والانترنات من المواطنين بكافة المناطق وبهدف تقليص الفجوة الرقمية وتحقيق الإدماج الرقمي عبر مد البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية للسكان والمؤسسات العمومية، ولتوفير فرص متساوية للجميع في الوصول للخدمات الرقمية.

ومن استخدام التكنولوجيا.

وتوفير خدمات أساسية للمواطنين والمؤسسات التربوية والصحية.

يشرفني أن أتقدم الى سيادتكم بالسؤال التالي:

- تغطية المناطق البيضاء بكافة عمادات قربة بالشبكات الضرورية لتوفير خدمات الاتصالات الهاتفية والانترنات

- تجهيز البنية التحتية وتركيب محطات تقوية وتوفير كابلات الألياف البصرية بكافة احياء بلدية قربة .

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام والسلام .

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيدة نورة الشبراك

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 04 فيفري 2026.

وبعد، جوابا عن السؤال الكتابي الذي توجهت به النائب السيدة نورة الشيراك عن دائرة قربة تازركة حول تغطية المناطق البيضاء وتحسين خدمات الأنترنات والاتصالات بكافة عمادات قربة يشرفني إعلامكم أنه بعد التنسيق مع كل من الهيئة الوطنية للاتصالات التي تولت إجراء القياسات الميدانية لتقييم جودة التغطية بتقنيات الهاتف الجوال وخدمات الأنترنات الجوالة الخاصة بمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات بالمناطق المذكورة خلال الفترة الممتدة بين 25فيفري 2026 و 01 مارس 2026 والشركة الوطنية للاتصالات فيما يتعلق بشبكات الاتصالات القارة، نتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

1- **بالنسبة لشبكات الهاتف القار بالمناطق المعنية** أفادت الشركة الوطنية للاتصالات أن جميع العمادات تتمتع في مجملها على تغطية

بخدمات الأنترنات والاتصالات سواء عبر الشبكات الأرضية الهجينة (كوابل ألياف بصرية + كوابل) نحاسية أو الشبكات الراديوية أو الإثنين معا التي توفر منافذ الأنترنات ذات التدفق العالي، إذ تعد كل من قربة الغربية وقربة الشمالية وقرعة ساسي وبوجريدة وديار الحجاج مجتمعة 6750 مشترك بالهاتف القار من بينهم 3792 مشترك بخدمات VDSL و75 مشترك بخدمات GPON إضافة إلى 2259 مشترك بخدمات ADSL أما فيما يتعلق بشبكة المؤسسات فهي تعدّ 62 منفذا عبر الألياف البصرية، هذا من جهة.

من جهة أخرى شرعت الشركة الوطنية للاتصالات منذ سنوات في مشروع تحويل الشبكة المحلية للمشتركين عبر الكوابل النحاسية إلى شبكات الألياف البصرية من بينها ولاية نابل التي هي في نسق متسارع ومتواصل.

2- **بالنسبة لجودة التغطية بتقنيات الهاتف الجوال وخدمات الأنترنات الجوالة الخاصة بمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات بالجهة** فقد تولت الفرق الفنية للهيئة الوطنية للاتصالات إجراء قياسات ميدانية في كل من بني عياش بوجريدة بوليدين ديار الحجاج قرعة ساسي، قربة الشرقية قربة الغربية لتقييم جودة التغطية بخدمات الهاتف الجوال (Voix-Data) وقد بينت نتائج القياسات توفر التغطية بخدمات الاتصالات والأنترنات بكافة تقنيات الهاتف الجوال تراوحت عموما بين جيّدة ومتوسطة في بعض المناطق.

أما فيما يتعلق بخطة عمل مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات لتحسين التغطية بمعتمدية قربة فهي تتمثل كما يلي:

- اورنج تونس :سيتم تركيز موقع NAB 0118 بعمادة تازركة خلال سنة 2026.

- أوريدو تونس سيتم تركيز موقع جديد NAB136 بعمادة قربة الغربية في انتظار موافقة بلدية قربة كما سيتم تدعيم الموقع NAB1033 بعمادة ديار الحجاج بتقنية 4T4R خلال الثلاثي الثالث من سنة 2026 لتدعيم التغطية بتقنية الهاتف الجوال من الجيل الرابع بالمنطقة المعنية.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب نجيب عكرمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل اليكم الأسئلة الكتابية

1- متى يتم اتخاذ الإجراءات القانونية وتحميل المسؤوليات بخصوص التجاوزات الحاصلة في أعمال لجان الانتداب والترقية في خطة أستاذ مساعد، وما شابها من اخلالات وتجاوزات وفساد في أعمالها خلال المناظرة الأخيرة (دورة 2020)، ومحاسبة اعضائها واعادة تركيبتها بشكل كامل على اعتبار أن هذه اللجان قد تم التشكي بها والاعتراض على تركيبة أعضائها بسبب تجاوزاتهم والمحسوبية التي رافقت أعمال هذه اللجان وخاصة لجان الانتداب والترقية في اختصاصات التاريخ والأنقليزية وتعلمية المواد وعلوم التربية والاقتصاد الطرق الكمية وعلم الاجتماع والرياضيات والفنون والتصميم وغيرها من اللجان . ولهذا نطالب وزارة التعليم العالي بإعادة تركيبة اعضاء هذه اللجان بشكل كامل.

2- -متى تمدنا وزارة التعليم العالي بالتقرير النهائي لأعمال التثبت والتدقيق في مختلف مناظرات الانتداب ضمن وزارة التعليم العالي بين سنوات 2011 -2021 وذلك تماشيا مع قرارات السيد رئيس الجمهورية في اعداد تقارير شاملة حول الفساد والتجاوزات في الانتدابات خلال هذه الفترة الزمنية.

والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

<u>الموضوع</u>: حول الإجابة على سؤال كتابي.

<u>المرجع</u>: مراسلتكم عدد ص 0000796-3000-26-2026-الواردة علينا بتاريخ غرّة أفريل 2026.

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على أسئلة كتابية للسيد النائب" نجيب عكرمي "، يشرفني مدكم بالمعطيات التالية:

- **<u>فيما يتعلق باللجان الوطنية للانتداب والترقية لرتبة أستاذ مساعد للتعليم العالي :</u>**

في إطار السعي المتواصل إلى تحسين مسار تنظيم وإجراء المناظرات الوطنية للانتداب والترقية للمدرسين الباحثين التابعين لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وحرصا على التفاعل مع مضمون مختلف العرائض الواردة على الوزارة بخصوص نتائج الدورة الأخيرة للانتداب والترقية والتي تم التثبت والتدقيق فيها، تم العمل على مراجعة عدد من الإجراءات والمقاييس المعتمدة على إثر عملية تشخيص وتقويم .

فتم إعداد دليل خاص بتنظيم وإجراء المناظرات يتضمن وصفا دقيقا للإجراءات والقواعد الواجب التقيد بها من قبل مختلف اللجان بالإضافة إلى الالتزامات المحمولة على رؤسائها وأعضائها .كما تم العمل على تعديل نموذج شبكة التقويم المعتمدة سواء من حيث المقاييس أو من حيث مجموع النقاط المخصصة لكل عنصر من عناصر التقويم بما يسمح بإضفاء مزيد من الموضوعية والتوازن بين المعايير المرتبطة بجودة الملفّ والمعايير المعتمدة في التقييم العلمي من قبل اللجان الوطنية للانتداب والترقية .

هذا، وتجدر الإشارة الى أنه تم نشر التركيبة الجديدة للجان الوطنية للانتداب والترقية لرتبة أستاذ مساعد للتعليم العالي بالموقع الرسمي للوزارة بتاريخ 26 مارس 2026 وذلك بعد استيفاء مرحلة دراسة ومعالجة الطعون الواردة على مصالح الوزارة .

- **<u>أما فيما يتعلق بمخرجات أعمال لجان التدقيق والتثبت في الانتدابات بالوزارة من سنة 2011 إلى سنة 2021</u>** تولى فريق رقابي راجع بالنظر لرئاسة الحكومة إنجاز عملية التدقيق والتفقد المشار إليها بنص السؤال وسنتولّى إعلامكم بمخرجات هذه العملية حال توصلنا بالتقرير الخاص بوزارتنا .

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام